

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ
الرقم التسلسلي:
رقم التسجيل:

العلاقات الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا خلال القرن 18م
دراسة مقارنة في استراتيجية الدبلوماسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث

تحت اشراف:
د / عبد العزيز راجعي

إعداد الطالبة:
إسمهان صخراوي

أعضاء اللجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	فاتح بلعمري	أستاذ تعليم عالي	جامعة المسيلة	رئيسا
2	عبد العزيز راجعي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	عمر بوضربة	أستاذ تعليم عالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1447/1448هـ - 2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم التاريخ
الرقم التسلسلي:.....
رقم التسجيل:.....

العلاقات الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا خلال القرن 18م، دراسة مقارنة في
استراتيجية الدبلوماسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث

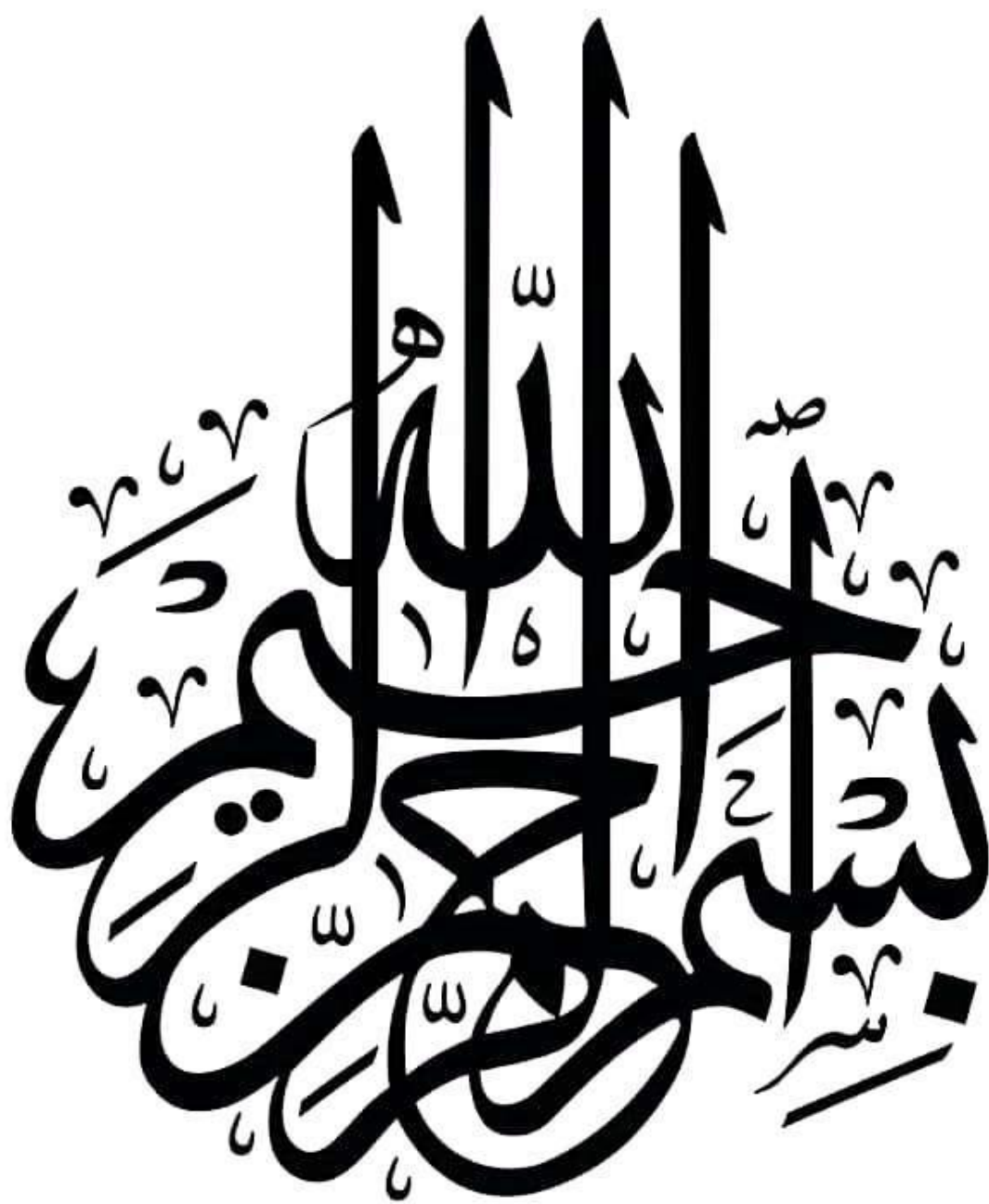
تحت اشراف:
د / عبد العزيز راجعي

إعداد الطالبة:
إسمهان صخراوي

أعضاء اللجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	فاتح بلعمري	أستاذ تعليم عالي	جامعة المسيلة	رئيسا
2	عبد العزيز راجعي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
3	عمر بوضرية	أستاذ تعليم عالي	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 1447/1448هـ - 2026/2025م



إهداء

"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"
اللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد بعد الرضخ
أحمد الله عز وجل أنه وفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع
أهدي ثمرة عملي إلى كبديّ إلى نور عينيّ إلى ولديّ وائل وباسم، أسأل
الله أن يجعلهما من الصالحين وأن يوفقهما في حياتهم، لقول الرسول
صلى الله عليه وسلم: (إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث:
صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له).
إلى الذين قال فيهما الرحمان: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين
احسانا" الإسراء 23 إلى من كرس حياته من أجل تعليمي... إلى من بث
في روح الصبر والأخلاق والذي العزيز أطل الله في عمره... إلى التي
جعل الله الجنة تحت قدميها... إلى من دعاؤها سرّ نجاحي والدتي أطل
اله في عمرها وحفظ الله صحتها... إلى زوجي الغالي، شريك الدرب
والسند والمواقف في مساري العلمي... إلى من شاركني الاصرار
والطموح حتى بلوغ الهدف، راجية من الله أن يطرح بيننا المودة والمحبة
وأن يوفقنا الله في مسيرتنا بمزيد من النجاحات المشتركة... إلى من
شاركني عناء إعداد هذه المذكرة أختي رحمة...
إلى أستاذي الكريم والمشرف على هذا العمل راجعي **عبد العزيز**..
إلى كل الأساتذة الكرام وكل الزملاء والزميلات وإلى كل من حملته
ذاكرتي.....
شكرا

شكر وتقدير

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والآخر، الظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تعد ولا تحصى له جزيل الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد ابن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم إن وجد.

لله الحمد كله إن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتني لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل راجعي إسماعيل لإشرافه على هذا البحث وسعة صدره وعلى حرصه أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوبه أي نقص... أسأل الله أن يجزيه عني كل الخير على المجهودات التي بذلها من أجل تقديم النصائح والتوجيهات العظيمة من خلال تتبعه لهذا البحث بكل اهتمام، جعل الله ذلك في ميزان حسناته يوم الدين

كما أتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة على قراراتها وتصويبهم لهذا العمل الأكاديمي ليكتمل.

قائمة المختصرات

أولاً - باللغة العربية

ص ← صفحة
ص ص ← عدد الصفحات
ط ← طبعة
ج ← جزء
ع ← عدد
مج ← مجلد
د. ط ← دون طبعة
د. س ← دون سنة نشر
د. ن ← دون دار النشر
تر ← ترجمة
تح ← تحقيق
تع ← تعقيب
تق ← تقديم
تعل ← تعليق
ط خ : طبعة خاصة

ثانياً - باللغة الفرنسية

Ibid	ibiden
N°	Nomber
Op.cit	Opero citato
P	Page
pp	Page Page
Vol	Volume

مقدمة

مقدمة:

شهد حوض البحر المتوسط خلال القرن 18م تحولات عميقة في موازين القوى السياسية والعسكرية، حيث برزت منطقة المغرب الأوسط ممثلة في الجزائر العثمانية كفاعل إقليمي مؤثر في شبكة العلاقات الدولية، خاصة في هذه الفترة أصبحت الجزائر تتمتع باستقلال شبه ذاتي عن الباب العالي في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق اتسمت العلاقات التي ربطت الجزائر بكل من فرنسا وإسبانيا بطابع مركب، جمع بين الصراع والتفاوض وبين المواجهة العسكرية والتفاهات الدبلوماسية مما يعكس طبيعة المرحلة التي اتسمت بالتنافس الاستعماري الأوربي من جهة وسعي الجزائر للحفاظ على سيادتها ومصالحها من جهة أخرى، ولقد شكلت هذه العلاقات الثلاثية مجالا خصبا لدراسة تطور الاستراتيجية الدبلوماسية، وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: العلاقات الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا خلال القرن 18م- دراسة مقارنة في الإستراتيجية الدبلوماسية.

أهمية الدراسة: كونها تسعى إلى تحليل ومقارنة الاستراتيجيات الدبلوماسية المعتمدة من قبل الأطراف الثلاثة وفهم آليات التفاعل بينها ومدى تأثير العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية في توجيه هذه العلاقات، كما تهدف إلى إبراز خصوصية الدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة ومدى قدرتها على التكيف مع التحديات الدولية في ظل نظام دولي كان يشهد تحولات متسارعة.

أهداف الدراسة:

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة العلاقات الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا خلال القرن 18م، والكشف عن ملامح الاستراتيجية الدبلوماسية التي انتهجتها الجزائر في التعامل معهما من خلال إبراز أهم الأدوات الدبلوماسية التي استعملتها الجزائر، وعرض أهم المعاهدات الجزائرية مع فرنسا وكذا إسبانيا، وكذلك مقارنة بين الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية تجاه كل من فرنسا وإسبانيا.

- الإشكالية

وعليه نسعى إلى هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى انعكست التطورات والتحولات العسكرية والسياسية في حوض البحر المتوسط خلال القرن 18م على توجيه الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية، وكيف تباينت الآليات والمعالجات المعتمدة في إدارة هذه العلاقات مقارنة بين كل من فرنسا وإسبانيا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية وللإحاطة بها بشكل عام وتوضيحها والالمام بمحاورها الرئيسية نطرح التساؤلات الفرعية التالي:

- ما مفهوم الدبلوماسية وأدواتها وكيف كان الواقع السياسي لإيالة الجزائرية قبيل القرن 18م ؟
- وفيما تمثلت ملامح الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية في إدارة العلاقات السياسية والتجارية مع فرنسا طيلة القرن 18م؟
- ما هي أبرز محطات وخصائص التوجه الدبلوماسي والعسكري الجزائري تجاه إسبانيا خلال نفس الفترة؟
- وما هي أوجه التشابه والاختلاف في الآليات الدبلوماسية والمعاهدات التي اعتمدتها الجزائر في تعاملها مع كل من فرنسا وإسبانيا؟

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- ميولي الشخصي إلى دراسة تاريخ العلاقات الدولية خاصة التي جمعت بين الجزائر والدول الأوربية.
- تشجيعي من قبل الأستاذ المشرف الذي كان له الدور الكبير في اختيار هذا الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

- تقديم دراسة متكاملة حول الدبلوماسية الجزائرية خلال القرن 18م.
- الأهمية الكبيرة للسياسة الدبلوماسية الجزائرية في حوض البحر المتوسط خلال القرن 18م.
- إبراز أهمية المعاهدات والوثائق في فهم العلاقات الدولية خلال القرن 18م.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي، حيث اعتمدنا في البداية على المنهج الوصفي لوصف الأحداث التي سبقت عقد المعاهدات والأحداث المواكبة لها، ثم استخدمنا المنهج التحليلي لتحليل المعاهدات، وفي الأخير المنهج المقارن واعتمدنا عليه من خلال مقارنة سياسة الجزائر تجاه فرنسا وإسبانيا.

خطة الدراسة:

ومن أجل الإجابة على الاشكالية المطروحة، وضعنا خطة بحث اشتملت على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة ومجموعة من الملاحق.

- في الفصل التمهيدي تحت عنوان مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الوضع السياسي والمؤسساتي للجزائر، والمبحث الثاني تحت عنوان المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية من خلال تعريف الدبلوماسية وأدواتها وكذلك القناصلة ومهامهم، وكذلك المبحث الثالث: الذي تطرقنا فيه إلى أدوات الضغط والمساومة وكذا طبيعة العلاقة مع الدولة العثمانية خلال القرن 18م وأثرها في ت الفصل الأول: بعنوان " العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م المتضمن المبحث الأول، الإطار العام التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية الذي تناولنا فيه الخلفية التاريخية للعلاقات قبيل القرن 18م وكذا مظاهر الصراع البحري والاقتصادي وطبيعة الاحتكاك العسكري والسياسي، ثم المبحث الثاني تحت عنوان: الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وتناولنا فيه بعثات القناصل وكذا مسار المفاوضات الثنائية وعرض وتحليل المعاهدات المبرمة كذا إدارة ملف الأسرى والتجارة كأداة تفاوض وضغط وجيه السياسة الخارجية.

- أما الفصل الثاني بعنوان العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م، المتضمن المبحث الأول: الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية الإسبانية تناولنا فيه الخلفية التاريخية للصراع وكذلك طبيعة الاحتكاك والصراع العسكري بين الطرفين، ثم المبحث الثاني: تحت عنوان الدبلوماسية الجزائرية اتجاه إسبانيا وتناولنا فيه محاولة إسبانيا الحصول على امتيازات وكذلك

مسار المفاوضات وتحليل المعاهدات الكبرى بين الطرفين ثم تحول العلاقات من المواجهة إلى التهدة أواخر القرن 18م.

- وأخيرا الفصل الثالث تحت عنوان: مقارنة فيس الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أوجه التشابه وتناولنا فيه أساليب التفاوض وآليات الوساطة في عقد وإبرام المعاهدات وكذلك مكانة الأسرى في السياسة الخارجية لكلتا الدولتين وكذلك اعتماد المعاهدات كآلية لتنظيم العلاقات وخاصة الدبلوماسية، أما المبحث الثاني أوجه الاختلاف وتناولنا فيه اختلاف المصالح السياسية والعسكرية بين فرنسا وإسبانيا وكذلك اختلاف نمط الضغط الذي مارسه كل طرف وفي الأخير تباين مضمون المعاهدات وشروطها. وأنهينا الدراسة بخاتمة تضمنت خلاصة للموضوع وإجابة للأسئلة المطروحة كما تم إدراج مجموعة من الملاحق التي تدعم موضوع الدراسة.

المصادر والمراجع: اعتمدنا في دراستنا على جملة من المصادر والمراجع نذكر أهمها:

أولا/ المصادر:

- مذكرات أحمد الشريف الزهر: نقيب أشرف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر 1980 الذي كان مصدرا مهما في تناول قضية الأسرى.
- مذكرات وليام شالر قنصل الو.م.أ بالجزائر (1816م - 1824م)، تح إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982 وهذا من خلال شهاداته المباشرة حول السياسة الجزائرية ومواقفها.

ثانيا/ المراجع:

- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م وكذلك نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830م) وهذا من خلال دراسة مضمون المعاهدات التي أبرمت بين الطرفين.
- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، واعتمد عليه في جميع الفصول.

- علي تابلت: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1617م-1830م (د ط)، ج 2، دار ثالة للنشر، الجزائر 2013.

الدراسات السابقة:

- محمد أمين عطلي: نشاط البحرية الجزائرية في القرن 17م وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تم التطرق فيها لقوة الجزائر البحرية آنذاك في منطقة المتوسط وكيف استطاعت توجيه علاقتها مع فرنسا.
 - محمد بن موقفي: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200هـ-1786م/1245هـ-1830م) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تم التطرق فيها إلى الخلفية التاريخية للصراع بين الجزائر وإسبانيا.
 - محمد الصالح طيباوي: علاقات الجزائر مع فرنسا وإسبانيا في عهد عثمان باشا (1766م-1791م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تم التطرق فيها إلى العلاقات الخارجية مع فرنسا وإسبانيا في عهد محمد عثمان باشا خلال النصف الثاني من القرن 18م.
- إضافة إلى ما تم إنجازه في المذكرات السابقة وهم مشكورين على هذه الدراسات القيمة من خلال التطرق إلى العلاقات الجزائرية الفرنسية وكذا العلاقات الجزائرية الإسبانية، ولتغطية النقص الحاصل في تاريخ العلاقات الجزائرية الأوروبية فإن دراستنا أضافت مقارنة للسياسة الجزائر تجاه الدول الأوروبية خاصة منها فرنسا وإسبانيا نموذجا.

الإطار الزمني والمكاني:

تناولت هذه الدراسة العلاقات الجزائرية تجاه كل من فرنسا وإسبانيا خلال القرن 18م باعتباره مرحلة اتسمت بتحولات مهمة في طبيعة العلاقات الدبلوماسية والسياسية للجزائر والقوى الأوروبية، وترتكز هذه الدراسة أساسا على الجزائر باعتبارها محور العلاقات المدروسة مع تناول امتداداتها الدبلوماسية والسياسية نحو فرنسا وإسبانيا.

في الأخير أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف لمجهوداته المبذولة في سبيل إنجاز هذه الدراسة، وطبعاً لا يخلو أي عمل علمي من نقائص فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، كما نتمنى أن يكون العمل إضافة علمية في مجال الدبلوماسية وعلاقات الجزائر الأوروبية.

فصل تمهيدي / مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر قبيل القرن 18م:

ا. الوضع السياسي والمؤسساتي للجزائر قبيل القرن 18م.

اا. المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية

1-أدوات العمل الدبلوماسي (السفارات، المفاوضات، القناصل).

2-أدوات الضغط والمساومة (القوة البحرية، الأسرى، الامتيازات التجارية)

1. الوضع السياسي والمؤسساتي للجزائر قبيل القرن 18م:

يجمع الباحثون أن القرن 17م بمثابة العصر الذهبي، بفضل رياس البحر من خلال نشاطهم البحري والتصدي للغارات. ولكن شأن الجزائر أخذ يتضاءل منذ القرن 18م وهذا لعدة عوامل داخلية وأخرى خارجية¹.

وفي الفترة الممتدة من (1671-1830م) المتمثلة في عهد الدايات فقد كان يتم تنصيب الداوي عن طريق الانتخاب، وأكثر ما ميز هذه الفترة كثرة الاغتيالات فنادرا ما كان الداوي يستمر في منصبه دون أن يغتال².

أما بخصوص حكومة الداوي التي كانت تدير شؤون الإيالة فقد كانت من اختياره شخصيا وتتكون من: الخزانجي، آغا الصبايحية، وكيل الحرج، بيت المالجي، خوجة الخيل... ولكل وزير مهمته الخاصة³.

وتمتعت الجزائر في هذه الفترة بسلطة وهيبة، من خلال فرض نفسها على جيرانها، فقد ألحقت ثلاث هزائم بالمولى إسماعيل بعد محاولته اختراق الحدود الغربية⁴.

ومن أشهر الدايات الذين حكموا الجزائر: الداوي "محمد بن عثمان باشا" (1766-1791م) ففي عهده عرفت الجزائر نوعا من الاستقرار فقد دامت سلطته خمس وعشرون سنة وفي عهده دخل في صراع مع الإسبان⁵.

وأيضا من أشهر الدايات الداوي "مصطفى باشا" (1798-1808م) ويقول عنه "أحمد الشريف زهار" في مذكراته: «... ولما توفي حسين باشا، تولى حفيده مصطفى الخزانجي، وكان

1- أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011م، الجزائر، ص28.

2- عزيز سامح ألت: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص704.

3- مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، (د.ت)، ص183-184.

4- روبين مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج1، تر: بشير سباعي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993م، ص620.

5- بلبروات بن عتو: "الداوي محمد بن عثمان باشا وسياسته (1766-1791م)"، مجلة عصور، جامعة وهران، ع 6-7 جوان ديسمبر 2005م، ص79.

فصل تمهيدي/ حول مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر قبيل القرن 18م

رجلا صالحا، حليما كريما، محبا للعلماء والصلحاء، رحيما للفقراء والأيتام، محبا للمجاهدين والغزاة وكان شجاعا رحمه الله»¹.

ويعتبر الداوي "حسين باشا" آخر الدايات وأشهرهم، فخلال فترة حكمه عرفت الجزائر العديد من المشاكل الداخلية والخارجية، وأيضا تم عقد مؤتمر (إكس لا شابيل) سنة 1818م الذي أوصى في قراراته على تحريم القرصنة وتجارة الأسرى وهو الأمر الذي قوبل بالرفض من طرف "الداوي حسين"، مما تسبب له بمشاكل مع الدول الأوروبية².

لقد شكّلت فترة حكم الدايات في الجزائر مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد، حيث اتجهت نحو بناء كيان سياسي شبه مستقل عن الدولة العثمانية، وهو ما تجلّى بشكل واضح في الطريقة التي أدارت بها الجزائر شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي، كل هذا أدى إلى وجود مؤسسات وهيكل حكم محلية متكاملة أقامت الجزائر لإدارة شؤونها أهمها:

1- الإدارة المركزية والمحلية:

كان التنظيم محليا دون تدخل من الدولة العثمانية وتركزت السلطة على سلطة الداوي والديوان:

أ- **الداوي**: هو الشخص الذي يحتكر جميع السلطات العامة في الدولة، بيده السلطة التنفيذية ويقوم بتطبيق القوانين المدنية والعسكرية، سعيا للحفاظ على الاستقرار وضمان الأمن العام في جميع أنحاء البلاد³.

ب- **مؤسسة الديوان**: من أهم مؤسسات الحكم العثماني في الجزائر، حيث يكمن دوره في مساعدة الحاكم على تسيير شؤون الجيش والموظفين والشعب، وحفظ حقوق الدولة ولقد استطاع الداوي السيطرة على أجهزته وصار الذراع الأيمن للداوي الذي يأخذ استشارته من الأعضاء

1- حمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر، 1980، ص71.

2- عزيز سامح ألت: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، المرجع السابق، ص622.

3 - حمدان بن عثمان خوجة: المرأة، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص25.

فصل تمهيدي/ حول مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر قبيل القرن 18م

المكونين له، كما يساعدونه في أداء المهام الإدارية واتخاذ القرارات والتعليمات التي يرونها مناسبة له وينقسم الديوان على قسمين:

ج-الديوان الخاص: كان هذا الديوان يساعد الداي في أداء مهامه الإدارية من خلال تنفيذ الأوامر والتعليمات التي يصدرها ويتكون من موظفين رفيعي المستوى مما يجعله يشبه مجلس الوزراء في عصرنا الحالي¹.

د-الديوان الكبير: يتولى الديوان الكبير مسؤوليات السلطة التشريعية ويتكون من كبار موظفين في الدولة وضباط أو قادة الجند وممثلي السلطة الدينية، كما يحضره ممثلون عن طائفة رياس البحر وعدد من أعيان المدينة. يترأسه القائد الأعلى للجيش الانكشاري². من مهامه النظر في القضايا الكبرى كإعلان الحرب أو إبرام السلم³.

II. المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية:

1- أدوات العمل الدبلوماسي:

أولا/ تعريف الدبلوماسية: هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها، أو هي مجموعة المفاهيم والقواعد والاجراءات والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول⁴.

وتعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية من أجل التأثير على الدول والجماعات بهدف استمالتها وكسب تأييدها، والدبلوماسية عند العرب تعني الوثيقة التي يتبادلها

1- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي العبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص16.

2- عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007م، ص113.

3 - ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي العبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، مرجع سابق، ص18-19.

4- إسماعيل صبري محلة: العلاقات السياسية الدولية- دراسة الأصول والنظريات، (د. ط)، منشورات السلاسل، الكويت، 1985م، ص391.

أصحاب السلطة بينهم والتي تمنح صاحبها مزايا الحماية والأمان¹.

❖ **الممثل الدبلوماسي:** هو الشخص الذي يقوم بتمثيل دولته في الخارج بصفة دائمة، في كل ما يخص علاقتها الخارجية مع الدول المعتمدة عليها، بحيث يؤدي عدة مهام لصالح دولته في الخارج، وله الدور البارز في حل المشكلات التي يمكن أن تواجه دولته في البلد المعتمد فيه².

أما التمثيل الدبلوماسي في الدولة العثمانية فهو لم يطبق بالمعنى الواضح إلا في نهاية ق 18م، فلم تبعث الدولة العثمانية إلى الغرب أو الشرق سفراء دائمين لها إلا في 1793م، أي أنها بقيت بعيدة عن المفهوم الأوربي للدبلوماسية³.

- **ثانيا/ السفارات الجزائرية:** لم تعتمد الجزائر على نظام السفارات في علاقتها مع الدول الأوربية، بل اقتصر على إرسال مبعوثين مؤقتين مكلفون بمهام محددة وفق أوامر صادرة مباشرة عن الداي أو مجلس الديوان وكانت هذه المهام تنفذ في إطار زمني قصير من أجل معالجة قضايا معينة، وغالبا ما كان أولئك المبعوثون يستفيدون من دعم القناصل الأجانب المقيمين في الجزائر أو من خدمات التجار الأوربيين أثناء تنقلاتهم وعند وصولهم إلى الدولة المعنية كانوا يحظون باستقبال رسمي ويتبعون برامج محددة من قبل الدولة المضيفة، وقد اعتمدت خبرتهم على التجربة الميدانية والممارسة العلمية لا على تكوين دبلوماسي متخصص أو مؤسسات مهنية دائمة⁴.

1- سعيد محمد أبو عباه: الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، ط2، دار الشيماء، العراق، 2009م، ص ص8-11.

2- محمد لمين محمودي: المبعوث الدبلوماسي (حالة الجزائر)، اش: دين الزين محمد الأمين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع قانون دبلوماسي - جامعة الحقوق بن عكنون -2007-2008م، ص19.

3- سعيد محمد أبو عباه: الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، مرجع سابق، ص44.

4- فاطمة درعي: "مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وأوروبا خلال العهد العثماني"، مجلة الحوار المتوسطي، مج10، ع3، ديسمبر 2019م، ص166.

فصل تمهيدي/ حول مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر قبيل القرن 18م

- **ثالثا/ الوجود القنصلي الأوربي:** من أبرز مظاهر تطور الجهاز الدبلوماسي الجزائري واستقلالته في القرار والتوجه السياسي، وجود قناصل أوروبيين دائمين في مقر الحكم بالجزائر حيث كانوا يتعاملون مباشرة مع الداي دون الرجوع إلى السلطان العثماني¹.

- **رابعا/ إبرام المعاهدات:** اتخذت الجزائر سياسة خارجية مستقلة، حيث لم يعد تعاملها مع الدول مرهون برأي الدولة العثمانية وقد ترتب عن هذا التحول توجه الدايات الجزائريين إلى إبرام معاهدات ومواثيق مع عدد من الدول الأوربية².

- **خامسا/ القناصل ومهامهم:**

***القنصل:** هو موظف تقوم حكومة دولة ما بتعيين موظف رسمي يمثلها في دولة أخرى لحماية مصالح رعاياها، كم يساهم بتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والعلمية وتوطيد العلاقات بين لدولتين هذا الموظف يطلق عليه تسمية القنصل³.

وقد منح هذا اللقب لنواب مفوضين في الدول الأجنبية للسهر على المصالح العامة للتجارة، وحماية رعايا وأموال الحكومة التي أوفدتهم⁴.

***مهام القناصل:**

أ- **مهام تجارية:** إن الهدف من تأسيس النظام القنصلي يتمثل في حماية تجارة وتجار البلد الذي يمثل القنصل، ولذلك يمكن أن نعتبره وكيل تجاري ومحافظ للتجارة أو مفوض للبحرية⁵.

1- صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830م، مذكرة مقدمة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011م، ص76.

2- عبد الرؤوف قضاير: "دايات الجزائر بين الارتباط والقطيعة تجاه الباب العالي(1711-1830م)"، مجلة عصور جديدة، مجلد 11، ع1، ماي 2023، ص254.

3- عبد الوهاب الكيلالي وآخرون: موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت)، ص ص157-158.

4 - F. Borel : **De l'origine et des fonctions des consuls**, Saint-Petersbourg, Chez A. Pluchart, 1807, p7.

5- Ferdinand de Cussy : **Règlements consulaires des principaux états maritimes de l'Europe et de l'Amérique**, F, A Brockhaus , Leipzig , 1851, p121.

فصل تمهيدي/ حول مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر قبيل القرن 18م

ب- مهام دبلوماسية: بما أن القنصل وكيل دبلوماسي فإن من أهم مهامه تنفيذ المعاهدات المبرمة بين الحكومة والدولة المتواجد فيها¹.

إضافة إلى ذلك يسهر على تطبيق المعاهدات التجارية والعمل على تنفيذها والتدخل في حالة الحاجة إلى ذلك².

ج- مهام دينية:

لقد كلف القناصل الأوروبيون في الدولة العثمانية بمهام دينية باعتبارهم ممثلين لرعايا المسيحيين من واجبهم حماية الكنائس والقيام بفروض الصلوات وإحياء الأيام الدينية³.

د- مهام جوسسة:

غالبا ما يكون القنصل على اتصال مع عامة الناس من جهة، والبلاط من جهة أخرى لذلك تسهل عليه عملية جمع معلومات كثيرة عن البلد المقيم فيه، ولذلك يسعى لنقلها لحكومته إرضاء منه لها كما أن هذه العملية تعد مهمة من مهامه، فمثلا يجب على قنصل فرنسا في الجزائر إعلام إدارة البحر بكل تحركات الأساطيل البحرية العسكرية الاجنبية خاصة في المناطق الحساسة والاستراتيجية مثل مضيق جبل طارق⁴.

2- أدوات الضغط والمساومة:

أولا/ القوة البحرية:

إن القرن 17م في الجزائر من أرقى عصور الجهاد البحري خلال العصر الحديث⁵، فقد حققت الجزائر عدة انتصارات كبيرة أبرزها استرجاع العديد من المدن الساحلية أهمها الجزائر

1- Firdinand de Cussy : Op.cit, p16.

2 - J. C. G. de Steck : **Essai sur les consuls** , Frédéric Nicolai , Berlin, 1790, p18.

3- Anne Mézin : **les consuls de France au Siècle des lumières (1715-1792)** direction des archives et de la documentation ministre des affaires étrangères 1998, pp43-44.

4 - Op.cit, p43.

5- محمد إبن سعيدان: "الأسطول البحري ودوره في إيالة الجزائر خلال القرن 11هـ / 17م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 13، غرداية-الجزائر، 2011م، ص33.

فصل تمهيدي/ حول مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر قبيل القرن 18م

وبجاية وتحطيم حصن "البانيون" سنة 1529 فأصبحت قوة لا يستهان بها في حوض البحر المتوسط خاصة مع امتلاكهم أسطول بحري ضخم¹.

وتمكن الأسطول من مواجهة القوى المسيحية ورد الاعتداءات الأوربية على مدينة الجزائر مثل: الحملات العسكرية البحرية التي قام بها كل من الدنمارك وإسبانيا لسنوات: 1770م-1784م وكذلك الحصار الفرنسي في (1682م-1683م)².

ولقد اقترن نشاط البحرية الجزائرية بأوصاف عديدة بوكر القراصنة ووكر اللصوص رغم أن الإيالة الجزائرية قد مارست نشاطها كأى دولة بحرية في المشرق والمغرب بمفهومها الشرعي والقانوني الذي يحدده قانون البحر والأعراف الدولية³.

وباختصار يمكننا أن نقول أن البحرية الجزائرية شكلت قوة مهيمنة & في وقتها، فجرت فصولها عبر ثلاثة قرون كاملة بالتضحية والبطولة، فقد كانت القلعة الأمامية للعالم الإسلامي والتي دافعت عنه بكل شجاعة ضد الخطر الصليبي الأوربي الآتي من الشمال، فأدت مهمتها على أكمل وجه وليس من أجل الجزائر وحدها بل ضد التسلط والسيطرة الغربية أيضا⁴.

ثانيا/ الامتيازات:

الامتيازات هي المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين من الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية وهذا من أجل ممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها وتقرير حق رعايا الدولة العثمانية المقيمين في أراضي تلك الدولة⁵.

1- مولاي بلحميس: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، القسم الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م، صص 49-50.

2- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر الإسباني في الأرشيف التاريخي الوطني لمدريد (1748-1780م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، ص310.

3- المرجع نفسه، ص184.

4- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، (1500-1830)، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر، 1927م، ص31.

5 عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، (د.ط)، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010م، ص38.

ثالثا/ العلاقة بين الامتياز والدبلوماسية:

لقد كانت الامتيازات الأجنبية قوة مؤثرة على الدبلوماسية الدولية، وهذا باعتبار المصالح الاقتصادية التجارية كانت تأتي في المقام الأول من تشكيل الدبلوماسية الأوربية وتوجيهها¹. كما لجأ السلطان العثماني الى سياسة حرية التجارة لحل بعض الالزمات المالية داخل الامبراطورية العثمانية، وخاصة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وركود التجارة الشرقية بعد تغيير طرقها، وهي دبلوماسية محنكة من طرف سلطان عظيم، وهذه الامتيازات خدمت المصالح العثمانية والفرنسية²، الا ان الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا تعتبر بمثابة حجر الاساسي في سياسة فرنسا اتجاه الدولة العثمانية بحيث اعتبرت حق مكتسبا لها دون غيرها³، ومن هنا يتضح لنا التداخل الواضح بين الدبلوماسية والامتيازات انها بمثابة وجهان لعملة واحدة⁴.

رابعا/ طبيعة العلاقة مع الدولة العثمانية وأثرها في توجيه السياسة الخارجية:

تميزت العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية بطابعين مميزين هما:

- علاقة التعاون والمساعدة المتبادلة وذلك من خلال مساهمة البحرية الجزائرية في إنقاذ البحرية العثمانية في الحروب التي خاضتها في أوروبا وذلك في إطار التضامن والجهاد ضد التكتلات الأوربية الصليبية⁵.

- أما الطابع الثاني فيتمثل في استقلالية الجزائر، حيث يظهر اسم الجزائر في العديد من نصوص المعاهدات والمراسلات التي كانت تجرى بين الجزائر والدول الأوربية الأخرى⁶، ومنذ سنة

1- إكمال الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تر: صالح سعادوي، م1، (د.ط)، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، ص226.

2- نادية محمود مصطفى وآخرون: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص33.

3- محمد رجائي ريان: "مصالح فرنسا الاقتصادية في سوريا (1535-1920م)"، مجلة الدراسات التاريخية، ع4، جامعة دمشق، 1987م، ص42.

4- جورج خوري: "المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية"، مجلة الدراسات التاريخية، ع1، جامعة دمشق، 1992م، ص90.

5- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2007م، ص229.

6- المرجع نفسه، ص ص81-82.

فصل تمهيدي/ حول مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر قبيل القرن 18م

1671م ومع بداية حكم الدايات بدأت علاقة الجزائر بالدولة العثمانية تأخذ طابعا شكليا فقد أصبح ارتباط الإيالة الجزائرية بالباب العالي يقتصر على مظاهر رمزية ودينية، دون أن تكون هناك سلطة مباشرة للعثمانيين على القرارات السياسية أو العسكرية التي تتخذها الجزائر داخليا أو خارجيا، وكان تدخل الدولة العثمانية يقتصر على إصدار فرمانات السلطانية التي تعد بمثابة مرسوم شرفي يمنح الشرعية الاسمية لتتصيب الدايات الجديدة وكان الدايات يتم اختياره داخل الجزائر من قبل الديوان المحلي دون تدخل من الباب العالي¹.

- وعلى الرغم من ذلك فإن الدايات لم يتنكروا لسيادة السلطان ما دامت السيادة اسمية لا تقيد حريتهم في التصرف فقد كان الأمر يقتصر على أن يرسل سفيرا يبلغ السلطان انتخابه لهذا المنصب ويتلقى منه قفطان الشرف وفرمانا بتسميته باشا، كما كان الدايات يرسلون وفود تهنئة عند تولي الحكم سلطان عثماني جديد، أما من جهة الدولة العثمانية فقد قبل السلاطين العثمانيون بهذا الأمر ما داموا لا يملكون القوة اللازمة لفرض كلمتهم ولقد شاركت الجزائر في الحروب العثمانية مثل الحرب العثمانية الروسية (1768-1774)².

وفي هذا الصدد يقول "الشريف الزهار": «... بعث السلطان مصطفى بن السلطان احمد العثماني رحمهما الله بطلب المراكب الجهادية الإسلامية إلى إسطنبول وطلب كذلك مراكب تونس وذلك سنة 1183هـ فامتثل مولانا الباشا لأمر السلطان وأمر أيده الله بإصلاح خمسة مراكب وأعطاهما ما تحتاجه وتوجهت مصحوبة بالسلامة والظفر...»³.

وكذلك نذكر ما قام به "علي خوجة" في 1811م، حيث قرر التخلص من سيطرة الأوجاق الذين كانوا يعتبرونه آخر ما يربط الباب العالي بالجزائر ومن هنا عرفت الجزائر تحولات

1- صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830م، المرجع السابق، ص78.

2- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، جامعة دمشق، 1969م، ص72.

3- أحمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، المصدر السابق، ص28.

فصل تمهيدي/ حول مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي للجزائر قبيل القرن 18م

سياسية جذرية في نظام الحكم غير أن هذه المحاولة كانت متأخرة بسبب وفاة علي خوجة بالطاعون¹.

ونجد كذلك في الكثير من المرات قام دايات الجزائر بالرد بعنف على مبعوثي الخلفاء العثمانيين بل وقاموا بقصف سفنهم عند مغادرة ميناء الجزائر عندما كانوا يأتون للتوسط بينهما وبين الدول الأوروبية²، فالعلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية تتميز بتبادل المنافع وتضامن في مواجهة العدو مع الحفاظ على صلاحياتها في اتخاذ قراراتها³.

1- آيت حبوش حميد: "معالم الدولة الجزائرية الحديثة في ظل السلطة العثمانية"، مجلة عصور حديثة، ع32-33، جامعة وهران، 2017م، ص86.

2 - مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، المرجع السابق، ص85.

3 - آيت حبوش حميد: معالم الدولة الجزائرية الحديثة في ظل السلطة العثمانية، مرجع سابق، ص81.

الفصل الأول/ العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م

I. الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

1. الخلفية التاريخية للعلاقات قبيل القرن 18م.
2. مظاهر الصراع والسلم بين البلدين في الحوض الغربي للمتوسط.
 - 1.2. المظاهر السياسية والعسكرية.
 - 1.3. المظاهر الاقتصادية.

II. الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا.

1. بعثات القناصل والسفراء.
2. قراءة في المعاهدات المبرمة بين البلدين.
3. ملف الأسرى في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية

1. الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية:

قبل ان ندرس العلاقات الجزائرية الفرنسية يجب ان نتطرق الى الخلفية التاريخية للعلاقات قبيل القرن 18م وهذا من اجل توضيح الرؤيا.

1/ الخلفية التاريخية للعلاقات قبيل القرن 18م:

بدأت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في بداية السنوات الأولى لخلافة "سليمان القانوني"¹ وذلك عندما كان لهما عدو مشترك هو "شارلكان"². فاضطر ملك فرنسا "فرنسوا الأول" أن يستجد بالقائد "خير الدين" حين أغارت عليه جيوش الإسبان سنة 1526م، كما برزت مظاهر التعاون بين البلدين عندما قدمت الجزائر مساعدات لفرنسا في حربها ضد جنوة سنة 1535م، وقد ساهمت علاقة الخلافة العثمانية بفرنسا في تمهيد الطريق للحصول على بعض الامتيازات التجارية أيضا، خاصة صيد المرجان من الساحل الجزائري، وبفضل هذا التطور في العلاقات التجارية بين البلدين ساعد ذلك على صفاء جو العلاقات السياسية والاقتصادية بينهما والتي وصفت بأنها كانت طيبة على العموم إذا ما تم مقارنتها بالعلاقات مع الدول الأوروبية الأخرى³.

ولقد ارتبطت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ العصر الحديث بالميدان التجاري حيث سيطر هذا العامل على البلدين فترة من الزمن وهذه السياسة حافظت على استمرارية التعاون بين

1 - سليمان القانوني (1494-1566م): ولد "سليمان القانوني" في طرابزون حث قضى أبوه السلطان "ياووز سليم" سنواته وليا للعهد وحاكما عليها، وكان الابن الوحيد له، تربي بعناية فائقة وقد تركز تعليمه على إدارة الدولة والجيش وتلقى العلوم الإسلامية، وعندما بلغ 13 من عمره نقل إلى (قارا حصار)، حيث عين واليا على كفا وساند "سليمان" والده. للمزيد انظر: حسين نصار وآخرون: الموسوعة العربية المسيرة، ط1، شركة أبناء الشريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، صيدا- بيروت، 1431هـ/ 2010م، ص620.

2- شارلكان: شاركان في 24فيفري 1500م بمدينة خون بمقاطعة لافلاندر البلجيكية كان يحمل اسم "تشارلز الخامس المجيد"، نشأ في هولندا ثم في إسبانيا عام 1516م ملكا على ألمانيا عام 1519م خاض حربا ضد فرنسا دامت ثلاثين سنة استولى على روما ودمرها عام 1535م، وحاول تشكيل تحالف دولي ضد الجزائر، كان يتميز بالذكاء والشجاعة. للمزيد أنظر: حسين نصار: الموسوعة العربية المسيرة ، المرجع نفسه ، ص 635.

3 - كنزة بركات: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الدايات (1671-1830م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر حديث ومعاصر ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الموسم 2016/2017، ص25.

الطرفين، ولقد اكتسبت فرنسا أهمية كبيرة ومكانة سياسية جد مؤثرة في الحوض الغربي للمتوسط وعليه تم تعيين أول قنصل فرنسي في الجزائر نهاية القرن 16م بضغط من الباب العالي، وقد أعلنت فرنسا نواياها التجارية في الساحل الشرقي للجزائر من خلال إنشاء الباستيون الفرنسي المركز التجاري الذي اهتم في بداية نشاطه بصيد المرجان وهذا ما يوحى بالعلاقة الحسنة بين البلدين في ظاهرها لكنها كانت تخفي في باطنها شيئا من التباعد والتنافر¹. لقد بذل الفرنسيون جهودا كبيرة من أجل تثبيت قنصل لهم في الجزائر وذلك بواسطة سفرائهم في إسطنبول الذين عملوا من أجل الضغط على حكام الجزائر بتحقيق هذا الهدف قصد حماية التجارة والتجار الفرنسيون من خلال ممثل يهتم بشؤونهم، إضافة إلى تفادي اعتداءات القراصنة الجزائريون والحصول على مكانة خاصة في حوض البحر المتوسط².

وعليه فإن العلاقات الجزائرية الفرنسية مرت بعدة مراحل تميزت أحيانا بالسلم والتعاون وأحيانا أخرى بالتوتر والتصادم، وذلك تبعا لتقاطع المصالح³.

2: مظاهر الصراع والسلم بين البلدين في الحوض الغربي للمتوسط:

1.2. المظاهر السياسية والعسكرية:

مع بداية القرن 17م تعكر صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية بسبب تخطي مؤسساتها للقوانين المتفق عليها، وهذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى الرد بالعنف والقوة، حيث لجأت إلى تحطيم المركز الفرنسي وإحراقه، وهذا ما جعل الوزير الفرنسي "ريشيليو" يبذل مجهودا لتخطي الأزمة وعقد اتفاق صلح علم 1640م استعادت فرنسا بموجبه الحصن والامتياز السابق. وفي عهد "لويس" الرابع عشر (1643-1715م) عادت العلاقات الجزائرية إلى توترها نتيجة حقد هذا الملك

1- محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1971-1830م)، مطبعة سعد دحلب، حسين داي- الجزائر، 2016م، ص 12.

2- جميلة عبد اللاوي وأحلام فصيح: التمثيل القنصلي الأوربي بالجزائر العثمانية فرنسا وإنجلترا نموذجا (1564-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة بن خلدون، تيارت- الجزائر، ص41.

3- شالر ويليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816/1824م)، تع وتحرر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص131.

وعدائه للإسلام والمسلمين بحيث كان وزير حربه " كولبير " (collber) مكلفا بتعزيز التجارة الفرنسية في الشرق، بهدف إقامة إمبراطورية استعمارية فيما وراء البحر، لذا عمل على تدمير البحرية الجزائرية التي كانت تمثل عائقا له لتنفيذ مخططه الاستعماري¹.

وفي عام 1682م أطلقت فرنسا حملة بحرية ضد الجزائر بقيادة "دولين" ، بهدف القضاء على الجهاد البحري الذي كان يمثل تهديدا متزايدا للملاحة الأوربية في البحر المتوسط، استهدفت هذه الحملة في البداية مدينة شرشال في 25 جويلية 1682م، ثم استهدفت مدينة الجزائر بين شهري أوت وسبتمبر من نفس السنة واستمر التوتر بين البلدين، حيث حاولت فرنسا تهديد الجزائر بحملات جديدة لتجديد معاهدة الامتياز إلا أنها لم تفلح في ذلك، ومن هنا اضطرت فرنسا إلى الحل الدبلوماسي بحيث وقعت معاهدة السلام في 25 أفريل 1684م وأخرى في عام 1686م.

بعد ثلاث سنوات عادت فرنسا إلى ممارساتها العسكرية، حيث تحرك أسطولها البحري بتاريخ 26 جوان 1689م وقصف مدينة الجزائر مما ألحق بها أضرارا جسيمة، وفي ردة فعل على هذا الهجوم قام الجزائريون بقتل القنصل والأسرى الفرنسيين الذين كانوا بحوزتهم، فكانت هذه الخطوة بمثابة رسالة سياسية شديدة اللهجة لفرنسا، الأمر الذي دفع بالأسطول الفرنسي إلى مغادرة السواحل الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية شدد الداوي "حسين" الحصار على السواحل الجنوبية لفرنسا وهذا ما أثار مخاوف المجلس الملكي الفرنسي من فقدان تجارته مع الشرق، فما كان من فرنسا سوى التوجه نحو السلام، حيث أرسلت مبعوثا إلى الجزائر في سبتمبر 1689م والضغط على الباب العالي لإرسال "إسماعيل باشا" إلى الجزائر في الشهر التالي، لكن الداوي رفض استقباله².

1- بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003م، صص 102-103.

2- رابح كنتور: "الجيش الانكشاري في الجزائر ما بين 1519-1830م"، مجلة أفكار وآفاق، مج9، ع2، جامعة الجزائر2، ص157.

ومع بداية القرن 18م تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية بالهدوء والاستقرار مقارنة مع العلاقات بين البلدين خلال القرن 17م وبرغم ان هذه العلاقة عرفت بالسلم الا انها شهدت بعض التوترات من حين الى اخر¹. وقد عرفت الفترة الممتدة بين 1690م-1790م بالتفاهم والتقارب بين الطرفين وهي فترة السلم المثوية². ويرجع هذا الاستقرار جزئيا إلى السياسة التي انتهجها الدايات كما انعكس هذا التقارب على الجانب التجاري من خلال ابرام اتفاقيات من ابرزها اتفاقية 15 جويلية 1714م مع التاجر دومارك التي سمحت له بشراء بعض المنتجات الزراعية من عنابة وموانئ بايلك الشرق إضافة الى معاهدة 23 سبتمبر 1719م التي تضمنت تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الفرنسية³.

ولقد شهد التعاون بين الجزائر وفرنسا أشكالا متعددة سواء في المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو الدبلوماسية وتجسد هذا التعاون من خلال من خلال توقيع معاهدات، وتبادل المراسلات بين البلدين، ومن أبرز المعاهدات الاقتصادية التي أبرمت في 08 مارس 1707م بين "لويس الرابع عشر" والداي "محمد بكداش" والتي أسست لفترة من الاستقرار استمرت الى غاية سنة 1730م لم تشهد فيها العلاقات بين فرنسا والجزائر أي توتر كبير، كما شهدت ابرام معاهدات عديدة ذات طابع سلمي وتجاري نذكر على سبيل المثال: معاهدة 16 جانفي 1764م ومعاهدة 10 جوان 1768م. في ذات السياق وبعد وفاة "لويس الخامس عشر" في 1774م تولى "لويس السادس عشر" الحكم وأكد على أهمية السلم والصداقة بين البلدين⁴، حيث تطورت هذه العلاقة

1- مسعودي أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830م، ط خ، دار الخليل، الجلفة، 2013م، ص20.

2- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، طخ، المؤسسة الوطنية للنهر والإشهار، وحدة روية- الجزائر، 2007م، ص141.

3- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التوكي 1514-1830م، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص153.

4 - مداح محمد، بليل محمد: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، العبر للدراسات التاريخية والاثريّة، مج1، ع2، جامعة تيارت، 2018م، ص310.

بشكل كبير سنة 1789م خلال فترة الثورة الفرنسية فكانت الجزائر من الدول الأوائل التي اعترفت بالجمهورية الفرنسية الجديدة¹.

ومع اتساع الصراع الدولي نتيجة الحروب الفرنسية سعت الحكومة الفرنسية إلى تعزيز علاقتها مع الحكومة الجزائرية، التي قدمت لها تسهيلات في عملية شراء القمح والحبوب على شكل قروض عام 1796م بمبلغ قدره مليون فرنكا بدون فوائد، كما استعانت فرنسا باليهود الجزائريين وعلى رأسهم التاجرين "بكري" و"بوشناق" في هذه العملية غير أن هذا الوفاق لم يدم طويلا بسبب الحملة الفرنسية على مصر عامي 1798م و 1802م.

2.2. المظاهر الاقتصادية:

في القرن 18م بلغ الأسطول البحري الجزائري قوة عظيمة ولعب دورا هاما في حماية الملاحة في المتوسط وبالأخص التجارة، وهو ما جعل الدول الأوروبية تعمل على إنهاء هذا النظام تحت غطاء ما يسمى " القرصنة"، في حين أن العمل الذي كانت تقوم به الجزائر كان أسلوبا دفاعيا لمواجهة المد الاستعماري الذي انطلق منذ القرن 15م والذي دخلت بمحض إرادتها من أجله ضمن الخلافة العثمانية، وكانت القوة الجزائرية في البحر المتوسط وراء التكتلات الأوروبية حيث عرضت القضية الجزائرية في مؤتمر (فيينا) 1815م ومؤتمر (إكس لا شابيل).

لقد كان الهدف من بناء الأسطول هدفا دفاعيا محضا، ففي وقت كانت فيه كل من فرنسا وبريطانيا وإسبانيا والبرتغال وهولندا يقومون بعمليات القرصنة ضد بعضها من جهة وضد الشعوب الأخرى من جهة أخرى؛ كانت الجزائر تستخدم قوتها البحرية لغرضين:

- حماية حدودها من العدوان.

- الدفاع عن الإسلام من الصليبية.

1 - مداح محمد، بليل محمد: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، المرجع السابق، ص470.

- ونظرا لقوة الدولة الجزائرية كانت الدول الأوروبية تدفع ضرائب للجزائر مقابل حمايتها¹.
- بحيث كانت الدبلوماسية الجزائرية مع الدول الأوروبية تقوم على أساس مبدئين:
- المبدأ الأول: أن كل دولة تعتبر محاربة حتى توقع صداقة وسلام مع الجزائر.
 - المبدأ الثاني: أن كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري بالمتوسط لا يمكن قبولها من طرف الجزائر².

II. الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا:

1. بعثات القناصل والسفراء:

- برزت مظاهر التعاون بين الجزائر وفرنسا عندما قدمت الجزائر المساعدة في حربها ضد جنوة سنة 1535م، ومن مظاهر الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا نجد التمثيل القنصلي وإبرام المعاهدات والاتفاقيات، حيث كانت سياسة الجزائر قائمة على فصل العلاقات السياسية عن العلاقات الاقتصادية ومن أهم المبادئ التي انتهجتها في علاقتها:
- نبذ استعمال القوة في العلاقات الدولية.
 - عدم التنازل عن حقوق السيادة والتمسك بمبدأ احترام شخصية الدولة في كل الظروف.
 - تبني الحياد في الصراعات الدولية.
 - مراعاة أسس الصداقة في التعامل مع السفراء، وتكريس مبدأ السيادة الوطنية.
 - اعتماد مبدأ المساواة بين كل دول أوربا.
 - الالتزام بنص الاتفاقية مهما كانت الظروف³.

1 - مراد بو عباش: مكانة الجزائر الدولية في العهد العثماني، مجلة الباجث، ع16، الجزائر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2016م، ص ص170-171.

2- المرجع نفسه، ص172.

3 - محمد أمين عطلي: نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012م، ص ص120-121.

ومع نهاية القرن 16م استطاعت فرنسا من تأسيس قنصلية لها في الجزائر وهذا من أجل حماية تجارتها وتجارتها من ناحية، ومن ناحية أخرى الفوز بمكانة خاصة لدى الجزائر خاصة في الحوض الغربي من البحر المتوسط¹.

وتولى مهام القنصلية عدة قناصل، وكانوا يختارون من بين أحسن العائلات المارسييلية بسبب أن مدينة مرسيليا كانت مركزا هاما للعلاقات بين الجزائر وفرنسا، وكونها الأولى من بادرت بإنشاء قنصلية فرنسية في الجزائر لحماية تجارتها في البحر المتوسط وتولت بدورها دفع أجور القناصل حتى عام 1718م².

تداول على القنصلية الفرنسية ثلاثة من رجال الدين وأول قنصل من سلك الدين " بارو" (Barreau) وهذا لم يستمر على منصبه بسبب تراكم الديون عليه، ثم عوضه " دوبرديو" (Dubourdieu) في عهده فقدت مرسيليا إشرافها على قنصليات الشرق وشمال إفريقيا فبدلا من تعزيز السلام كانت هذا القنصل يحرض في مراسلاته مع بلاده كون الداوي لا يحب فرنسا³.

كما كان هو السبب في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب تهريبه للأسرى فقد اعتادت السفن الحربية الفرنسية الراسية في ميناء الجزائر على استقبال الأسرى المهربين من المدينة وقد اتخذت هذه القضية طابعا سياسيا بعد أن تبين بأن القنصل هو من يقوم بذلك⁴، وفي شهر أوت 1673م وصل أسطول فرنسي مكون من ثمانية سفن حربية إلى الجزائر، حيث أجرى مفاوضات وطالب بالإفراج عن بعض الأسرى ولكن أثناء المفاوضات انضم حوالي عشرين أسيرا إلى الأسطول مما أدى إلى تعثر المفاوضات عندما طالب الداوي "محمد حاجي" بإعادتهم وهذا ما جعل

1- غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1694-1619م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1984-1985م، ص ص 12-13.

2- Miltitz, Alexandre de : **Manuel des consuls**, Vol 2, Londres et Berlin, A. Asher, 1838, p410.

3- Grammont, H. D : **Correspondance des consuls d'Alger (1690-1742)**, Alger, Adolphe Jourdan, paris 1890, p204.

4 - جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المرجع السابق، ص 217.

القنصل "دوبرديو" يرحل معهم خوفا على حياته¹، وبعد رحيله في أبريل 1675م خلفه "جان لوفاشي" (jean le vacher) الذي تمكن من إنقاذ أحد الأسرى الفرنسيين².

ولعب القناصلة دورا كبيرا في توطيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وشمل دورهم عدة مجالات منها نذكر:

أ- **الدور التجاري:** باعتبار فرنسا من أبرز الدول التي كانت لها أنشطة تجارية عديدة في الجزائر، فلذلك حاول القناصلة الفرنسيين على حماية مصالحهم التجارية وخاصة بعد حصول فرنسا على امتياز صيد المرجان في السواحل الشرقية للجزائر³، وخلال القرن 17م عقدت سبع اتفاقيات خاصة بالامتيازات الأفريقية، كما تناوبت عدة شركات على استغلالها ومن خلال هذه الاتفاقيات حددت مراكز صيد المرجان⁴.

فطريقة ودرجة حماية المصالح التجارية اختلفت من قنصل إلى آخر، فمثلا القنصل "رومي لومير" حرص في مضامين مراسلاته عن مدى تقديمه الدعم للتجارة الفرنسية ويتجلى ذلك في رسالته المؤرخة في 30 أكتوبر 1962م إلى حكومته أشار قائلا: «... أرسلت إلى السيد "بونتشا تران" (pontchartrain) مذكرة بجميع النفقات والتي قمت بها سواء الصالح الخدمة أو التجارة»⁵.

كما تجلّى أيضا دور القناصلة الفرنسيين من خلال حرصهم على الحفاظ على حق الاحتكار الممنوح للفرنسيين، بالإضافة إلى بذل جهود كثيرة مكثفة لتوسيع وجود التجار الفرنسيين في أكبر

1- Grammont, H. D : Op.cit , p228.

2- عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، المرجع السابق، ص 417.

3- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للمستوى الجزائري ما بين 1792م-1830م، ط2، (ش.و.ن.ت)، الجزائر 1972، ص129.

4- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المرجع السابق، ص219.

5- Grammont, H. D : Op.cit, p18.

عدد ممكن من الموانئ الجزائرية ومواجهة المنافسين وهذا بهدف توسيع عملهم التجاري¹، كما كانوا يقومون بالتدخل في حل النزاعات والمشاكل المتعلقة بالتجار فمثلا عندما تعرض التاجر الفرنسي للقتل من طرف الأهالي خلال قيامه بالتجارة في شرق بجاية كما أسروا ستة من طقم مركبة فقام القنصل كليرو ميولت بالتدخل لدى الداي وآغا بجاية واستطاع أن يسرح طقم هذا المركب مقابل دفع مبلغ مالي².

ب- الدور السياسي والدبلوماسي: عمل القناصل الفرنسيون في الجزائر على تعزيز العلاقات الإيجابية بين البلدين، من خلال السياسات التي اتبعوها والنصائح التي قدموها لحكوماتهم وقد استندت هذه العلاقة إلى مبدأ الود والتعاون، ونظرا للتمثيل القنصلي للسلك الدبلوماسي في الجزائر، أصبح هؤلاء الممثلون على اتصال مباشر بالدايات والموظفين الكبار، مثل القنصل "كليرومبول" (Clérambault) الذي أشار من خلال مراسلاته إلى نواب مرسيليا في 20 جانفي 1707م يؤكد على ضرورة تجنب الصراع مع الجزائر ويعب فيها عن مدى هدوء الأجواء³.

كما تمكن بعض القناصلة من إبرام المعاهدات والتي تعتبر مظهرا من مظاهر التواصل بين البلدين، وكذلك مهمة من مهام هؤلاء القناصل كونهم ممثلين دبلوماسيين، فخلال القرن 17م عمل القنصل لوفانسي على التفاوض على السلم بعد حملة دوكين الأولى وتمكن من عقد معاهدة سبتمبر 1689م، وبعد أن تولى القنصل "بونو المير" شؤون القنصلية قام بإقرار وتثبيت معاهدة السلم السالفة الذكر كما عرفت هذه المعاهدة تجديدا آخر عام 1745م وذلك من طرف القنصل "بير توماس"⁴.

1- بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات التجارية الفرنسية (1789-1683)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، الجزائر، 2012م-2013م، ص55.

2- Grammont, H. D : Op.cit, p132.

3 - Ibid, p116.

4 - جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المرجع السابق، صص 379-382.

ت-الدور الاجتماعي: كان موضوع الأسرى من المواضيع التي كانت تناقش بصفة مستمرة من طرف القناصل، حيث قام هؤلاء بعقد عدة معاهدات حول هذا الموضوع أو تجديدها، ومن أبرزهم نذكر القنصل "مارك كادبي" وهو أول قنصل بعد معاهدة 1689م والتي تشير مراسلته 03 جوان 1689م إلى اهتمامه بتتبع الأسرى ومحاولة إجراء التبادل وكذلك ما يثبت مهام القناصل في تحرير الأسرى ما يقوم به القنصل "لومير" من مطالب واحتجاج أمام الداي في كل مرة تدخل فيها السفن الجزائرية وهي تحمل على متنها فرنسيين¹.

كما سعى أيضا قناصل فرنسا إلى تحرير السفن التي تتعرض للاحتجاز مع أطقمها وحمولتها ونجاح القنصل في هذا المسعى يعتمد على طبيعة علاقته مع السلطات الجزائرية، بالإضافة إلى مدى الهدوء والسلام في العلاقات بين البلدين، حيث في عام 1747م، تمكن القنصل توماس من استعادة سفينة فرنسية كانت في طريقها من برشلونة إلى وهران وعلى متنها 60 جنديا تم أسرهم ونقلهم إلى الجزائر وعلى الرغم أنها كانت تحمل شحنة متجهة إلى وهران أي إلى الإسبان²، كما كان للسفارات التواصل السياسي والتمثيل الدبلوماسي ومن أهم السفارات:

- سفارة نورفيل: وصل نورفيل إلى الجزائر يوم 2 أفريل 1684م وتوصل إلى عقد معاهدات عرفت باسمه، كم وقع معاهدة السلم المؤبقة³.

- سفارة دوفابري: بعد أن شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعض التوترات جعلتها تعقد مفاوضات مع الداي، فجاء دوفابري من أجل هذه المهمة وتوصل الطرفين إلى تسوية مرضية وذلك بتحديد فترة لمعالجة جميع الاختلافات ومعاملات بين الطرفين⁴.

1 - بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات التجارية الفرنسية (1789-1683)، المرجع السابق، ص 61.

2- Belhamissi Moulay : **Marine d'Alger 1518-1830**, T3, Bibliothèque Nationale d'Alger 1996, p35.

3- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا (1500-1830)، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2003م، ص 86.

4- صحراوي زكية، رحي خديجة: العلاقات الجزائرية الفرنسية (مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1700-

1830 من خلال كتاب أوجان بلانتيت، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ جامعة يحي فارس، المدينة، 2016-2017، ص 36.

2- قراءة في المعاهدات المبرمة بين البلدين: ومن اهم المعاهدات التي سنذكرها في القرن 18م.

- معاهدة السلم المئوية 1689م:

أبرمت هذه المعاهدة في يوم التاسع من ذي الحجة 1100هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1689م، وهذا حسب رسالة من الحاج "حسين باشا الجزائري" إلى سينلاي (Seignelay) كاتب الدولة للبحرية الفرنسية بتاريخ 25 سبتمبر 1689م أي بعد يوم واحد من إبرامها. وقد اتفق على سيرانها لمدة مئة سنة لذلك سميت بمعاهدة السلم المئوية¹، وتعتبر هذه المعاهدة من أهم المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا حيث أنها تعتبر القاعدة التي تركز عليها باقي المعاهدات الأخرى إذا تم تجديدها عشرين مرة². وجاء في هذه المعاهدة 31 بندا تناولت مختلف النزاعات القائمة بين البلدين (أنظر الملحق رقم 01)

✓ **البند الرابع:** ينص هذا البند على اتفاق الطرفان على حرية الأرقاء بدون تمييز بينهم، بالسعر الذي يتم الاتفاق عليه الباشا وقنصل امبراطور فرنسا، باستثناء طاقمي السفينتين محمد خوجة ومحمد الصغير الذي سيتم شراء الترك (عساكر الأوجاق) بسعر 150 قرشا للشخص الواحد و100 قرشا للفرد الواحد بالنسبة للأهالي.

✓ **البند الثامن:** نص على استقبال السفن الحربية والتجارية الفرنسية على السواء في موانئ كل من البلدين وتعطى لها كل أنواع المساعدة.

✓ **البند الحادي عشر:** ينص هذا البند على أن كل الفرنسيين الذين أسره من طرف أعداء الإمبراطور فرنسا وسيقوا إلى مدينة الجزائر أو إلى أحد موانئ هذه المملكة سيطلق سراحهم في الحال بدون حجزهم واسترقاقهم... إلخ.

1- Plantet, Eugène : *Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France (1579-1700)*. Tome1. Paris: Félix Alcan, p170.

2 - عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1694-1619م)، المرجع السابق، ص95.

✓ **البند السادس والعشرون:** ينص على أنه إذا حدث انتهاك لهذه المعاهدة فإنه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضادا إلا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية المشروعة¹.

- **معاهدة امتياز استغلال الباستيون 1695م:**

هذه المعاهدة تقر بنشيط المعاهدة السابقة الخاصة بالباستيون، حيث أنها لم تضاف شيئا عليها، إلا بعض الترتيبات مثل: تشييد مبادي جديدة في الباستيون وملحقاته، والاكتفاء فقط بإصلاح المباني القديمة وإعادتها إلى الحالة التي كانت عليها في السابق مع السماح بإقامة سور حولها قليل السمك والارتفاع لحماية الباستيون من اللصوص المتطفلين².

وتحتوي هذه المعاهدة على 15 بندا نذكر منها³. (أنظر الملحق رقم 02)

➤ **البند الأول:** في هذه الحالة وبرعاية الله، ففي المدن والموانئ التابعة للجزائر المحروسة منذ الآن فصاعدا فإن التجار الموقوفين من طرف صديقنا ملك فرنسا قد رخص لهم بأمر من ديواننا بالقيام بالبيع والشراء، كما يبدو لهم حسب العادات القديمة في الباستيون والقلعة وفي مدينة يوفافو في موانئ جيجل، القل، بجاية، ومن جديد فإن التجار الفرنسيين سيعودون إلى الموانئ التي كانوا يعملون فيها... إلخ.

➤ **البند الرابع:** ينص هذا البند على إعطاء الحق لمستخدمي الباستيون والأماكن التابعة له في اقتناء المواد التموينية في الأماكن المجاورة للبونة والأماكن الأخرى بسعر السوق مع منع أية عراقيل، مع إرسال مركبين من القمح لإعانة عائلات مستخدمي الباستيون في فرنسا⁴.

1- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المرجع السابق، ص ص158-161.

2- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المرجع السابق، ص ص 163-164.

3- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر (1500-1830م)، مرجع سابق، ص 168.

4- المرجع نفسه: ص ص 168-169.

➤ **البند الرابع عشر:** حررت نسختان من هذه المعاهدة وقرأت من طرف المبعجلين أعضاء الديوان في دار السلطان بمحضر الأقوى والأشرف الداوي أحمد وبحضور الفقهاء والقضاة¹.

- **معاهدة 1718م:** طلب السيد بومي قنصل فرنسا إقرار وتنشيط المعاهدة القائمة بين الامبراطور الفرنسية ومملكة الجزائر منذ وقت طويل ، فقد وافقت السلطة والديوان، حيث نصت على الاتفاق أنه إذا قام أحد الطرفين بتجاوزها فإنه سوف يعاقب² (أنظر الملحق رقم 03).

- **معاهدة 1724م:** وهي تجديد لمعاهدة السلم السابقة 1689م، أبرمت بين إمبراطور فرنسا وملك "تافار"، وكل بنود هذه المعاهدة تمت المصادقة عليها وإقرارها وتنشيطها، وإنزال عقوبة مثلى بكل من يقوم بأي عمل من شأنه المساس بترتيباتها في عمومها أو جزئياتها³. (أنظر الملحق رقم 04)

- **معاهدتي 1731 - 1732م:** معاهدة تجارية تم إبرام المعاهدة الأولى في ديسمبر 1731م والثانية في 20 جوان 1732م، حيث إذا قام أحد من غير جنسية القبطان المعني وكيل الباستيون بشراء القمح أو الشعير أو الفول من ميناء بونة أو سكيكدة، أو أي فرنسي آخر من غير علم فرنسي الباستيون فإن هذا يخالف الأوامر فإذا استطاع الفرنسيون طرده فليطردوه ولن يعترضهم أحد⁴.

- **معاهدة 1 جوان 1768م:** وهذه المعاهدة تجديد لمعاهدة 1695م الخاصة بالباستيون ولقد نصت هذه المعاهدة مجموعة من البنود على كل طرف احترام مضمونها وعدم المساس بأي من بنودها، وهي عدم المساس بالموانئ الموجودة في القالة لا ينقص منها ولا يزيد عليها⁵.

1- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المرجع السابق، ص376.

2- المرجع نفسه، ص ص377-378.

3- نفسه، ص380.

4- نفسه، ص 382.

5- نفسه ، ص387.

- **معاهدة 28 مارس 1790م:** وقع الطرفان اتفاقا يكرس تسوية كل المسائل التي كانت محل خلاف، كما تم في هذه المعاهدة إقرار وتنشيط المعاهدات القديمة مع التعديلات بحيث حددت مجال المياه الاقليمية الفرنسية بمدى مرمى المدفعية، واتفقت على أنه يحق لفرنسا تغيير شكل جوازتها، وكان هذا التعاقد لمدة مئة سنة¹. (أنظر الملحق رقم 05)

- **معاهدة 20 ماي 1793م:** وهي معاهدة إقرار وتنشيط للمعاهدة السابقة مع النظام الجديد في فرنسا². (أنظر الملحق رقم 06)

- **معاهدة 1800 (جويلية 1800):** وهي هدنة غير محدودة المدة أبرمت بين مصطفى باشا وبين شارل فرانسوا، ومن بنودها: (أنظر الملحق رقم 07)

➤ **البند 1:** ابتداء من اليوم تتوقف كل الأعمال العدائية بين الأمتين.

➤ **البند 4:** وفي انتظار إبرام معاهدة سلم نهائية فإن المراكب الجزائرية تستقبل بالموانئ

الفرنسية.

➤ **البند 5:** في حالة حدوث بتر لهذه الهدنة فإنه يتم الاتفاق على أن يعطي الطرفان

لبعضهما البعض إشعارا باستئناف العمليات العسكرية بثلاثين يوما قبل البدء فيها³.

- **معاهدة 17 ديسمبر 1801م:** تمت بين مصطفى باشا والمواطن شارل فرانسوا المكلف

بالأعمال والمفوض العام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية، وقد أكدت هذه المعاهدة

على المعاهدات السابقة المتعلقة بالملاحة والتجارة وأعادت تفعيل الاتفاقيات والنصوص

المتعلقة بالامتيازات لشركة إفريقيا وتضمنت هذه المعاهدة 19 بندا نذكر منها⁴: (أنظر

الملحق رقم 08)

1 - جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث (1500-1830)، المرجع السابق، ص ص 388-389.

2- المرجع نفسه، ص 390.

3- نفسه، ص 391.

4- تابليت علي: الرئيس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770م-1815، (د.ط)، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2006، ص ص 9-10.

✓ **البند الثالث:** ينص هذا البند على نيابة الجزائر تعيد لفرنسا امتيازاتها الإفريقية كما كانت ما قبل قطع العلاقات مما يعكس رغبة في تطبيع العلاقات وفق الشروط السابقة دون تعديل¹.

البند السادس عشر: يركز على الاستمرار القائم بالأعمال والمحافظة العام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية وذلك يعني أن الاتفاق الجديد لا يمس الامتيازات السابقة بل يؤكد عليها ويجدد الاعتراف بها، كما تؤكد هذه المادة على احتفاظ الممثل الفرنسي بالتفوق على باقي وكلاء وممثلي الدول الأخرى.

البند الثامن عشر: تقر هذه المادة بحق الرعايا الفرنسيين في حالة القطيعة أن تعطى لهم مهلة ثلاثة أشهر لتصفية أعمالهم، وهذا يدل على حفظ الحقوق الاقتصادية والتجارية حتى في حالة النزاع².

3- ملف الأسرى في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية:

كان للأسرى الأوروبيين دور كبير في علاقات الجزائر بأوروبا فكان الغرض من الحملات العسكرية التي شهدتها الجزائر كانت بسبب إطلاق صراع الأسرى وعقاب الجزائر بسبب نشاطها في البحر وشكل الأسرى الأوروبيون مسألة مهمة في العلاقات الجزائرية الأوروبية، حيث شهد عدد الأسرى خلال القرن 17م تطورا وارتفاعا كبيرا يعود هذا الى نشاط الغزو البحري ووصل عددهم إلى 25 ألفا أسيرا³.

ومن أهم الدول التي تأثرت علاقتها بالجزائر بمسألة الأسرى والاسترقاق دولة فرنسا، فلقد كانت قضية الأسرى أحد المسائل التي عكرت صفو العلاقات بين البلدين، ففي بداية القرن 18م التي تم فيه اقرار وتنشيط معاهدة السلم من طرف لويس الخامس عشر لم يطرأ على العلاقات أي

1- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا (1500-1830)، المرجع السابق، ص150.

2 - المرجع نفسه، ص152.

3- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1830م-1792م)، ط3، البصائر الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص65.

توتر ولكن منذ عام 1729م ظهرت بعض المشاكل مفادها استيلاء البحارة الجزائريون على أربعة مراكب فرنسية على السواحل الاسبانية، وقد كان هذا كرد فعل على اخفاء فرنسا 32 شخصا جزائريا أسروا من طرف قراصنة مالطا وسلموا هؤلاء الأسرى إلى مملكة فرنسا بالرغم ما تضمنته المعاهدة السابقة فلقد عمد الفرنسيون اخفاء الأمر لكن وصل الخبر إلى الجزائر وقوبل الرد بالمثل¹.

وفي 11 نوفمبر 1763م وصلت إلى ميناء الجزائر ثلاث بواخر حربية لتهديد الجزائر على إثر قيامها باعتقال جميع الفرنسيين المتواجدين بالجزائر والعاملين بمؤسسات القالة وعناية بسبب رفض أحد المراكب الفرنسية الوقوف للتفتيش عند التقائها بإحدى السفن الحربية الجزائرية قرب مدخل مضيق جبل طارق، وفي شهر جانفي 1764م تم إبرام الصلح بين الجزائر وفرنسا وإطلاق سراح الأسرى وعادت العلاقات الحسنة مع فرنسا تقريبا طيلة ربع القرن، وبعد الغزو الفرنسي لمصر (حملة نابليون بونابرت على مصر) قطعت الجزائر علاقتها مع فرنسا واعتقلت القنصل الفرنسي وموظفي القنصلية وأودعتهم السجن، فكان رد فعل فرنسا اعتقال "يعقوب كوهين" و"سيمون أبو فاية" بباريس وفي سنة 1800م قامت حكومة فرنسا ببعث ديوبو تانفيل (Dubois-Thainville) كقنصل جديد إلى الجزائر من أجل التفاوض وإبرام الصلح حيث أبرمت معاهدة السلم 30 سبتمبر 1800م وبفضلها تم تحرير "يعقوب كوهين" و"أبو فاية" من سجون فرنسا².

واستطاعت فرنسا أن تحصل على معاهدة صلح أخرى بفضل الباب العالي بعدما وقعت فرنسا احتجاجها جراء مهاجمة البحارة الجزائريين للسفن الفرنسية، فقام السلطان بواجبه إرجاع كل ما سلبوه، وعقدت هذه الاتفاقية يوم 11 ديسمبر 1801م تضمنت تسعة عشر بنداً، ووفقاً للمادتين السابعة والثامنة من المعاهدة تنص على منع الاسترقاق الفرنسيين في إيالة الجزائر ومهما كانت

1- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا (1500-1830)، المرجع السابق، ص89.

2- المرجع نفسه، ص 100-112.

الظروف والأسباب، زيادة على ذلك فإن الداى أطلق جميع الأسرى المسيحيين المعتقلين وسائر السفن الفرنسية المحجوزة لديه¹.

كما اعترض البحارة الجزائريون السفينة الحربية بانيل (Banil) واستولوا على ما يوجد فيها من التموينات الحربية وأسروا 200 بحارا و 29 جنديا، وقادوا الجميع إلى باي واهران يوم 11 جانفي 1802م وعندما احتج "تانفيل" (Thainville) على ذلك هدد الداى بطرده وجميع الفرنسيين إذا لم تدفع فرنسا له 200 ألف بياسترة في مهلة أربعين يوما وإزاء هذه الأوضاع كلف نابليون بونابرت الضابط "هولان" (Hulain) بالذهاب إلى رأس عمارة بحرية إلى الجزائر لتهديدها، كما كلب بونابرت من وزير بحريته الأميرال "دوكر" (Decrs) أن يحشد عشرة بواخر حربية إلى البحر المتوسط تحسبا للطوارئ، وقد تمكن "هولان" (Hulain) من إطلاق سراح أسرى سفينة بانيل المحتجزة ومحتوياتها وفي 27 جويلية 1802م التحق به القنصل الفرنسي على مركب "لوماتان" (Le matin) حاملا رسالة تهديد جاء فيها: «...إذا لم تقم بردع كل من قام بإهانة ممثلينا إذا لم أحصل على ترضيات منكم فسأقوم بحشد ثمانون ألف جندي إن لزم الأمر وأحطم إياكم، فكر أنت وأعضاء ديوانك في محتوى هذه الرسالة....» ولما أدرك الداى هذا التهديد قام بإطلاق سراح الأسرى وإعادة السفن المحتجزة².

1- عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ط07، ج03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص 285.

2- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا (1500-1830م)، المرجع السابق، ص 114-115.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

I. الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية الإسبانية:

1. الخلفية التاريخية للصراع العسكري.
2. مظاهر الاحتكاك والصراع العسكري بين الطرفين.

II. الدبلوماسية الجزائرية تجاه إسبانيا:

1. محاولة إسبانيا الحصول على امتيازات.
2. مسار التفاوض وتحليل المعاهدات الكبرى بين الطرفين.
3. تحول العلاقات من المواجه إلى التهدئة أواخر القرن 18م.

1. الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية الإسبانية:

شهدت العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م مسارا متباينا اتسم بتعاقب المواجهات العسكرية ومحاولات التفاوض والسعي الى ارساء علاقات سلمية وقد تأثرت هذه العلاقات بجملة من المصالح السياسية والاقتصادية التي سعت كل من الجزائر واسبانيا الى تحقيقها، ومن ثم فان تحليل طبيعة هذه العلاقات يقتضي منا استعراض الخلفية التاريخية للصراع الاسباني الجزائري .

1. الخلفية التاريخية للصراع العسكري:

لقد تميزت العلاقات الجزائرية الإسبانية بالتوتر والصراع المستمر بحيث اتسمت طيلة ثلاثة قرون بطابع العدائي والحربي¹. و تعود جذور هذا الصراع الى النصف الاول من القرن 16م، حين بدأت اسبانيا في تنفيذ حملات عسكرية استهدفت السواحل الجزائرية فحتلت المرسى الكبير سنة 1505م ثم وهران سنة 1509م غير ان هذا التوسع واجه مقاومة جزائرية خاصة مع بروز الاخوين عروج وخيرالدين بربروس اللذين ساهما في استرجاع عدد من المواقع المحتلة². الا أن وهران والمرسى الكبير شكلتا محورا للصراع بين البلدين لمدة زمنية طويلة، حيث ظلت الجزائر تسعى دائما لاستعادة هاتين المدينتين وهو ما حدث فعلا مع بداية القرن الثامن عشر تحديدا في عام 1708م، حيث استطاعت الجزائر تحرير وهران، غير أن ذلك لم يدم طويلا لتعود وهران من جديد تحت السيطرة الإسبانية سنة 1732م الأمر الذي أدى إلى استمرار التوتر بين البلدين من خلال الحملات الإسبانية المتكررة في الربع الأخير من نفس القرن³.

من بين هذه الحملات في حملة الكونت " أوريلي " (Le comte Oreilly) عام 1775م وكذلك حملة دوق "أونطونيو" عام 1783م⁴.

1- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، المرجع السابق، ص126.

2- المرجع نفسه، ص129.

3- محمد بن موفي: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200هـ-1786م/1245هـ-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، غرداية، 2010-2011م، ص55.

4- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا (1500-1830م)، المرجع السابق، ص101-102.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

غير أن فشل هذه الحملات جعل إسبانيا تغير سياستها تجاه الجزائر واتباع أساليب جديدة تعتمد على السياسة الدبلوماسية لإنهاء حالة التوتر، وقد سعت هذه الأخيرة إلى التوصل إلى إبرام معاهدة سلام من خلال سلسلة من الاتصالات غير المباشرة¹.

بدايتها كانت في 5 أوت 1785م أين قدم وفد إسباني إلى الجزائر للتفاوض وعقد معاهدة السلم ولكن الداوي "محمد عثمان" رفض عقد المعاهدة، ودامت المحاولات الإسبانية سنة كاملة إلى غاية يوم 14 جوان 1786م، تمكن الطرفان أخيرا من عقد معاهدة السلم والصدقة².

وعلى الرغم من ذلك؛ ظل الصراع والتوتر قائما بين الطرفين لاسيما من طرف الجزائر، لأن وهران والمرسى الكبير بقا تحت الاحتلال الإسباني³.

وفي هذا الصدد يقول "مولود نايت بلقاسم": «... وحيث أن الإسبان لم ينفذوا التزامهم بالخروج من وهران والمرسى الكبير فقد أمر الداوي محمد عثمان بابه على الغرب محمد بن عثمان الكبير بشن حرب عليهم في وهران والمرسى الكبير وهكذا استعمر الحال حتى ربيع وصيف 1791م حيص اشتدت المعارك التي كانت تقريبا يومية⁴. وبسبب هذه المعارك بين إسبانيا والجزائر وكذلك الزلزال الذي تعرضت له مدينة وهران في 1790م والذي أتى على ثلث المدينة؛ قررت إسبانيا التفاوض بشكل جدي وتم عقد معاهدة الصلح بين البلدين⁵.

في 12 سبتمبر 1791م بين الداوي "حسين" والوفد الإسباني، ونصت هذه المعاهدة على عدة مواد من أهمها المادة التي تحدثت عن جلاء الإسبان عن وهران صادق عليها الملك "كارلوس الرابع" في 16 ديسمبر 1791م⁶.

1- محمد بن موفي: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200هـ-1786م/1245هـ-1830م)، المرجع السابق، ص55.

2- مولود نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، المرجع السابق، ص169.

3- فكاير عبد القادر: "معاهدة الجزائر مع إسبانيا 1786-1791م ظروفها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع10، جامعة الجبيلي بونعامة، خميس مليانة، 2017م، ص412.

4- مولود نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، مرجع سابق، ص175.

5- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا (1500-1830)، مرجع سابق، ص103.

6- فكاير عبد القادر: معاهدة الجزائر مع إسبانيا 1786-1791م ظروفها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين"، مرجع سابق، ص415.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

وقد أرهقت هذه المعاهدة الإسبان من خلال الزيادة في الضريبة السنوية قدرها 120 ألف جنيه بإضافة عن الهدايا وإرجاع كل من المدافع والذخائر والمعدات الحربية لوهـران¹.

2. طبيعة الاحتكاك والصراع العسكري بين الطرفين:

تعتبر وهران ومرساها الكبير منطقة استراتيجية في غرب البحر المتوسط بالنسبة للإسبان خاصة لنشاطها البري والبحري، ومنذ أن احتل الإسبان وهران والمرسى الكبير سعت السلطات الجزائرية لطرد الاحتلال الإسباني من المنطقة².

وفي عام 1707م تم تعيين "محمد بكراش" دايا على الجزائر وهذا الأخير اتبع سياسة الداي "مصطفى" في تدعيم بايلك الغرب عسكريا للقضاء على الوجود الإسباني في المنطقة، فأرسل تعزيزات عسكرية كبيرة بقيادة وزيره وصهر "أوزن حسن باشا"³.

وهذا الدعم العسكري ساعد الباي "بوشلاغم" على تشديد الحصار على مدينة وهران وكان هذا الضغط العسكري من طرف القوات الجزائرية على الإسبان سببا في إجبارهم على الانسحاب في سنة 1708م وتمكنت القوات الجزائرية من أسر ما يقارب 2000 من الجنود الإسبان بمن فيهم حاكم المرسى الكبير "ميليشور دوفلاند" (Milchour de Avellanda)⁴.

بعد استعادة الجزائر لوهـران والمرسى الكبير، أحدث هذا ردود فعل عنيفة لدى الأوساط السياسية الإسبانية، وتعالى الأصوات التي تدعو إلى ضرورة العمل من أجل استعادة ما فقده في شمال إفريقيا لأهمية استراتيجية الموقع في تحديات الصراع البحري القائم بين إسبانيا والجزائر، وبناء على هذا التوجه أصدر الملك "فيليب الخامس" منشورا ملكيا بتاريخ 6 جوان 1732م يطلب مساعدة الشعب الإسباني والدول الأوربية الأخرى لاسترجاع ما فقده الإسبان⁵.

1- مولود نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، المرجع السابق، ص176.

2- محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، المرجع السابق، ص114.

3- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492م-1792م، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، صص453-481.

4- عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، المرجع السابق، صص460 - 495.

5- عبد القادر فكايير: آثار الاحتلال الإسباني على الجزائر خلال العهد العثماني (1210هـ/ 1816م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009م، ص48.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

ومن نتائج هذا الفتح؛ إنهاء التواجد الإسباني بالجزائر لمدة 24 سنة بالإضافة إلى أسر ما يزيد عن ألف أسير إسباني وانتقال مقدر إيالة الغرب الجزائري إلى وهران وازدهار النشاط التجاري الخارجي والداخلي في الغرب الجزائري خاصة مع فرنسا وإنجلترا¹.

- حملة الكونت "دي منتيمار" (Duc de Montemar) وإعادة احتلال وهران والمرسى الكبير 1732م:

انطلق الأسطول الإسباني الدوق مونتيمار يوم 15 جوان 1732م، نحو مدينة وهران وتم الوصول الإسباني بعد عشرة أيام من انطلاق الحملة لكن بسبب الرياح المعاكسة لم يتمكن من الاقتراب من الساحل فبقي يحاول من أجل الوصول إلى غاية يوم 29 جوان، وكانت القوات الجزائرية لا تعلم نقطة نزول الإسباني فحشدوا قواتهم في وهران والمرسى الكبير، كان الباي "مصطفى بوشلاغم" في حالة استعداد للأسطول الإسباني، حيث تجمع حوله ما يزيد عن 20 ألف من المجاهدين من رجال الشعب مع نحو 25 ألف رجل من الجيش بما في ذلك الأسلحة المتواجدة في وهران والمقدرة بـ 138 مدفع ومنها 87 مدفع من البرونز².

وفي صباح يوم 30 جوان بدأت المعركة شديدة واستمرت طويلا وتحولت المعركة لصالح الجيش الإسباني لأن القائد الإسباني قد تمكن من تسلق التل الواقع في الجانب الأيسر للمعركة، وفي الأول من شهر جويلية سقطت وهران والمرسى الكبير، وبدأ "مونتيمار" بإقامة التحصينات ومن ثم شن هجمات مكثفة على المفارز في الأطراف وأمن قسما من الأرزاق³.

- حملة الكونت أوريلي (Le comte Oreilly) على مدينة الجزائر 1775م:

قام ملك إسبانيا "كارلوس الثالث" بتوجيه حملة عسكرية على مدينة الجزائر قامة بإسناد مهمة قيادة الجيش البري إلى الكونت أوريلي أما الجيش البحري فقادته لدون بيدرو، وفي 23 جوان انطلق

1- محمد سعيدان: التحرير الأول لوهران والمرسى الكبير عام 1708م، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مج 6، ع 2، الجزائر، جامعة عمار تليجي الأغواط، 2021م، ص ص 429-430.

2- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492م-1792م، ط1، المرجع السابق، ص 478.

3- عزيز سامح ألت: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، المرجع السابق، ص 482.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

الأسطول الإسباني من خليج قرطاجة وصولاً إلى خليج الجزائر في 30 جوان مع حلول الفاتح من جويلية أُرست القوارب الإسبانية في ميناء الجزائر بعدد قدره 23 ألف رجل منهم ألف فارس وما لا يقل عن 500 مركب، أما فيما يخص الاستعدادات الجزائرية فبدأت مع ظهور الطلائع الأولى للأسطول الإسباني بساحل الحراش، فقام الداي بتوزيع وحدات الجيش إلى ثلاث مجموعات إحداها تحت قيادة حسن الخزناجي وكان مركزها عين الربط والثانية بقيادة "علي آغا" العرب ومركزها وادي خنيس أما المجموعة الثالثة فقد أقيمت لقيادة الحصون والقلاع الواقعة بالقرب من مدينة الجزائر بقيادة وكيل الخرج¹. ونتيجة للوصول المفاجئ للأسطول الإسباني قام "صالح باي" بمناورة ذكية، وأنزل قواته التي قدرت بحوالي عشرين ألف جندي بمكان غير بعيد عن الحراش². لكن القوارب الحاملة لجنود الإسبان حاولت التقدم نحو الساحل، وفي نفس الوقت تقوم هذه السفن الحربية بقصف معسكرات القوات الجزائرية مركزة على المنطقة التي تتواجد بها قوات "حسن الخزناجي" وذلك لتأمين عملية النزول، لكن المدافع الجزائرية كانت لها بالمرصاد وتمكنت من تضيق الحصار عليها في منطقة ضيقة بين مرتفعات حسين داي وشاطئ البحر الشيء الذي جعل الإسبان يدركون خطورة الموقف وحاولوا فك هذا الحصار مبكراً فقامت قواتهم بالاتجاه نحو البساتين المجاورة بين الحراش وخنيس، وقاموا باستخدام الأسطول في قصف تجمعات القوات الجزائرية، وما دام هذا الصراع لمدة ثلاث أيام في نفس المنطقة إلى غاية تمكن "عمر بوقنطين" من توجيه مدفعين إلى ناحية الحصن الذي يتواجد به الإسبان فأحدث ثغرة في حائطه، الشيء الذي مكن الجزائريين من قذف تجمعات الإسبان وسفنهم، وبدأت المعركة تميل لصالح الجزائريين، وفي اليوم الرابع من المعارك أشار صالح باي إلى تجميع كل الإبل التي بها من قسنطينة وكان عددها 500، ووضع فوقها الصوف وقام بإشعاله ودفعها نحو خنادق الإسبان فداستها واقتحمها

1- محمد بن موققي: "الصراع الجزائري الأوربي" أواخر العهد العثماني (الحملات الإسبانية على الجزائر أنموذجاً) 1775
1784م، "مجلة الدراسات النفسية والاجتماعية"، مج 03، ع 10، جامعة الجلفة، جوان 2018م، ص 84.

2- الطاهر تومي: "حملة الكونت أورلي على مدينة الجزائر سنة 1775م"، مجلة الحوار المتوسطي، مج 07، ع 02، جامعة سيدي بلعباس، سبتمبر 2016، ص 263.

وانتهت المعركة بانتصار الجزائريين على الإسبان الذين رجعوا خائبين وتحطمت آمالهم على عتبات مدينة الجزائر التي بقيت صامدة بفضل عبقرية الداى "محمد بن عثمان باشا" ومعاونيه¹.

- حملتي الدون "أنطونيو بارسيلو" على مدينة الجزائر (1783م-1784م):

بعد توصل كل من إسبانيا والجزائر إلى اتفاق تبادل الأسرى في سنة 1768م، رأت إسبانيا أنه قد حان أوان الثأر لهزيمتهم في مدينة الجزائر سنة 1775م، فعملت على إعداد خطة مفادها مهاجمة الجزائر بحراً بواسطة عمارة بحرية قوية، وتحطيم السفن الجزائرية الموجودة بالمرسى، بالإضافة إلى تحطيم الحصون والقلاع بمدينة الجزائر. ومن الجانب الجزائري بدأ الداى "محمد عثمان باشا" استعداداته على الصعيدين البري والبحري لمقاومة وردع كل عدوان².

في يوم 29 جويلية وصل الأسطول الإسباني وياشر عملية القصف على مدينة الجزائر، لكن السفن الجزائرية تحدت الأسطول الإسباني دون أن تصاب بأي سوء، واستمر تبادل إطلاق النار بين الجانبين، وفي يوم 01 أوت بدأت مدافع الأسطول الإسباني ترمي القنابل على المرسى وأجابتها بطاريات الحصون بنار قوية جداً، واستمر الطرفان عملية الصراع بإطلاق النار لعدة أيام وهكذا انتهت المعركة بعد إخفاق كل الهجمات الإسبانية وذلك بتمكن الأسطول الجزائري وبطاريات الحصون من ردها كلها، حيث إن الطرف الجزائري قام بإطلاق حوالي 15 ألف قذيفة من مدافعه على الإسبان، أما الإسبان فقد ألقوا على الأسطول الجزائري وعلى المدينة ما يزيد عن سبعة آلاف وخمسمائة قنبلة وقذيفة³.

بعد فشل "أنطونيو بارسيلو" في حملته الأولى عزم على توجيه حملة ثانية فقام بتجهيز قوة بحرية تضم 130 سفينة حربية في سنة 1784م، وقام بمغادرة المياه الإسبانية ليصل إلى المياه الإقليمية في الجزائر في يوم 09 جويلية، وأخذ في الانتظام في تشكيل القتال، غير أن سفن

1- الطاهر تومي: "حملة الكونت أورلي على مدينة الجزائر سنة 1775م"، المرجع السابق، ص ص 265-266.

2- أحمد توفيق المدني: : حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492م-1792م، ط1، المرجع السابق، ص ص 512-514.

3- المرجع نفسه، ص ص 512-514.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

الأسطول الجزائري لم تمهله طويلاً فقامت بإخراج العوامات الحاملة للمدافع الكبيرة وأرغمته على البقاء بعيداً عن المدينة.

في يوم 12 جويلية بدأ الاشتباك حيث تقدمت ستون سفينة إسبانية فبرزت لها ثلاثة وستون سفينة جزائرية منها 13 سفينة تحمل قاذفات القنابل و43 سفينة تحمل المدافع الثقيلة، وبدأ الأسطول الجزائري يرمي قنابله على السفن الإسبانية التي ردت بالمثل، حيث أن الأسطول الجزائري تمكن من إصابة ثلاث سفن إسبانية مما أدى إلى انسحاب السفن الإسبانية من تشكيل القتال، فيما كان الأسطول الجزائري محافظاً على مواقعه¹.

وبعد مرور ثلاثة أيام تجدد الاشتباك عندما أطلق القائد الإسباني طلقتين فجر يوم 15 جويلية، وبدأت بذلك المعركة الحاسمة التي استمرت حتى الساعة التاسعة والرابع، مما أدى إلى انسحاب السفن الإسبانية، وفي 17 جويلية عادت سفن الأسطول الإسباني للقتال وبدأت بالقصف، من دون أية نتيجة كبيرة، وكانت نتيجة الحملة انسحاب الأسطول الإسباني من ميدان المعركة من دون تحقيق الحملة أهدافها².

II. الدبلوماسية الجزائرية اتجاه إسبانيا:

1- محاولة إسبانيا الحصول على امتيازات:

أدركت إسبانيا بعد فشل حملة أوريلي عام 1775م صعوبة القضاء على الجزائر عسكرياً وأدرك ملكها "كارلوس الثالث عشر" أن عملية إرغام الجزائر على الخضوع بالتهديد العسكري ليس بالأسلوب الذي ينفع مع الداوي "محمد بن عثمان باشا"، وبعد أن تولى "خوزي رودريغز مونيرو الكوندي دي فلوريدا بلانكا" منصب رئيس الوزراء عرش البربون الإسباني عام 1777م³. والذي يميل بفكره إلى سياسة التفاوض والحوار لحل المشاكل الخارجية بطرق سلمية فكان ينبذ استعمال

1- بسام العسلي: الجزائر والحملات الصليبية 1574-1791، ط1، دار النفائس، بيروت، 1980-1986م، ص ص 150-151.

2- المرجع نفسه: ، ص ص 152-153.

3- يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 214.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

القوة والعنف، وكان يرى أنه للقضاء على القرصنة البحرية التي عطلت مصالح الإسبان؛ لا يكون إلا بتحقيق السلم مع البلدان المغاربية وعلى رأسها الجزائر، ومنذ أن تولى مهامه حرص على السلم مع الدولة العثمانية وتمكن من إبرام معاهدة صلح معها يوم 14 سبتمبر 1782م وهذا بفضل مجهودات المفاوض الإسباني "بوليني" (Bouliany)¹.

2- مسار التفاوض بين الطرفين وتحليل المعاهدات الكبرى ومضامينها:

بالرغم من حالة الصراع بين الجزائر والإسبان طوال العهد العثماني إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض مظاهر العلاقات السلمية ومن بين هاته المظاهر إبرام الطرفين لمعاهدتين الأولى سنة 1786م والثانية سنة 1791م كما ذكرنا سابقا، حيث مثلت المعاهدة الأولى نقطة تحول هامة في العلاقات الإسبانية الجزائرية.

أولا/ معاهدة السلم الجزائرية والإسبانية 1786م: مثلت معاهدة السلم الجزائرية الإسبانية سنة 1786م تحولا مهما في مسار العلاقات بين البلدين بعد فترة طويلة اتسمت بالصراع والمواجهة في البحر المتوسط، وقد جاء هذا الاتفاق نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية التي ساهمت في دفع الطرفين نحو التقارب والتسوية لضمان مصالحهما.

أ/ عوامل التقارب الجزائري الإسباني:

لقد ساعد على تقرب وجهات النظر ودفع حكام البلدين إلى البحث عن اتفاق صلح وسلام ظروف وأوضاع الطرفين آنذاك، حيث إن الطرف الإسباني كان يواجه الحلف المعادي (الحلف الرباعي) كما تعرضت أيضاً للضغوط الإنجليزية المعادية لأي تحالف بين فرعي أسرة البوربون بفرنسا وإسبانيا كما كان بانفصال البرتغال عنها وضياح ممتلكاتها الأوروبية ببلجيكا وإيطاليا تأثير مباشر على سياستها الخارجية.

كانت هناك عدة مؤشرات تبين اهتمام الملك "كارلوس الثالث" ووزرائه بالسلم، حيث كان هناك العديد من اتفاقات السلم التي أبرموها مثل اتفاق الدولة العثمانية ونابولي سنة 1740م بالإضافة إلى المعاهدة التي أقامتها إسبانيا مع كل من الدولة الصفوية سنة 1782م وطرابلس سنة

1- يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 216.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

1784م والمغرب سنة 1768م والتي أظهرت للعيان النوايا الحسنة لإسبانيا في مهادنة دول المغرب¹.

تأكدت إسبانيا أن مواصلة الصراع والاصطدامات العسكرية مع الجزائر، لن تجني من ورائه أي مكسب، بل إنها أثرت على الخزينة الإسبانية بخسائر باهظة ولم تسفر عن نتائج ملموسة حيث إنها لم تحقق ما كانت تأمله من تلك الحملات لذلك قامت إسبانيا بتغيير سياستها من العداء إلى السلم والمهادنة وذلك نتيجة الهزائم المتتالية التي تلقتها في البحر المتوسط سواء مع الجزائر أو ضد بريطانيا، كما كان العامل الجانب الاقتصادي أحد أبرز الدوافع التي ساهمت في التقارب الجزائري الإسباني وذلك أن إسبانيا قد تعرضت لأزمة اقتصادية خانقة في عهد "كارلوس الثالث"².

ب/ سير المفاوضات:

بدأت المفاوضات بين الطرفين مع وصول أول وفد إسباني رسمي إلى مدينة الجزائر في حزيران 1785م، وهذا الوفد يتألف من المندوبين الساميين هم الكونت "دي إكسبيلي" والأميرال "مازاريدو"، وكان في استقبالهم الداوي "محمد عثمان" بقصره. دام اللقاء قرابة ربع ساعة، وبعدها استغرقت المفاوضات مدة سنة كاملة كللت في الأخير بتوقيع المعاهدة في الرابع عشر من شهر جوان 1786م من قبل الداوي "محمد عثمان باشا" ومن الجانب الإسباني الوزير الأول الكونت "دي فلوريدا بلانكا"، وصادق عليها في السادس والعشرين من شهر أوت من العام نفسه، وكتبت في ثلاث نسخ: الأولى بالإسبانية احتفظ بها الملك الإسباني، والثانية باللغة التركية احتفظ بها داوي الجزائر، والثالثة احتفظ بها القنصل الإسباني المقيم بالجزائر³.

1- محمد بن موفي: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200هـ-1786م/1245هـ-1830م)، المرجع السابق، ص 56.

2- المرجع نفسه، ص 57-58.

3- صباح نوري الهادي: معاهدة 1786 محاولة لتهديد الصراع بين إسبانيا والجزائر، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، مج 03، ع 02، الجزائر، جامعة ديالي، تشرين الأول 2016م، ص 247.

ج/ بنود المعاهدة:

تضمنت المعاهدة 25 بنداً (أنظر الملحق رقم 09) تخص الإجراءات الأمنية التي تقر حالة السلم والحقوق والرسوم الجمركية والامتيازات التجارية، ووضع الرعايا الإسبان، وكانت بنودها كالتالي:

تأكيد البنود الأول والثاني والثالث والسابع عشر على أن هذه المعاهدة معاهدة سلم بين الطرفين، والغرض منها هو ضمان حرية الملاحة من جانب الطرفين، بالإضافة إلى تنمية التبادل التجاري بينهما مع بيان إجراءات عملية تفتيش السفن وإمكانية التجائها إلى المرافئ التابعة للطرفين مع شرط التعامل بالمثل.

جاء في البند الرابع والثامن ضرورة توفير الحماية لسفن الطرفين عند دخول الموانئ أو عند وجودها في تلك الموانئ أو عند مغادرتها، مع الالتزام بعدم تقديم يد العون للدول المعادية لإحدى الطرفين¹.

جاء في البند السابع والبند التاسع والثامن عشر والثاني والعشرون مسألة حرية التجارة والرسوم الجمركية المفروضة، بالإضافة إلى ضرورة حصول السفن الإسبانية على رخصة لمزاولة نشاطها في الموانئ الجزائرية، يتم تقديمها من طرف الداي لهم بالإضافة إلى إجراءات شحن البضائع بينهما².

تضمن البند الحادي عشر والثالث عشر والسادس عشر حرية الشعائر الدينية في الجزائر، وحق التقاضي أمام مجلس الباشا وديوان الإنكشارية بالإضافة إلى تنفيذ العقوبات الصارمة في حقهم بحضور القنصل الإسباني الذي بدوره لا يتحمل مسؤولية قرار أي منهم³.

1- صباح نوري الهادي: "معاهدة 1786م محاولة تهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر"، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، مج3، ع6، الجزائر، تشرين الأول 2016م، ص 248.

2- يحي بوعزيز: : الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص ص 90-93.

3- عبد القادر فكايير: "معاهداتنا الجزائر مع اسبانيا 1786م -1791م، ظروفها وانعكاساتها بين البلدين"، المرجع السابق، ص 402.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

البندان الحادي والعشرون والعشرون أشارا إلى قضية حساسة والتي هي جوهر الصراع بين الطرفين والتي تعرف بقضية احتلال إسبانيا لوهـران والمرسى الكبير، حيث تم في هذا الخصوص إبقاء الوضع على ما هو عليه فضلاً عن ذلك عدم مهاجمتها والتضييق عليها، وبالمقابل امتناع إسبانيا عن إرسال أي سفينة عسكرية إلى الجزائر تعده الجزائر عملاً عدائياً¹.

تناولت البنود الثالث العشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون الإجراءات المتخذة في حالة تجدد العداء بين البلدين على أنه يمنح لرعايا الطرفين مهلة ثلاث أيام لتسوية أعمالهم والمغادرة، أما في حالة السلاح فإن البحارة الجزائريون يتمتعون عن مهاجمة السواحل الإسبانية والبابوية، كما طرحت قضية العبيد أو الأسرى الفارين من الجزائر أو إسبانيا، والذين قد يستطيعون التواجد سفن بلادهم عند تردها على السواحل أو الموانئ للهروب فعلى بحارة البلدين إعادتهم دون شرط أو قيد².

تطرق " دوفورلون " إلى هذه المعاهدة حيث قال: « كانت معاهدة قاسية على إسبانيا وجد مرهقة لها مالياً فضلاً عن الالتزام بالجلاء عن وهران والمرسى الكبير»، وقد كان لمصادقة ملك إسبانيا عليها سريعاً، حيث وصلت يوم 10 يوليو وكانت مرفقة وبمهلة على إسبانيا دون جدوى، لكن إسبانيا لم تنفذ التزامهم بالخروج من وهران والمرسى الكبير، الشيء الذي أدى بالداي "محمد عثمان باشا" حاكم الجزائر بأمر باي معسكر " محمد الكبير" بشن حرب عليهم، وبذلك اشتدت المعارك إلى غاية 1791م³.

1- يحي بوعزيز الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 93.

2- صباح نوري هادي: معاهدة 1786م محاولة تهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر، المرجع السابق، ص 247.

3- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، المرجع السابق، ص 175.

ثانيا/ معاهدة 1791م جلاء الإسبان عن وهران والمرسى الكبير:

أ/ المفاوضات الجزائرية الإسبانية:

اختارت الملكية الإسبانية وحكومتها التفاوض مع الجزائر وذلك لتسوية النزاع القائم مع الجزائر العثمانية حول وهران والمرسى الكبير بشكل نهائي، حيث إنها قامت بالمبادرة إلى ذلك سنة 1791م، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- الضغط الذي سببه الباي "محمد الكبير" عسكرياً سنة 1780م-1791م على وهران، حيث تخلل نتيجة ذلك ثلاث هدنات: (الهدنة الأولى 1785م-1787م)، (الهدنة الثانية 25 مارس-25 أبريل 1791م)، (الهدنة الثالثة 20 جويلية-03 أوت 1791م). لما اشتد الضغط العسكري في مرحلة الحصار الثاني 1790م-1791م؛ بحث "كارلوس الرابع" على مسالك تفاوضية توجت بعقد معاهدة 12 سبتمبر 1791م.

- زلزال وهران في 08 و 09 أكتوبر 1790م، والذي نتج عنه العديد من الخسائر المادية والبشرية، ووقع عبء هذه النكبة على عاتق حكومة مدريد وملكها، وعليه نعتقد أن هذا الزلزال قد يكون أحد أسباب انسحاب الإسبان من وهران والمرسى الكبير¹.

- وفاة الداوي "محمد بن عثمان باشا" يوم 12 جويلية 1791م، وقام مقامه "حسن باشا" الذي قرر مواصلة الحرب على وهران، وهو ما عبر عنه في الرسالة التي أرسلها إلى الباي "محمد الكبير"، ذاكرةً فيها ما يلي: « إن كنت على يقين من أخذ البلاد اعتن بما شئت»، وأمام تقوقع الإسبان على بعد عشر هكتارات تبين للقيادة العسكرية الإسبانية بوهران أن طلب الهدنة والصلح أمر لا مفر منه.

- تقدم وكيل إسبانيا بمدينة الجزائر إلى الداوي "حسن باشا" طالباً منه الصلح وفق شرطين، تعويض نفقات الباي "محمد الكبير" الحربية مقابل إقلاعه عن حصار وحرب وهران، واستدعى بحث شرط الصلح وإقرار هدنة مدتها 15 يوماً يتشاور فيها أطراف القرار في الجزائر وإسبانيا، وقد

1 - ابن عتو بلبروات: "معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م"، مجلة العصور الجديدة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 10، ع 02، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، جوان 2020م، ص ص 250-251.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

وقع الاتفاق على الهدنة يوم السبت 28 ذو القعدة 1205هـ الموافق لـ 09 جويلية 1791م، وينتهي أجلها يوم السبت 12 ذو الحجة 1205هـ الموافق 09 أوت 1791م، ويظهر أن الشرطين قاسيين على الطرفين معاً¹.

في 15 فيفري 1791م كُلف نائب القنصل "ديلاريا" بجس نبض الحكومة الجزائرية، وكان يتفاوض مع الداوي حول التخلي عن منطقة وهران بعد تحطيم كل حصونها وقلاعها، والداوي عبّر عن رضاه بمقترح حكومة مدريد، واستمرت المفاوضات إلى غاية موافقة الداوي على الصلح وعقد معاهدة السلم في 12 سبتمبر 1791م².

ب/ محتوى المعاهدة:

تضمنت المعاهدة حسب النص العثماني المترجم للعربية إلى خمس نقاط رئيسية موزعة إلى تسع فصول أو بنود وهي (انظر الملحق رقم 10):

- **البند الأول:** نص على الانسحاب من وهران والمرسى الكبير.
- **البند الثاني:** تطرق إلى إجراءات تنفيذ الانسحاب من وهران والمرسى الكبير، حيث أعطى للإسبان مهلة يتمكنون خلالها من إزالة ما أحدثوه من بناء وتحصينات بوهران منذ عودتهم إليها سنة 1732م، مع السماح لهم بسحب العتاد الحربي.
- **البند الثاني والثالث والخامس والسادس والسابع:** تطرقت إلى الامتيازات التجارية والجمركية والحقوق القنصلية، والتي أعطت لإسبانيا حق بناء مؤسسة تجارية قرب المرسى الكبير، وسمحت لها بشراء المواد الأولية (حبوب، شمع، صوف، عمل) مع احتكار صيد المرجان بالسواحل الغربية مثلما كان للفرنسيين على السواحل الشرقية.
- **البند الرابع والثامن والتاسع:** أشاروا إلى الضمانات والحقوق المترتبة عن الامتيازات الممنوحة للإسبان، والتي أصبح بمقتضاها يتمتعون بتخفيضات جمركية مقابل مبالغ مالية وهدايا

1- ابن عتو بلبروات: معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م، المرجع السابق، ص ص 151-152.

2- محمد بن موقفي: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200هـ-1786م/1245هـ-1830م)، المرجع السابق، ص 73.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

قنصلية، وأعطى للسفن التجارية الإسبانية حق الإرساء بميناء المرسى الكبير دون غيرهم مقابل رسم محدد بـ 56 ريالاً أي حوالي 63 فرنكاً (أنظر الملحق رقم 04).

وأخيراً فيما يخص النقطة الخامسة: فهي تتصل بالواجبات المترتبة على الإسبان مقابل الامتيازات التي حصلوا عليها، وقد أكد البند السادس خاصة هذه الالتزامات بحيث أصبح يتوجب على الخزينة الإسبانية دفع مبلغ نالي ثانوي لحكومة الجزائر يقدر بـ 120 ألف جنيه مقابل الامتيازات والحقوق السالفة.

3. تحول العلاقة من المواجهة إلى التهدئة أواخر القرن 18م:

من خلال معاهدتي الجزائر مع إسبانيا في القرن الثامن عشر الأولى سنة 1786م والثانية سنة 1791م، نجد أن العلاقات بين البلدين توجهت نحو الأحسن، حيث أن معاهدة 1786م فتحت المجال لتحسين العلاقات بين البلدين، فقد التحق العديد من القناصل الإسبان بمدينة الجزائر ووهران وعنابة، بعدما كان الوجود القنصلي الإسباني بالجزائر منعزلاً من قبل بسبب حالة الحرب التي كانت سائدة بين البلدين ولقد استقر بمدينة الجزائر عدة قناصل ونواب منهم "مانويل ديلاس هيراس" بين (1786م-1796م) و "ميغيل لاريا سالسيدو" بين (1794-1802م)، وكذلك في مدينة وهران نجد القنصل " خوان غاريدو " وفي عنابة القنصل " بارتولومي إسكوديرو وخوان بيفو..."¹.

كما أن الجزائر تمكنت من عقد الصلح مع إسبانيا حول مشكل الأسرى، حيث أن الإسبان قد دفعوا مبالغ مالية من أجل الصلح وفي هذا الصدد يقول الزهار :«... ودفع الإسبان ثمن الصلح وغرامة مادية سنة سلفاً وأنزلوا القنصل ودفعوا العوائد...»².

كما نجد أن المعاهدة الثانية سنة 1791م ساهمت في تنشيط العلاقات التجارية بين البلدين، حيث أقامت إسبانيا العديد من الشركات التجارية في الجزائر مثل: شركة " كامبانا" سنة 1792م، وشركة " غاريغو"³.

1- عبد القادر فكايير: "معاهدة الجزائر مع إسبانيا 1786-1791م ظروفها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين"، المرجع السابق، ص ص 231-232.

2- الشريف الزهار: : مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، المصدر السابق، ص 34.

3- عبد القادر فكايير: معاهدة الجزائر مع إسبانيا 1786-1791م ظروفها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين، المرجع السابق، ص ص 231-232.

الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م

كما تمكنت الجزائر من استرجاع مدينتي وهران والمرسى الكبير بشكا نهائي منذ احتلالهما واخضاعهما لحكم الباي "محمد الكبير"، وتم نقل عاصمة بايلك الغرب الجزائري من معسكر إلى وهران وإعلان الباي الأخير العفو عن المسلمين الذين عاشوا مع الإسبان بوهـران حتى لا يرتحلوا معهم إلى إسبانيا وتم تحقيق الوحدة الترابية للجزائر مع تحسين استقرار العلاقات السياسية بين الجزائر العثمانية وإسبانيا¹.

1 - بن عتو بلبروات: معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م، المرجع السابق، ص ص258-259.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين:

ا. أوجه التشابه:

1. أساليب التفاوض وآليات الوساطة في عقد وإبرام المعاهدات والاتفاقيات.
2. مكانة الأسرى في السياسة الخارجية لكلا الدولتين.
3. اعتماد المعاهدات كآليات لتنظيم العلاقات وخاصة الدبلوماسية.

اا. أوجه الاختلاف:

1. اختلاف المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية بين فرنسا وإسبانيا.
2. اختلاف نمط الضغط الذي مارسه كل طرف.
3. تباين مضمون المعاهدات وشروطها.

تكشف المقارنة بين الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا عن عدد من أوجه التشابه في الأدوات التي استخدمتها الإيالة تجاههما وهذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل والبداية مع أوجه التشابه.

1. أوجه التشابه:

1. أساليب التفاوض وآليات الوساطة في عقد وإبرام المعاهدات والاتفاقيات:

اعتمدت الجزائر في سياستها مع الدول الخارجية نفس الأدوات الدبلوماسية بهدف تنظيم علاقاتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية على غرار:

- المعاهدات والاتفاقيات: من أهم الوسائل التي اعتمدتها الجزائر في علاقتها مع فرنسا وإسبانيا، وتعتبر المعاهدة التي أبرمتها الجزائر مع إسبانيا يوم 17 شعبان 1200هـ الموافق لـ 14 جوان 1786م بين الداي "محمد عثمان" باشا والوزير الأول الإسباني "الكوندي دي فلوريدا" أول معاهدة سلم بين البلدين بعد صراع دام قرابة ثلاثة قرون¹.

وتعتبر هذه المعاهدة نسخة مطابقة تقريبا للمعاهدة التي عقدتها الجزائر مع فرنسا عام 1689م وهو ما أصر الإسبان عليه، إلا أنها أضيف لها بندان وقد احتوت هذه المعاهدة على خمسة وعشرون بندا تناولت مسائل عديدة تمحور حول الملاحة البحرية والمبادلات التجارية ووضعية الجالية الإسبانية، والصلاحيات الممنوحة للقنصل الإسباني².

تعتبر معاهدة 1786م إنجازا لإسبانيا بحيث تحصلت على امتيازات تجارية في منطقة الغرب الجزائري، تماثل الامتيازات الفرنسية في الشرق الجزائري، وهذا ما كانت تسعى إليه إسبانيا، فتمكنت من تحقيق مبدأ التعامل بالمثل في إطار المنافسة الفرنسية الإسبانية في المنطقة، كما

1- يحي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوربا 1500م-1830م، المرجع السابق، ص39.

2- أحمد شريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، المصدر السابق، ص34.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

تمكنت إسبانيا من تحقيق الأمن لسواحلها الشرقية، والتي عانت كثيرا من هجمات الجزائريين وبفضل هذه المعاهدة استطاعت تأمين الطرق التجارية للسواحل الإيطالية¹.

- **التمثيل القنصلي:** اعتمدت إيالة الجزائر في علاقتها مع كل من فرنسا وإسبانيا على التمثيل القنصلي باعتباره أداة دبلوماسية لتنظيم العلاقات السياسية والتجارية، حيث كان الوجود القنصلي الفرنسي في الجزائر منذ نهاية القرن السادس عشر وهذا من أجل حماية تجارتها في حوض البحر المتوسط، كما كان للقناصل الفرنسيين أدوارا مختلفة سياسية واجتماعية واقتصادية².

أما بالنسبة للتمثيل القنصلي بين الجزائر وإسبانيا إلا بعد معاهدة 1786م وهذا بسبب الحروب بين البلدين، فقد التحق العديد من القناصل الإسبان إلى مدينة الجزائر ووهران وعنابة ومن بينهم "مانويل ديلاس هيراس" (1786م - 1796م) و " مغويل لاريا سالسيدو " (1794م - 1802م) وفي وهران نذكر " خوان غاريدو"، عنابة نجد " بارثولوجي اسكوديرو"³.

ومن خلال هذه المعاهدة تمكنت إسبانيا من تنشيط التبادل التجاري في المتوسط حيث نجد تأمين الطرق خاصة بين السواحل الإسبانية والسواحل الإيطالية، بالإضافة إلى التمكن من تحقيق مبدأ التعامل بالمثل في إطار المنافسة الإسبانية الفرنسية في الجزائر.

2. مكانة الأسرى والضرائب البحرية في السياسة الخارجية لكلتا الدولتين:

شكّل الأسرى الأوروبيون نقطة مهمة ارتكزت عليها المحادثات الجزائرية الأوروبية، ويبرز ذلك من خلال البعثات الدبلوماسية وإبرام سلسلة من المعاهدات بين إيالة الجزائر والدول الأوروبية احتوت بنودها على شروط تخصّ الأسرى ومن أهم الدول التي تأثرت علاقتها مع الجزائر بمسألة الأسرى والاسترقاق: فرنسا وإسبانيا.

1- أحمد الصالح طيباوي: علاقات الجزائر مع فرنسا وإسبانيا في عهد محمد عثمان باشا (1179هـ - 1205هـ / 1766م -

1791م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2013م - 2014م، ص 138.

2- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المرجع السابق، ص 379.

3- عبد القادر فكاير: معاهدات الجزائر مع إسبانيا، المرجع السابق، ص 231-232.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

بعد معاهدة السلم المؤوية المؤرخة في 24 سبتمبر 1689م اتفق الطرفان على حرية شراء الأسرى بدون تمييز لكل من الطرفين، ما عدا بحارة سفينتين جزائريتين فقد تم التنصيب بخصوصهم على أن يتم شراء كل واحد من عساكر الأوجاق بـ 150 قرشا والبحارة الآخرين بـ 100 قرش، وفي مقابل ذلك فإن السلطات الجزائرية سترد عددا مماثلا من الأسرى الفرنسيين بنفس السعر الأخير على كل واحد منهم¹.

وفي عام 1800م قامت الحكومة الفرنسية ببعث "ديبو تاناصيل" إلى الجزائر من أجل إبرام معاهدة صلح توصل من خلالها إلى إطلاق سراح كل من "يعقوب" و"كوهين" و"أوقاية"². وعقدت الاتفاقية يوم 17 ديسمبر 1801م والتي تشمل تسعة عشر بندا ووفقا للمادتين السابعة والثامنة التي تتصان على منع استرقاق الفرنسيين في إيالة الجزائر مهما كانت الظروف، بالإضافة إلى ذلك أطلق الدي سراح جميع الأسرى المسيحيين الذين كانوا معتقلين عنده³.

مقارنة بذلك مع إسبانيا التي عرفت علاقتها مع الجزائر بالعداء والصراع دام ثلاثة قرون، وبالرغم من هذه العلاقة إلا أن إسبانيا عملت ما بوسعها لتحرير أسراها من قيود الأسر في مدينة الجزائر، علما أن عددهم كان كبيرا، بالمقابل كانت سجون إسبانيا تعج بالأسرى الجزائريين، وقد حاولت إسبانيا أن تفتح مع الجزائر مذكرات سياسية لكن الديوان رفض رفضا باتا الدخول في أي مفاوضات أو مذكرات ما دامت إسبانيا تحتل وهران والمرسى الكبير، فبعد جهود كبيرة من طرف إسبانيا توصلت هذه الأخيرة إلى اتفاق مع الجزائر في أكتوبر 1786م ينص على: تبادل الأسرى بين الطرفين، حيث اشترط الجزائريون على إسبانيا إطلاق سراح جميع الأسرى لديها بديل 712 أسيرا إسباني مقابل دفع مبالغ مالية⁴.

1- جمال قنان: : معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، المرجع السابق، ص117.

2- بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا 1500م-1830م، المرجع السابق، ص112.

3- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، المرجع السابق، ص126.

4- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، المرجع السابق، ص509.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

وتم تجديد هذه الاتفاقية في 1773م حيث اشترطت الجزائر فك أغلال أسيرين مسلمين مقابل كل أسير إسباني وبموجب هذه الاتفاقية تم تحرير 1106 أسرى مسلمين و 570 أسير إسباني¹.

كما حاولت إسبانيا في 5 جوان 1785م التقرب من الجزائر عن طريق السلم وذلك لصالحها من أجل تحرير أسراها فأرسلت إلى الجزائر وفد إسباني للتفاوض من أجل عقد معاهدة سلم ولكن الداي رفض ذلك وقد دامت المفاوضات بين الطرفين سنة كاملة لكن في الأخير وافق الداي ووقع عليها يوم 14 جوان 1786م².

وقد قال "أحمد الشريف الزهار" في هذا الصدد: «... فلما كانت سنة 1199هـ أتى الإصباتيون للصلح وأتو معهم بالأسارى الذين معهم وأبدلوهم بالنصارى الأسرى أما الأسرى الباقين من الإصباتيون فدفع عنهم ألف درور على الرأس وذلك دفع لأهل البلاد قيمة الأسارى الذين بأيديهم ألف دورو لكل رأس وحملوا الأسارى ووقع الصلح بينهم»³.

3. اعتماد المعاهدات كآليات لتنظيم العلاقات وخاصة الدبلوماسية:

من خلال عرض وتحليل المعاهدات الجزائرية الفرنسية وكذا المعاهدات الجزائرية الإسبانية، لها الأثر البارز في توجيه العلاقات الدبلوماسية، حيث أنه كلما كانت هناك حرب وقطيعة كانت تقابلها معاهدة لإعادة السلم والعلاقات من جديد، ومن أبرز هذه المعاهدات:

معاهدة 1689م التي أصبحت ركيزة السلم بين الجزائر وفرنسا لمدة مائة عام، حيث ساهمت هذه المعاهدة في تفرغ كل طرف لمواجهة أعدائه وكذا حل مشكل الأسرى بين الجزائر وفرنسا حيث تمكن "محمد الأمير الدفندار" من العودة سنة 1692م من فرنسا برفقة 209 أسير مسلم، وقد سمح الدي "لديسو" سنة 1694م باستعادة المؤسسة الفرنسية بالقالة التي كانت بيد الإنجليز

1- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، المرجع السابق، ص169.

2- مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، المرجع السابق، ص169.

3- أحمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر المصدر السابق، ص34.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

منذ سنة 1684م¹. كما أنها ساهمت في إعادة نشاط الباستيون فيما يخص الجانب الاقتصادي بين الطرفين حيث أن أهالي الجزائر اهتموا بالعديد من الأنشطة التي كانت لها علاقة بالباستيون، حيث نشطت الزراعة وتعددت مجالاتها من زراعة الحبوب والبقول والخضراوات، بالإضافة إلى تربية المواشي، وهذا ما أدى إلى تضخم مداخل بايلك الشرق وأصبح أغنى البايكات بالجزائر، أما فرنسا فقد حصلت على أرباح طائلة ويأتي المرجان في الصدارة لما له من كسب الأرباح².

أما بالنسبة للمعاهدات الجزائرية الإسبانية والتي تناولناها في دراستنا سابقا نجد المعاهدة الأولى سنة 1786م والثانية 1791م، فقد ساهمت معاهدة 1786م في تحسين العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، فقد التحق العديد من القناصل الإسبان بالجزائر بعدما كان الوجود القنصلي الإسباني منعما من قبل بسبب الحرب التي كانت بين البلدين³.

وكذلك حل مشكل الأسرى بين البلدين وقد دفع الإسبان مبالغ مالية من أجل الصلح وفي هذا تحدّث الزهار: «... ودفع الإسبانيول ثمن الصلح وغرامة مادية سنة سلفا...»⁴، وبعد هذه المعاهدة تمكنت البحرية الجزائرية من الخروج إلى المحيط الأطلسي، حيث يقول كاث " كارت" في مذكراته: «... وقد أخبرني الرئيس أنهم قراصنة جزائريون وأنهم دخلوا المحيط الأطلسي على إثر معاهدة سلام بين الجزائر وإسبانيا...»⁵.

1- جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م-1830م، المرجع السابق، ص43.

2- زكرياء جودي: دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 17م، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج 04، ع 01، الجزائر الوطني للدراسات والبحث جانفي 2022م، ص48.

3- عبد القادر فكايير: معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786م و1791م- ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين ، المرجع السابق، ص231.

4- محمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، المصدر السابق، ص34.

5- كاث كارت: مذكرات أسير الداى قنصل أمريكا في الجزائر، تر، تح، تع: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982م، ص08.

II. أوجه الاختلاف:

لم تكن الاستراتيجية الدبلوماسية لإيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر تسير وفق نمط واحد في التعامل مع القوى الأوروبية، وإنما اتسمت بالمرونة والتكيف مع طبيعة كل دولة ومصالحها وأدوات الضغط التي كانت تستعملها. ويظهر ذلك بصورة واضحة عند مقارنة العلاقات الجزائرية الفرنسية بالعلاقات الجزائرية الإسبانية، إذ اتسمت الأولى في جانب كبير منها بالاستقرار النسبي والتعاون التجاري والدبلوماسي، في حين ظلت الثانية مرتبطة بإرث طويل من الصراع العسكري، خاصة حول وهران والمرسى الكبير. وقد انعكس هذا الاختلاف على طبيعة المفاوضات والمعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع كل طرف¹.

وتبرز أهمية هذه المقارنة في كونها تسمح بالكشف عن مدى قدرة الجزائر على توظيف أدواتها الدبلوماسية بما يتلاءم مع اختلاف الأطراف المقابلة؛ فلم تكن المعاهدات مجرد وثائق لإنهاء النزاعات، وإنما شكلت وسيلة لتنظيم المصالح التجارية، وتثبيت السلم، وتسوية القضايا العالقة، بل وتحقيق أهداف إقليمية وسياسية، كما يتضح بصورة خاصة في المعاهدة الجزائرية الإسبانية لسنة 1791م التي أنهت الوجود الإسباني في وهران والمرسى الكبير².

1. اختلاف المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية بين فرنسا وإسبانيا:

ارتبط اختلاف الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا باختلاف طبيعة المصالح التي سعت كل دولة إلى تحقيقها في منطقة البحر المتوسط. فقد كانت فرنسا حريصة بصورة أساسية على المحافظة على مصالحها التجارية والاقتصادية وتأمين وجودها القنصلي في الجزائر، في حين ارتبطت السياسة الإسبانية بدرجة أكبر بالاعتبارات العسكرية والاستراتيجية، ولا سيما السيطرة على المواقع الساحلية الجزائرية والحفاظ على وجودها في وهران والمرسى الكبير. ومن ثم فرض اختلاف المصالح على الجزائر أن تتعامل مع كل طرف بأدوات وأساليب تتلاءم مع طبيعة العلاقة القائمة معه.

1- محمد مداح، محمد بليل: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، المرجع السابق، ص 302.

2- بلبروات بن عتو: معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م، المرجع السابق، ص 249-265.

1.1. اختلاف المصالح السياسية والاستراتيجية:

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن الثامن عشر بخصوصية مقارنة بالعلاقات التي جمعت الجزائر بعدد من القوى الأوروبية الأخرى، إذ غلب عليها طابع السلم النسبي، مع تسجيل فترات من التوتر والخلاف. وقد ارتبط ذلك بوجود مصالح متبادلة، خاصة في المجال التجاري والدبلوماسي، وباستمرار العمل بالمعاهدات التي نظمت العلاقة بين الطرفين. وتشير الدراسات إلى أن الطابع العام للعلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن الثامن عشر اتجه نحو الهدوء، رغم ما عرفته من أزمات مرتبطة بالسياسة الفرنسية أو بتصرفات بعض القناصل الفرنسيين.¹

وقد كان للتمثيل القنصلي الفرنسي دور مهم في هذه العلاقة، إذ مثّل القنصل الفرنسي حلقة اتصال بين السلطة الجزائرية والحكومة الفرنسية، وتولى متابعة المصالح التجارية والرعايا الفرنسيين، إضافة إلى التفاوض بشأن الخلافات التي كانت تظهر بين الطرفين. وتبرز الدراسات الحديثة أن القناصل الفرنسيين ساهموا في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا، خاصة في ظل اعتماد الطرفين على المفاوضات والاتفاقيات لتسوية الخلافات.²

ومن الجانب الجزائري، سمح هذا الوضع بتوظيف العلاقات مع فرنسا بما يخدم مصالح الإيالة، إذ لم يكن الهدف هو الدخول في مواجهة مستمرة معها، وإنما الحفاظ على علاقة متوازنة تسمح باستمرار التبادل التجاري والاستفادة من المزايا الاقتصادية، مع المحافظة في الوقت نفسه على استقلال القرار السياسي والسيادة الجزائرية.

أما إسبانيا، فقد كانت مصالحها السياسية والاستراتيجية مختلفة بصورة واضحة؛ إذ ارتبطت علاقتها بالجزائر بتاريخ طويل من الصراع على المواقع الساحلية في غرب الجزائر، وبالأخص وهران والمرسى الكبير. واستمر هذا الصراع خلال القرن 18م، حيث استعادت إسبانيا وهران سنة

1- محمد مداح، محمد بليل: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، المرجع السابق، ص317.

2- سليم بوحسان، محمد مكحلي: دور القناصل الفرنسيين في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا (1700م-

1830م)، مجلة آفاق فكرية، مج 13، ع 1، 2025م، ص ص 78-91.

1732م بعد أن كانت الجزائر قد حررتها سنة 1708م، ثم تجددت المواجهات بين الطرفين في النصف الثاني من القرن نفسه.

ولم تقتصر المصالح الإسبانية على الحفاظ على وجودها في وهران، وإنما ارتبطت أيضاً بمحاولة الحد من القوة الجزائرية في غرب البحر المتوسط وتأمين السواحل والملاحة الإسبانية. ولذلك اتخذت السياسة الإسبانية تجاه الجزائر في مرحلة مهمة من القرن الثامن عشر طابعاً عسكرياً، قبل أن تدرك إسبانيا لاحقاً صعوبة تحقيق أهدافها بالقوة وتنتقل إلى المفاوضات¹. وعليه، فإن اختلاف المصالح السياسية والاستراتيجية بين فرنسا وإسبانيا جعل الجزائر تتعامل معهما وفق مقاربتين مختلفتين؛ فالعلاقة مع فرنسا اتجهت نحو إدارة المصالح والمحافظة على التوازن، بينما تطلبت العلاقة مع إسبانيا مواجهة مشروع عسكري وإقليمي ثم تحويل نتائج المواجهة إلى مكاسب دبلوماسية.

2.1. اختلاف المصالح العسكرية والأمنية:

كان العامل العسكري حاضراً في العلاقات الجزائرية مع الدولتين، إلا أن أهميته وطريقة توظيفه اختلفتا من حالة إلى أخرى. ففي العلاقة مع فرنسا، لم يتحول العامل العسكري خلال معظم القرن الثامن عشر إلى حرب شاملة، وإنما ظل في كثير من الأحيان وسيلة ضغط مرتبطة بحماية المصالح الجزائرية وضمان احترام الاتفاقيات.

وقد برزت أهمية القوة البحرية الجزائرية في علاقاتها مع القوى الأوروبية، إذ كانت الملاحة والتجارة في البحر المتوسط مرتبطة بصورة مباشرة بقدرة الجزائر على فرض احترام الاتفاقيات وتأمين مصالحها. ولذلك كانت الدول الأوروبية حريصة على إبرام معاهدات السلم والتجارة مع الجزائر لتأمين سفنها ورعاياها ومصالحها التجارية.

أما إسبانيا، فقد اتخذ الصراع معها طابعاً عسكرياً أكثر وضوحاً. فقد شنت إسبانيا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر عدة حملات ضد مدينة الجزائر، كان أبرزها حملة "أوريلي"

1 - عبد القادر فكاير: معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786م و1791م - ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين، المرجع السابق، ص ص 215 - 241.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

سنة 1775م، ثم حملتا "أنطونيو بارثيلو" سنتي 1783م و1784م. وقد فشلت هذه الحملات في تحقيق هدفها المتمثل في إخضاع الجزائر وإجبارها على الاستسلام¹.

وقد كان لهذا الفشل أثر بالغ في تغيير السياسة الإسبانية، إذ أدركت السلطات الإسبانية أن الاستمرار في الخيار العسكري لن يؤدي إلى تحقيق أهدافها، فانتقلت إلى خيار التفاوض والدخول في مسار دبلوماسي انتهى بمعاهدة 1786م، ثم بمعاهدة 1791م التي أسهمت في إنهاء الوجود الإسباني في وهران والمرسى الكبير².

وهكذا يتبين أن الجزائر استطاعت أن تحول العامل العسكري من مجرد وسيلة دفاع إلى ورقة تفاوضية؛ فالمقاومة الناجحة للحملات الإسبانية ساهمت في تحسين الموقف الجزائري أثناء المفاوضات، بينما حافظت في علاقتها مع فرنسا على استخدام القوة بصورة أكثر انتقائية بما يسمح بالمحافظة على العلاقات السلمية.

3.1. اختلاف المصالح الاقتصادية والتجارية:

شكلت المصالح الاقتصادية والتجارية أحد أهم أسس العلاقة الجزائرية الفرنسية خلال القرن الثامن عشر. فقد كانت فرنسا حريصة على المحافظة على نشاطها التجاري في الجزائر وعلى حماية رعاياها ومؤسساتها التجارية، كما كان للوجود القنصلي دور في تنظيم هذه المصالح. ولذلك احتلت مسائل التجارة والملاحة والامتيازات التجارية مكانة بارزة في الاتفاقيات التي نظمت العلاقة بين الطرفين³.

وقد أدركت الجزائر أهمية هذه المصالح بالنسبة إلى فرنسا، فوظفتها في إطار سياسة تقوم على تحقيق التوازن بين السماح باستمرار النشاط التجاري الأوروبي وبين ضمان احترام المصالح

1- عبد القادر فكاير: معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786م و1791م ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين، المرجع السابق، ص216.

2- بن عتو بلبروات: معاهدة سنة 1791م الصلح بين الجزائر وإسبانيا، المرجع السابق، ص ص 249-265.

3- محمد مداح، محمد بليل: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، المرجع السابق، ص610.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

الجزائرية. ولذلك كانت الخلافات التجارية والقنصلية تُعالج غالبًا عن طريق المفاوضات وتجديد الاتفاقيات، بدل أن تتحول بصورة دائمة إلى مواجهة عسكرية.

أما بالنسبة إلى إسبانيا، فقد تغيرت طبيعة المصالح الاقتصادية بصورة واضحة بعد الانتقال من الحرب إلى السلم. فمعاهدة 1786م شكلت بداية مرحلة جديدة في العلاقات الجزائرية الإسبانية، إذ انتقلت العلاقة تدريجيًا من المواجهة إلى السلم والتبادل التجاري، ثم تعزز هذا الاتجاه في معاهدة 1791م¹.

ومن ثم فإن العامل الاقتصادي كان حاضرًا في العلاقات مع الطرفين، إلا أن وظيفته الدبلوماسية اختلفت؛ فقد كان مع فرنسا عنصرًا أساسيًا ومستمرًا في إدارة علاقة سلمية نسبيًا، بينما أصبح مع إسبانيا إحدى نتائج التحول من الحرب إلى السلم وأداة لتثبيت العلاقة الجديدة.

2. اختلاف نمط الضغط الذي مارسه كل طرف:

لم تكن طبيعة الضغط الذي تعرضت له الجزائر من فرنسا وإسبانيا ضغطًا واحدًا، وهو ما انعكس على أسلوب تعاملها الدبلوماسي مع كل دولة. فقد اتجه الضغط الفرنسي بدرجة أكبر نحو الوسائل الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية، في حين لجأت إسبانيا إلى الضغط العسكري المباشر، خصوصًا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن 18م. وأمام ذلك أظهرت الجزائر قدرة على تنويع أدواتها وفق طبيعة الطرف المقابل.

1- عبد القادر فكاير: معاهدتنا الجزائر مع إسبانيا 1786م و1791م - ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين، المرجع السابق، ص 219.

1.2. طبيعة الضغط الفرنسي وأسلوب التعامل الجزائري معه:

اعتمدت فرنسا في إدارة علاقاتها مع الجزائر على شبكة من الوسائل الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية. وكان وجود القنصل الفرنسي في الجزائر وسيلة أساسية للتفاوض بشأن المصالح الفرنسية ومتابعة القضايا المتعلقة بالتجارة والرعايا والاتفاقيات.¹

ولم يخل هذا الأسلوب من مظاهر الضغط؛ فقد كانت فرنسا تسعى إلى المحافظة على امتيازاتها التجارية، كما أدى سلوك بعض القناصل أو عدم الالتزام ببعض الالتزامات إلى نشوء أزمات بين الطرفين. غير أن الجزائر كانت في غالب الأحيان تسعى إلى احتواء هذه الأزمات عن طريق التفاوض، بدل السماح لها بالتحول إلى صراع طويل.

وتكشف طبيعة العلاقات خلال القرن الثامن عشر أن الجزائر كانت تدرك أهمية المحافظة على العلاقة مع فرنسا، ولذلك عملت على تسوية الخلافات كلما أمكن ذلك، مع الاحتفاظ بحقها في ممارسة الضغط عند الضرورة. وقد ساهم هذا النهج في استمرار العلاقات الجزائرية الفرنسية ضمن إطار من السلم والتعاون النسبي خلال جزء كبير من القرن 18م².

ومن ثم يمكن القول إن الضغط الفرنسي كان في جزء مهم منه ضغطاً تفاوضياً واقتصادياً وقنصلياً، الأمر الذي جعل الدبلوماسية الجزائرية تواجهه بالمرونة والتفاوض والحفاظ على المصالح المتبادلة.

1- سليم بوحسان، محمد مكحلي: دور القناصل الفرنسيين في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا (1700م-1830م)، المرجع السابق، ص ص 78-91.

2- محمد مداح، محمد بليل: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م المرجع السابق، ص 110.

2.2. طبيعة الضغط الإسباني وأسلوب التعامل الجزائري معه:

اختلف الوضع الإسباني بصورة جوهرية، إذ لجأت إسبانيا إلى القوة العسكرية المباشرة في محاولة لإجبار الجزائر على الخضوع. فقد شهدت السنوات 1775م و1783م و1784م حملات عسكرية إسبانية على مدينة الجزائر، إلا أنها فشلت جميعها في تحقيق أهدافها.¹ وكان فشل حملة "أوريللي" سنة 1775م، ثم حملتي "بارثيلو" سنتي 1783م و1784م، بمثابة مؤشر على محدودية قدرة إسبانيا على فرض إرادتها عسكرياً على الجزائر. ولم يكن الفشل مجرد نتيجة عسكرية عابرة، وإنما كان له انعكاس مباشر على السياسة الإسبانية، إذ دفع مدريد إلى البحث عن تسوية سلمية.

وفي هذا السياق دخل الطرفان في مفاوضات انتهت بتوقيع معاهدة 1786م. وتوضح الدراسات أن المفاوضات استمرت نحو سنة، وأن إسبانيا اقتنعت بضرورة التحول من المواجهة العسكرية إلى السلم.

وهنا برزت فعالية الاستراتيجية الجزائرية؛ فالجزائر لم تكتفِ بمقاومة الضغط العسكري، وإنما استطاعت استثمار فشل الخصم في تحويل ميزان القوة العسكري إلى مكسب دبلوماسي.

3.2. توظيف الجزائر لاختلاف أساليب الضغط:

يكشف اختلاف أساليب الضغط الفرنسية والإسبانية عن مرونة واضحة في السياسة الجزائرية. فلم تتعامل الجزائر مع جميع القوى الأوروبية بطريقة موحدة، وإنما قامت بتكييف أدواتها وفق طبيعة العلاقة ومصالح الطرف المقابل.

ففي مواجهة الضغط الفرنسي، كان التفاوض وتسوية الخلافات التجارية والقنصلية يمثلان الوسيلة الأكثر ملاءمة، لأن استمرار العلاقات الاقتصادية كان يخدم مصالح الطرفين. أما في

1- عبد القادر فكاير: معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786م و1791م ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين، المرجع السابق، ص 215.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

مواجهة الضغط الإسباني، فقد كان لا بد من الجمع بين المقاومة العسكرية والضغط السياسي والتفاوض، بسبب طبيعة الصراع حول المواقع المحتلة.¹

وقد أثبتت التجربة الجزائرية مع إسبانيا أن القوة العسكرية يمكن أن تكون وسيلة لخدمة الدبلوماسية؛ إذ أدى فشل الحملات الإسبانية إلى دفع إسبانيا نحو المفاوضات، ثم سمحت هذه المفاوضات للجزائر بتحقيق أهداف لم يكن بالإمكان تحقيقها بالقوة وحدها، وفي مقدمتها إنهاء الوجود الإسباني في وهران والمرسى الكبير.²

وعليه، فإن الدبلوماسية الجزائرية لم تكن منفصلة عن القوة، بل قامت على التكامل بين القوة والتفاوض؛ فحين كانت القوة ضرورية للدفاع عن المصالح الجزائرية تم استخدامها، وحين أصبح التفاوض قادراً على تحويل نتائج القوة إلى مكاسب سياسية، تم اللجوء إليه.

3. تباين مضمون المعاهدات وشروطها:

تكشف مقارنة المعاهدات الجزائرية مع فرنسا وإسبانيا عن اختلاف واضح في طبيعتها ومضمونها. فالمعاهدات مع فرنسا ركزت بدرجة كبيرة على تنظيم السلم والتجارة والعلاقات القنصلية، بينما جاءت المعاهدتان مع إسبانيا في سياق الانتقال من الحرب إلى السلم وتسوية قضايا إقليمية وسياسية عالقة، وخاصة قضية وهران والمرسى الكبير.

1.3. مضمون المعاهدات الجزائرية الفرنسية:

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن الثامن عشر بوجود إطار تعاهدي ساهم في المحافظة على السلم وتنظيم المصالح المتبادلة. وقد كان هذا الإطار امتداداً للعلاقات التي تأسست قبل القرن 18م، واستمر تأثيره في تنظيم العلاقات السياسية والتجارية والقنصلية. وتشير

1- عبد القادر فكاير: معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786م و1791م: ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين، المرجع السابق، ص ص 218-219.

2- بن عتو بلبروات: معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م، المرجع السابق، ص ص 249-265.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

الدراسات إلى أن الطابع العام للعلاقات الجزائرية الفرنسية في القرن الثامن عشر ظل سلمياً نسبياً رغم الأزمات المتقطعة.¹

وكانت القضايا التجارية والقنصلية في مقدمة الموضوعات التي عالجتها الاتفاقيات، حيث هدفت إلى تنظيم وجود التجار والرعايا الفرنسيين وحماية مصالحهم، إلى جانب تحديد الالتزامات المتبادلة بين الطرفين.

وقد ساعد هذا النوع من الاتفاقيات الجزائر على الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا دون التخلي عن قدرتها على ممارسة الضغط عند حدوث تجاوزات. وبذلك أصبحت المعاهدة أداة لإدارة العلاقة وليس مجرد وسيلة لإنهاء الحرب.

كما أن استمرار التواصل القنصلي والدبلوماسي وفر للجزائر قناة للتفاوض المباشر مع فرنسا، الأمر الذي سمح بمعالجة الخلافات المتعلقة بالتجارة والامتيازات وغيرها من القضايا دون اللجوء في كل مرة إلى القوة.²

ومن ثم يمكن اعتبار المعاهدات الجزائرية الفرنسية خلال القرن الثامن عشر جزءاً من استراتيجية تنظيم المصالح والحفاظ على التوازن، وهي استراتيجية تختلف عن طبيعة المعاهدات الجزائرية الإسبانية.

2.3. مضمون معاهدي الجزائر وإسبانيا 1786م و1791م:

جاءت معاهدة 1786م في أعقاب سلسلة من المواجهات العسكرية بين الجزائر وإسبانيا، ولا سيما الحملات الإسبانية على مدينة الجزائر. ولذلك كانت المعاهدة بمثابة انتقال من مرحلة الصراع العسكري إلى مرحلة السلم والتفاوض. وتؤكد الدراسات أن إسبانيا، بعد فشل حملاتها، دخلت في مفاوضات مع الجزائر استمرت نحو سنة، انتهت بإبرام معاهدة 1786م.

1- محمد مداح، محمد بليل: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، المرجع السابق، ص 302-317.

2- سليم بوحسان، محمد مكحلي: دور القناصل الفرنسيين في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا (1700م-1830م)، المرجع السابق، ص 78-91.

الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين

غير أن هذه المعاهدة لم تحسم جميع القضايا العالقة، وعلى رأسها قضية وهران والمرسى الكبير، إذ ظل الوجود الإسباني في هذين الموقعين قائماً. ولذلك لم تعتبر الجزائر أن التسوية قد حققت جميع أهدافها، واستمر الضغط السياسي والعسكري حول القضية.

وجاءت معاهدة 1791م في سياق مختلف، إذ ارتبطت بصورة مباشرة بقضية وهران والمرسى الكبير. وتوضح الدراسات أن المعاهدة كرست تحرير الموقعين من الوجود الإسباني، وأنها شكلت مرحلة حاسمة في إنهاء الصراع الجزائري الإسباني.¹

وبذلك يتضح أن مضمون المعاهدتين الإسبانيتين يعكس تطوراً في الموقف الجزائري؛ فمعاهدة 1786م مثلت مرحلة انتقالية نحو السلم، بينما جاءت معاهدة 1791م لتسوية قضية إقليمية أساسية وتحقيق مكسب استراتيجي للجزائر.

1 - بن عتو بليروات: معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م، المرجع السابق، ص ص 263-265.

خاتمة

خاتمة:

بعد دراستنا للعلاقات الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا خلال القرن 18م دراسة مقارنة في استراتيجية الدبلوماسية توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن حصرها في ما يلي:

- أثبتت إيالة الجزائر خلال الفترة الزمنية المدروسة على نضج دبلوماسيتها واستقلاليتها الشبه التامة عن الباب العالي في إدارة علاقاتها المتوسطة، حيث عززت موقعها الإستراتيجي كقوة بحرية إقليمية أجبرت الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا وإسبانيا على الاحتكام لمنطق المعاهدات ودفع الإتاوات لضمان سلامة ملاحتها.

- اتسمت علاقة الجزائر مع فرنسا بالطابع الاقتصادي النفعي؛ حيث شكلت امتيازات "الباستيون" وصادرات الحبوب شريان التعاملات التجارية، رغم حدوث بعض الأزمات من حين لآخر وكذا بعض التوترات الناجمة عن محاولات احتكار الشركتين اليهوديتين (بكري وبوشناق) للتجارة الخارجية وتأثير ذلك على استقلالية المالية الجزائرية.

- بنيت السياسة الجزائرية تجاه فرنسا على "حسن النية" وكذا المرونة التجارية، في حين نجد استراتيجية السياسة الفرنسية قائمة على المهادنة الاقتصادية زمن القوة الجزائرية، رافقها استغلال أي اختلال في ميزان القوى لصالحها.

- هذا عن فرنسا أما إسبانيا، فقد ظلت العلاقات معها حذرة وتغلب عليها الصبغة العسكرية طيلة أكثر من نصف قرن بسبب الاحتلال الإسباني لوهران والمرسى الكبير والحملات المتكررة ضد السواحل الجزائرية.

- غير أن الدبلوماسية الجزائرية مدعومة بالضغط العسكري، قد نجحت في التحول الإستراتيجي الكبير عبر معاهدة الصلح 1786م، والتي مهدت لتصفية الخلافات العالقة، وتبادل الأسرى، وفتح التمثيل القنصلي، لتتوج بـ معاهدة 1791م أفضت إلى الانسحاب الإسباني النهائي من وهران والمرسى الكبير واستعادة كامل السيادة الوطنية.

- ومقارنة إجرائية في تعامل الجزائر دبلوماسيا بين البلدين نجد:

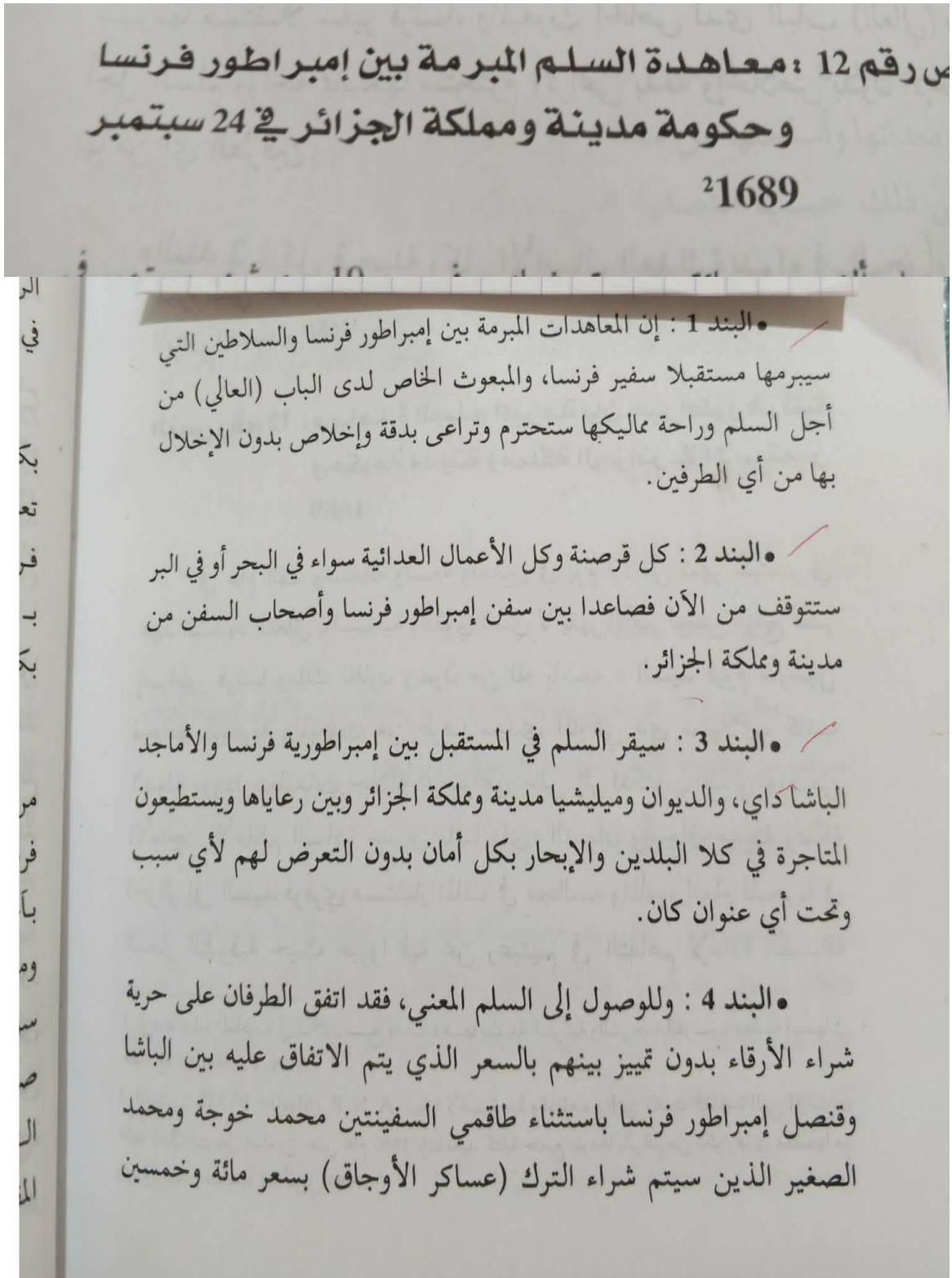
- مع إسبانيا أنها قد انتقلت من مرحلة العداء العقائدي والمواجهة المباشرة في بداية القرن 18م إلى مرحلة فرض السلم والتسوية النهائية في أواخره، مما أتاح لإسبانيا الحصول على امتيازات تجارية مماثلة للفرنسا.

خاتمة

- أما مع فرنسا، فقد عاشت الجزائر حالة من (السلم المشروط بالامتيازات) طيلة القرن 18م، غير أن هذه العلاقة ظلت تحمل في طياتها أطماعا استعمارية فرنسية مؤجلة، برزت معالمها الأولى مع أواخر القرن 18م لتتحول في القرن 19م إلى صدام مباشر واحتلال الجزائر عام 1830م.

الملاحق

الملحق رقم 1/ مضمون معاهدة السلم المؤوي 24 سبتمبر 1689م.¹



قرشا للشخص الواحد ومائة قرش للفرد بالنسبة للأهالي وتعهد الباشا بإطلاق سراح نفس العدد من الأرقاء الفرنسيين وبنفس السعر (مائة قرش).

• البند 5 : إن الباشا داي، والديوان وأوجاق الجزائر سيأمرون البراحين بالمناداة في الأماكن العمومية بعد ثلاثة أيام من إشهار هذه المعاهدات للإعلان بأن كل من له أرقاء فرنسيون في حوزته في المدينة أو في الريف يجب أن يرخص لهم بالذهاب إلى بيت القنصل لتسجيل أسمائهم في القوائم فقط.

• البند 6 : إن السفن الفرنسية المحجوزة في ميناء الجزائر تجاوزا سترد بكل معداتها وأسلحتها من مدافع وذخيرة وكل السلع وأمتعة الطواقم أو يتم تعويض ذلك حسب التصفية التي سيقوم بها السيد ميركادي قنصل أمة فرنسا، وفي مقابل ذلك فإن إمبراطور فرنسا سيرد السفن التي تسمى بـ «الشمس» و«البغاء» و«التنين» التي استولت عليها سفن صاحب الجلالة، بكل معداتها ومدافعها وأمتعة طواقمها.

• البند 7 : عندما تلتقي السفن المجهزة للحرب سواء أكانت قد خرجت من ميناء مدينة الجزائر أو من أي ميناء من موانئ المملكة بسفن مبحرة تحت راية فرنسا ومزودة بجوازات مستخرجة من الأميرالية وفقا للنموذج الذي سيلحق بآخر هذه المعاهدة سوف يترك لها الحرية لمتابعة رحلتها بدون أية عرقلة ومساعدتها عند الحاجة، مع الملاحظة أنه لا يرسل إلى المراكب لزيارتها (تفتيشها) سوى شخصين وطاقم القارب الذي يحملهما ولا يدخل أحد غيرهما إلا بإذن صريح من قائد المركب. نفس الإجراء تتبعه السفن الفرنسية مع مراكب الخواص التابعين لمدينة الجزائر الذين سيزودون بشهادات بمنحها القنصل الفرنسي المقيم بمدينة الجزائر والذي سيلحق بنموذجها لها في آخر هذه المعاهدة.

359

هؤلاء الأرقاء وتهيئتهم ليتم شراؤهم من طرف قنصل فرنسا بأفضل سعر ممكن، نفس الإجراء يتبع في فرنسا بالنسبة لرعايا مملكة الجزائر.

• البند 12 : بالنسبة للفرنسيين الذين تم أسرهم قبل أو منذ المعاهدة الأخيرة المبرمة في عام 1684 وحتى القطيعة، فإنه تم الاتفاق على أن يتم شراؤهم جميعهم بمبلغ ثلاثمائة ليفر فدية كل واحد منهم مهما كان المبلغ الذي دفعه أسيادهم في شرائهم.

• البند 13 : لايؤسر المسافرون الأجانب المقلون للسفن الفرنسية ولا الفرنسيون المسافرون على مراكب أجنبية تحت أي مبرر كان، حتى ولو تم أسرهم على ظهر مراكب كانت قد دافعت عن نفسها قبل أن يتم الاستيلاء عليها، إلا إذا كانوا متطوعين كبحارة أو جنود على السفن الأجنبية وتم أسرهم وبأيديهم أسلحة.

• البند 14 : إذا جنحت بعض السفن الفرنسية على الشواطئ التابعة لمملكة الجزائر بسبب مطاردتها من طرف أعدائها أو لسوء الأحوال الجوية، فإنه سيتم مساعدتها بكل ما هي في حاجة إليه لأجل تعويمها في البحر وإنقاذ السلع التي كانت مشحونة عليها فتدفع الأجور للعمال الذين قاموا بتفريغها بدون أن يدفع أي رسم أو ضريبة على السلع المفرغة، إلا إذا تم بيعها في موانئ المملكة.

• البند 15 : كل التجار الفرنسيين الذين يرسون في موانئ أو على شواطئ مملكة الجزائر يستطيعون إنزال سلعهم والقيام بالبيع والشراء بكل حرية ولن يدفعوا من الرسوم والضرائب غير التي يدفعها سكان هذه المملكة، ويحظى بنفس هذه المعاملة التجارية الجزائريون في الموانئ التابعة لامبراطور

فرنسا، وفي حالة ما إذا أودع التجار بضائعهم في المستودعات ولم يبيعوها فإنهم يستطيعون إعادة شحنها بدون دفع أية رسوم.

• البند 16 : إن الباشا داي، والديوان وأوجاق الجزائر لا يسمحون تحت أي مبرر كان لأي قرصان مغربي في حالة حرب مع إمبراطور فرنسا بالتجهيز والاستعداد في الموانئ التابعة للجزائر ولا سياقة وبيع الغنائم التي يكونون قد أخذوها من الفرنسيين، كما يمنعون على رعاياهم تجهيز سفن للحرب تحت راية أمير معاد لتاج فرنسا.

• البند 17 : لا يجبر الفرنسيون لأي غرض وتحت أي مبرر كان على شحن أي شيء في مراكبهم رغم إرادتهم ولا التوجه إلى أية جهة لا يريدون الذهاب إليها.

• البند 18 : يستطيع الإمبراطور الفرنسي المعني الاستمرار في اعتماد قنصل له في الجزائر لمساعدة التجار الفرنسيين في كل ما يحتاجون إليه، ويستطيع هذا القنصل القيام بشعائر الدين المسيحي في منزله وبكل حرية هو وكل المسيحيين الذين يريدون مشاركته، كما يستطيع أتراك مدينة ومملكة الجزائر القيام بشعائر دينهم في منازلهم إذا ما أوفدوا على فرنسا، إن القنصل المعني يكون له حق السبق على غيره من القناصل، وله كل الصلاحيات القضائية للفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الفرنسيين، ولا يحق للقضاة الجزائريين التدخل في ذلك.

• البند 19 : إذا ما أراد فرنسي أن يتحول إلى تركي (أي مسلم) فإنه لا يقبل طلبه إلا بعد أن يكرر رغبته ثلاث مرات في الأربعة والعشرين ساعة والتي خلالها سيودع لدى القنصل ويكون تحت رعايته.

• البند 20 : يرخص للقنصل المعني باختيار مترجم وسمسار له، وله كامل الحرية في زيارة السفن الفرنسية في الميناء والعودة منها كلما أراد ذلك، كما يسمح له باختيار منزل في المكان الذي يراه مناسباً، ويدفع ثمن ذلك كما له الحق في أن يقوم عند بابه عسكريين وتغيرهما متى شاء¹.

• البند 21 : إذا حدث نزاع بين فرنسي وتركي أو أهلي فإن هذا النزاع لا يفصل فيه القضاة العاديون وإنما سيعرض على مجلس للباشا داي والديوان أو مجلس قائد الميناء الذي حدث فيه النزاع.

• البند 22 : لا يلزم القنصل المعني بتسديد ديون التجار الفرنسيين ما لم يتعهد بذلك كتابة، وإذا ما توفي فرنسي في هذه البلاد فإن أمتعته تسلم للقنصل الذي سيحتفظ بها على ذمة من لهم الحق فيها، فرنسيين كانوا أم غيرهم، نفس الإجراء يراعى بالنسبة لأتراك مملكة الجزائر المستقرين في فرنسا.

• البند 23 : يعفى القنصل من دفع أي ضريبة على المواد التموينية وعلى السلع الضرورية لاستهلاكه المنزلي.

• البند 24 : إذا ما اعتدى فرنسي على تركي أو على أحد من الأهالي فإنه لا يتم معاقبته إلا بعد استدعاء القنصل ليتولى الدفاع عنه، وفي حالة فراره فإن القنصل لا يعتبر مسؤولاً عن جانيته.

• البند 25 : إن الأب القائم بمهمة القسيس البابوي (أي ممثل البابا) في الجزائر يستطيع مع زميليه القيام بمساعدة الأرقاء الموجودين في المملكة المعنية حتى أولئك الموجودين في سجون الباشا. ويعتبر أفراد الارساليات من أية جنسية يكونون هم بمثابة رعايا امبراطور فرنسا الذي يضيفي عليهم حمايته،

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

وبهذه الصفة فإنه لا يجوز مضايقتهم تحت أي مبرر كان بل يرعون ويساعدون من طرف القنصل، كالفرنسيين.

• البند 26 : وإذا حدث انتهاك لهذه المعاهدة فإنه لا يجوز القيام بأي عمل عدائي مضاد إلا بعد الرفض القاطع بتقديم الترضية المشروعة، ولأجل دعم التجارة ووضعها على أسس ثابتة وقارة فإن الأماجد الباشا داي، الديوان وأوجاق الجزائر سيوفدون واحدا من بينهم، عندما يرون ذلك مناسبا، للإقامة في مرسيليا لسماع الشكاوي، التي قد تقدم لهم، في عين المكان، حول التجاوزات التي تكون قد وقعت لهذه المعاهدة وسيلقى هذا المبعوث كل أنواع المعاملة الحسنة.

• البند 27 : إذا ما قام قرصان، أكان فرنسيا أم من المملكة المعنية (الجزائر) بالاعتداء على سفن فرنسية أو على سفن المدينة المعنية التي التقى معها في البحر فإنه سيعاقب ويتحمل أصحاب السفن المعتدية المسؤوليات التي تنجم عن هذا الاعتداء.

• البند 28 : إذا ما قامت السفن الجزائرية التي تجوب البحر حاليا بالاستيلاء على بعض المراكب الفرنسية بعد يوم 14 أكتوبر القادم فإنها سترد بكل سلعها وتجهيزاتها والنقود التي فيها وأمتعة البجارة، بمجرد وصولها إلى ميناء الجزائر، نفس الإجراء يتبع إذا ما قامت سفن فرنسية بالاستيلاء على المراكب الجزائرية.

• البند 29 : عندما ترسو سفينة حربية تابعة لإمبراطور في مرسى مدينة الجزائر، وبمجرد أن يخبر القنصل الحكومة المعنية بهذا القدوم فإن حصون وقلاع الميناء تقوم بتحية هذه السفينة بإطلاق عدد من قذائف المدفع تناسب

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

363

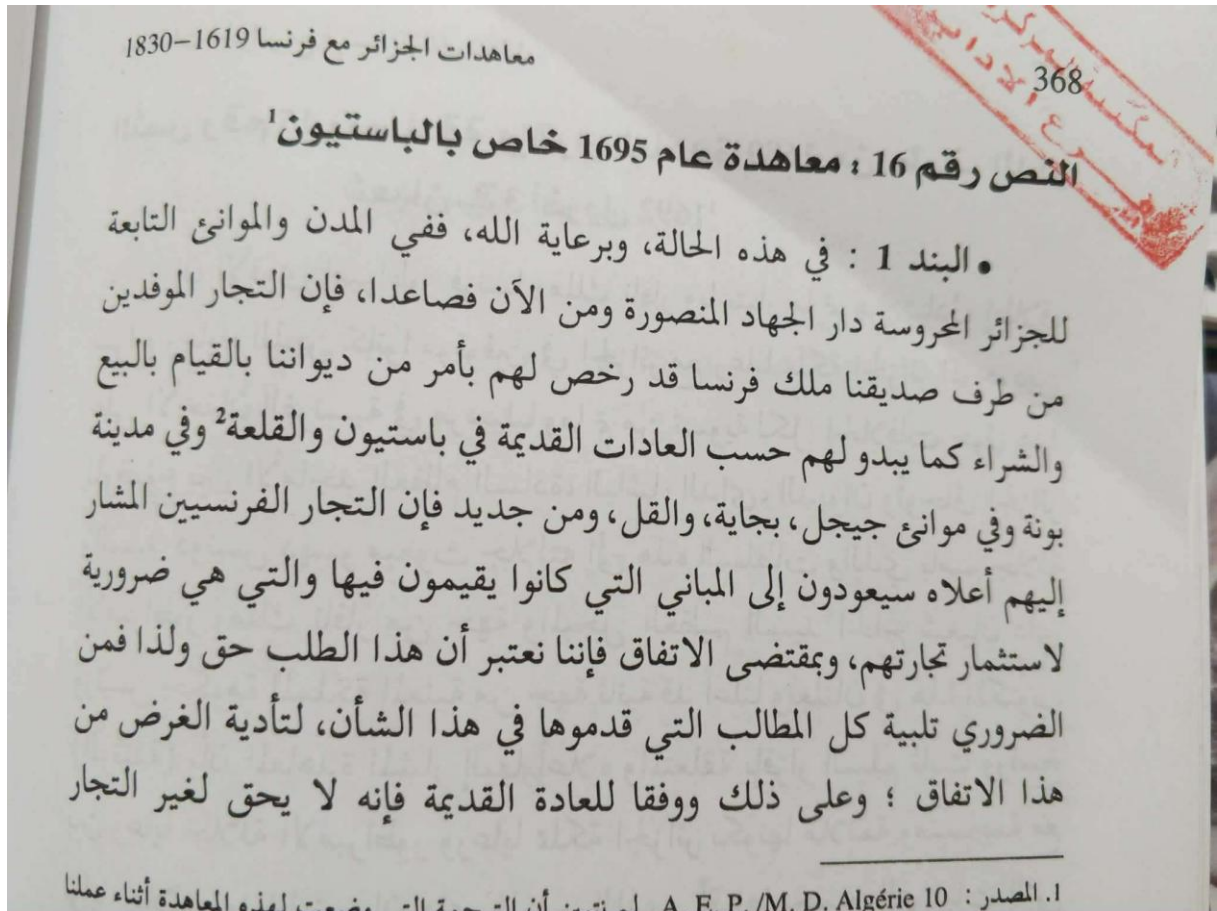
رتبة قائد السفينة على أن يراعى بكون عدد القذائف المرسلة لتحية السفينة الفرنسية تفوق في العدد تلك التي تطلق لتحية السفن الأجنبية الأخرى، ويرد قائد السفينة التحية بإرسال عدد مماثل من قذائف المدفع التي حي بها، نفس الشيء يراعى عندما تلتقي السفن الحربية للطرفين في عرض البحار.

• البند 30 : إذا ما وقع بتر لمعاهدة السلم المبرمة بين السيد مارسيل باسم امبراطور فرنسا، وبين الباشا داي، الديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر، لا قدر الله، فإن التجار الفرنسيين في أية جهة يكونون من أراضي هذه المملكة يستطيعون الإنسحاب بكل ممتلكاتهم إلى أية جهة يريدونها بدون أن يتعرضوا للإيقاف خلال مدة ثلاثة أشهر.

• البند 31 : إن البنود أعلاه ستثبت ويصادق عليها من طرف امبراطور فرنسا والباشا داي، والديوان وأوجاق مدينة ومملكة الجزائر للعمل بها واحترامها من طرف رعاياهم لمدة مائة سنة ولكي لا يتذرع أحد بجهلها فإنها تشهر وتعلق في أي مكان تدعو الحاجة لذلك.

حررت في التاسع من ذي الحجة الحرام سنة مائة بعد الألف هجرية
والحمد لله رب البرية.

الملحق رقم 02/ مضمون معاهدة الباستيون سنة 1695م¹



1 - جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المرجع السابق، ص ص 368-381

الفرنسيين المعنيين ولا لأي تاجر من جنس آخر أي كان من أن يتدخل في
تجارة المتعهدين الفرنسيين لا في الشراء ولا في البيع ولا وضع العراقيل
للعمليات التي يقومون بها لصالح تجارتهم.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 2 : بمشيئة الله، فمن الآن فصاعدا إذا التقت سفن «الايالة»¹
المحروسة دار الجهاد بأجفان وفرقاطات وغيرها التي تدخل وتخرج من موانئ
هذه المملكة بالسفن الفرنسية وبمراكب صيد المرجان ذاهبة أو آتية والتي
تخص تجار الباستيون والقلعة وبعد تبادل التعارف فيما بينها فإنه يترك لها
كامل الحرية، إذا كانت مزودة بالرخص والجوازات مستخرجة من الباستيون
والقلعة وبعد ما يتم تفحصها بعناية وتثبت صحتها، لمتابعة رحلتها ولا يجوز
التعرض لها ولا لبحارتها تحت أي مبرر كان. وإذا حدث أن مركبا من مراكب
صيد المرجان مزودة بجوازات أو أسيئت معاملته من طرف سفنا وأسر بحارته
واستولى على أمتعتهم وحسب العادة فمجرد قيام الوكيل الفرنسي المقيم في
مدينة الجزائر بالمطالبة بهذا المركب وحمولته فإنه سترد له كما سيطلق سراح
الأسرى الذين كانوا على متنه.

هذا هو الاتفاق وهكذا كان ضبطه.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 3 : من الآن فصاعدا وعلى اعتبار أن الباستيون المشار إليه
أعلاه والقلعة والرأس الحمراء أنها كلها في حالة فوضى وخراب بسبب
إهمالها وهجرها ولذا فمن الضروري إعادة بنائها وتصليحها لتصبح جيدة
لايواء مستخدمي الباستيون الذين هم في عدد كبير، ولهذا الغرض فإنه

يرخص لهم شراء المواد الضرورية من كل نوع للقيام بهذه الإصلاحات في هذه الأماكن لأجل إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها في السابق، ويمنع على أي أحد وضع العراقيل أمامهم ومنعهم من اقتناء الأشياء التي هم في حاجة إليها. ومن جهة أخرى فإنه يرخص لهم باقتناء المواد الضرورية لعيالة مستخدمي الباستيون والأماكن الأخرى وخاصة الدقيق، وبهذا الخصوص فإنه يسمح لهم ببناء رحي واحدة في المكان المناسب حيث تكون الرياح ملائمة كما يرخص للباستيون والقلعة بإقامة سور حول هذه الرحي يكون مبنيا من الطين وبسمك رقيق وعلى علو منخفض، وبالنتيجة فإننا نرخص بكل الأمور المشار إليها أعلاه للتجار الفرنسيين المشار إليهم أعلاه ونمنع بهذا الخصوص على كل واحد التدخل في هذه الشؤون ووضع عراقيل في طريق ذلك.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 4 : وإذا حدث أن وقع بمشيئة الله وقدرته العلية، إن احتاج التجار المقيمين في الباستيون وفي القلعة، للمواد الغذائية اليومية كالقمح بسبب المجاعة التي تكون قائمة في المدن المجاورة وفي هذه الحالة يتعين على العرب أن لا يضعوا العراقيل ولا يؤخروا وصول هذه المؤن التي يكون الفرنسيون قد اشتروها، ولا يجوز حدوث أي نزاع حول هذا. ومن جهة أخرى، ولتموين مستخدمي الباستيون والأماكن التابعة له في مراكز إقامتهم فإنه يحق لهم اقتناء المواد التموينية في المناطق المجاورة لبونة والأماكن الأخرى بسعر السوق. ويمنع على أي كان وضع العراقيل ومنع ذلك، ووفقا للعادة القديمة ولغرض إعالة النساء وأطفال التجار المقيمين في الباستيون والأماكن اللاحقة به بأنه يسمح له بشحن مركبين فقط من القمح لإرسالهما إلى فرنسا لعائلاتهم كل سنة.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 5 : إن الخمسمائة بatak التي تدفع حاليا كل شهرين لقائد حامية بونة تحت عنوان الهدايا وحسن الجوار، ومن الآن فصاعدا لن يدفع لقائد بونة أي شيء¹ من هذه البطاقات التي ستدفع إلى الجزائر بعد الآن ولن يستخلص قائد حامية بونة سوى ثلاثة آلاف بatak سنويا والتي ستوزع على أقساط مثل اللزمة وتدفع له في الأجل نفسها ولن يسمح بتقديم أي طلب بهذا الخصوص.

أما الهبات التي دخلت في حكم العادة والتي تقدم لشيخ العرب فإنها ستمنح حسب الطريقة التي وضعها القبطان صانصون في الماضي، وكل طلب أو تطلع إلى ما فوق ذلك فإنها لن تقبل سواء من طرف قائد مدينة بونة أو من طرف أي شخص آخر، ولن يسمح لأي أحد من الموظفين بالدخول إلى الباستيون بدون رخصة صريحة من الديوان.

ومن أجل كل هذه الأشياء المشار إليها أعلاه حررنا هذا المكتوب في آخر محرم الحرام 1107.

• البند 6 : الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب الحكومية الجارية حاليا في مدينة بونة بعد سنة منذ الآن². وإذا دخلت إلى الميناء سفينة من جنسية أخرى فإنها لا تشحن بأي سلعة لا بالزيت ولا بالعسل ولا بالجلود ولا بأية سلع أخرى ولا تقوم لا ببيع ولا بشراء أي شيء، إذ أن ذلك وفقا فقط على التجار الفرنسيين المشار إليهم أعلاه، كما يجب على معلم الدباغية

بيع الجلود التي يجمعها بنفس السعر الذي كان جاريا على عهد القبطان صانصون ولا يجوز بيعها لأي شخص آخر سواء كان ذلك كثيرا أم قليلا. فالزائد عن حاجة الدباغين من الجلود تباع فقط للتجار الفرنسيين الذين يجب عليهم شراؤها، وحسب العادة القديمة، فإنه تم ضبط أي شخص من جنسية أخرى يزاول مهنة التجارة يشتري ويبيع ويقتني الجلود فإن هذه السلع سوف تصدر لمصلحة الخزينة. إن القمح والمواد التموينية الأخرى كالكسكسي، والضرورية لمعاش تجار الباستيون وملحقاته يمكن شحنها حسب العادة في المراكب بدون أن يعترض أحد على ذلك، كما يرخص لها بإقامة قسيس معهم (تجار الباستيون) ولا يحق لأحد أن يتدخل في التغييرات والتبديلات المتعلقة بالمستخدمين في هذه الأماكن ولا في الأشياء الأخرى بل يجب التمسك ومراعاة التقاليد المتبعة على عهد القبطان صانصون بهذا الخصوص.

حرر هذا المکتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 7 : إن مسؤولي الباستيون والقلعة والتجار الفرنسيين المستقرين بهما وكذلك في الرأس الحمراء وبونة والقل وجيجل وبجاية وفي الأماكن التي اصطادوا بها قطعاً جميلة من المرجان فإن القائم على رعاية شؤونهم سيتبع نفس التقاليد، كما كان في الماضي، ولا يحق لأي شخص آخر وضع العراقيل أمامه ولا لأي أجنبي التدخل في شؤونهم ولا إيذائهم وفي حالة ما إذا احتاجوا إلى المواد المعاشية أو التي يحتاجونها لمعداتهم وأدواتهم فإنه يرخص لهم شراؤها وكذلك قبول خدمات جيرانهم لمساعدتهم بشرط دفع ثمن ذلك، وحسب السعر الجاري.

وهكذا تم الاتفاق حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 8 : وفي الوقت الحالي فإن المراكب التي تصل إلى القل لشحن الجلود والشمع التابع لباي قسنطينة فإن قائد القل يستخلص رسماً مقدراه عشرة في المائة من المبلغ المرسل لدفع ثمن الشحونات حسب التقليد وعلى ذلك فإن المركب يعفى من أي رسم ولن يطلب منه حتى مقدار صول. لقد وجهت من جديد تحذيرات لتجار الشمع والزيت بعدم خلط هاتين السلعتين بمواد أجنبية، وحسب الشروط المشار إليها أعلاه فإن الشمع والجلود لا يجوز بيعها لغير التجار المشار إليهم أعلاه لا للمسلمين ولا للمسيحيين، واضعين في اعتبارهم هذه المعاهدة، فلا يجوز أن يبيعوها لأي أحد آخر. ذلك أن التجار الفرنسيين يدفعون كرسوم، واحد بطاك على كل قنطار من الشمع وبذلك فإن بيعها لغيرهم يلحق خسارة كبيرة بالخزينة وبالتجار الفرنسيين إذا قام تجار آخرون باقتناء هاتين السلعتين مما يؤدي إلى تقويض دعائم اتفاقنا. وإذا كان بالرغم من هذه التحذيرات من سمح لنفسه بعضيان هذه الأوامر الصادرة عن الديوان، ومنا، وثبت ذلك فإنه حسب العادة القديمة يتم مصادرة ممتلكاتهم لمصلحة الخزينة كما يتم القبض عليهم ويشد وثاقهم. ولمراعاة ما تم التنصيص عليه فإن القيادة والآغوات سيزودون بتعليمات صريحة للسهر على تنفيذ ذلك. وإذا وصلتنا شكاوى من تجار الباستيون في هذا الخصوص فإن القيادة والآغوات وقواد الحاميات يعتبرون مسؤولين عن ذلك مسؤولية شخصية، وهذه الأوامر أعطيت من طرفنا كلنا.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 9 : إن محتوى هذا المکتوب هو كما يلي : إذا حدث بيننا وبين فرنسا تجاوزات وأدت هذه إلى بتر السلم بيننا، لا قدر الله، فإنه لا يجوز إقلاق وإزعاج الفرنسيين المقيمين في الباستيون بأية طريقة كانت، بسبب ذلك، ولا يلحق بهم أي أذى، ذلك أن أمور التجارة يجب أن تترك بعيدة عن شؤون

الحكومة، ولا يجوز الخلط بينهما بأي حال من الأحوال ذلك أن التجار يجب أن يكونوا دائما تحت حماية المعاهدات وعلى كل، فإن وضعهم يجب أن يكون حرا ومريحا تحت كل الظروف ونفسهم مريحة ليستطيعوا الاستفادة وجني الأرباح، إذ أن وجودهم في هذا الجزء من البلاد يعود بفائدة كبيرة للديوان ولكل الشعب بتسديدهم بدقة وفي أوقاتها المحددة للزمة والعوائد المطلوبة، وعلى ذلك فإن تجار هذه الأمة يجب ألا تساء معاملتهم ولا إذايتهم بأية طريقة، واستجابة لرغبتهم حررنا هذا المكتوب والسلام.

حرر في آخر المحرم عام 1107.

• البند 10 : محتوى هذا الاتفاق تحدد كما يلي :

عندما يقوم الباستيون حسب العادة بإرسال مركبين إلى الجزائر المحروسة وبعدما يقوم هذان المركبان ببيع وشراء ما يريدونه ويريدان العودة إلى الباستيون والقلعة أو إلى موانئ أخرى فإنه سيعطى لهما رخصة الخروج والإبحار إذ أنهم أخذوا كل الأشياء التي هم في حاجة إليها ولا يلزمون باقتناء أشياء أخرى هم في غير حاجة إليها، سواء من الجلود أو الشمع أو غيرها من السلع، ولا يجوز لأي أحد أن يجبرهم على ذلك بقوة.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 11 : وزيادة على ذلك ومن الآن فصاعدا فإن التجار المشار

إليهم أعلاه، وبمقتضى حقوق الملكية وحقوق الراية فإن رغبتنا ورخصتنا تحددت كما يلي¹.

وما داموا لم يفهموا ذلك بمحض إرادتهم (التجار من غير الفرنسيين)، فإنه يمنع منعاً صريحاً وبشدة على كل تاجر من أية جنسية يكون الاستقرار على هذه السواحل وفي مقابل ذلك فإن التجار الفرنسيين سيدفعون في آخر كل سنة وعلى ستة أقساط تدفع كل شهرين بحيث أنه عند نهاية السنة يتم دفع المستحق من الزمة الذي هو أربعة وثلاثون ألف صيام¹ التي تسلم إلى الخزينة وفي مقابل ذلك فإننا نحن من جهتنا قد أعطينا عهداً للتجار الباسطيون بأننا سننصفهم عليهم دائماً حمايتنا ورعايتنا.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 12 : إن النقود التي ترسل من التجار الفرنسيين المقيمين في الجزائر المحروسة، دار الجهاد إلى تجار الباسطيون لا تخضع لأية ضريبة ولا لأي رسم جمركي وكذلك النقود التي ترسل إلى وكيل الباسطيون المقيم في مدينة الجزائر كما يعفون من أي رسم على المواد المعاشية لاستهلاكهم الشخصي، ويحق لهؤلاء التجار التبديل والاستغناء عن خدمات مستخدميهم كلما بدا لهم ذلك بدون أية عرقلة ولا أي اعتراض من أحد، كما لا يحق للوكلاء الاستدانة وتحت أي مبرر كان ومهما كان المبلغ ضئيلاً ؛ فلا يضمن هؤلاء التجار عمليات وكلائهم بهذا الخصوص، لقد أعطيت تعليمات محددة في هذا الشأن لمنع كل مفاجأة في هذا الصدد.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

• البند 13 : بمقتضى حالة السلم العادي السائد حالياً في مملكة فرنسا والرسائل الاعتمادية المرسلة من طرف إمبراطور فرنسا صديقنا المحبوب، إلى ديواننا والتي بواسطتها اعتمد السيد هيللي كتاجره الأول وهذا الأخير بدوره

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

381

• البند 15 : من الآن فصاعدا فإن المتعهدين بالتصرف والتمتع بالبحر من سيكونون في مأمن من كل خوف ومضايقة، لقد امتثل السيد كاسيل أمام الديوان الكبير الموقر وأمام الأسعد المبجل الباشا وبحضور كل الميليشيا المنصورة الذين اتفقوا جميعهم على وضع حد لكل الادعاءات والمزايدات من أي نوع لأجل تأمين حماية الباستيون حسب العادة، من كل مضايقة.

لقد مر تجار كثيرون قبل هذا التاريخ على الباستيون والأماكن الملحقة به وعلى الموانئ الأخرى من هذه المملكة وإذا كان لأحد دين على أي أحد من هؤلاء أكان مستقرا أم تاجرا عابرا فإن هؤلاء الأشخاص غير الذين هم الآن في الباستيون، وعلى ذلك فإن هذه المطالب والادعاءات تعتبر لا أساس لها وغير مقبولة، فالديوان الموقر يعلن أنه لا يرضى على هذا النوع من الادعاءات والمزايدات على اعتبار أن التجار القدامى غير هؤلاء الجدد وأن هذا النوع من القضايا يجب أن لا يلتفت إليها في الموانئ والأماكن المشار إليها أعلاه ولا يقبل حدوث مضايقات ومزايدات حول هذه الأمور.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

ملحق رقم 03/ مضمون معاهدة تثبيت السلم أبريل 1718م (امتدادا لمعاهدة 1689م)¹

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

النص رقم 17 : إقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة عام 1689
في أفريل 1718¹

في هلال جمادى الأولى من سنة 1130، تم بعون الله انتخاب محمد داي لحكومة مملكة الجزائر ومدينة الجزائر دار الجهاد بالموافقة العامة للعساكر وكبراء البلاد، ورجال الشريعة، والوزراء والكتاب الكبار، السكان وكل الشعب والديوان، لقد طلب منا السيد بومي قنصل إمبراطور فرنسا إقرار وتثبيت المعاهدة القائمة منذ وقت طويل بين الإمبراطور المعني ومملكة الجزائر المعنية وطلبه كان حقا، وإننا ننحله إقرارنا بكل سرور على كل ما تحتوي عليه

1. المصدر : A. N. P. / B⁷ 534. وكذلك A. E. P. / M. D. Algérie 1

378

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

بنودها نحن كسلطات والديوان، وقد فرح القنصل المعني وارتاح لذلك كما أننا اتفقنا بأنه إذا قام أحد رعايا الطرفين بتجاوزها وانتهاكها فإنه يتم معاقبته بشدة لكي لا يجرأ أحد بعده على اقتراف ذلك، كما أننا نؤكد بواسطة هذا المكتوب بأننا سنكون أكثر من أي وقت مضى أصدقاء مخلصين وكشهادة منا بذلك فإننا نوقع ونضع خاتمنا على هذا المكتوب، أفريل 1718.

1 - جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المرجع السابق، ص ص 377-378

ملحق رقم 04/ مضمون معاهدة تأكيد السلم مارس 1724م (امتدادا لمعاهدة 1689م)¹

مصالح التجار الفرنسيين الذين يستطيعون الاستقرار بهذه المدينة ويتاجرون بدون أن يعرقل أحد ذلك ويمنعه.

النص رقم 20 : إقرار وتثبيت لمعاهدة السلم المبرمة عام 1689 في مارس عام 1724²

موضوع هذا المکتوب أنه في سنة ألف ومائة وستة وثلاثين وفي آخر هلال جمادى الخير بإذن الله الأكبر تم انتخاب الأمجد السيد باب عبيد داي حاكم مدينة الجزائر دار الجهاد بالموافقة الإجماعية لكل عساكر المنصورة والعلماء الأتقياء وكبراء البلاد.

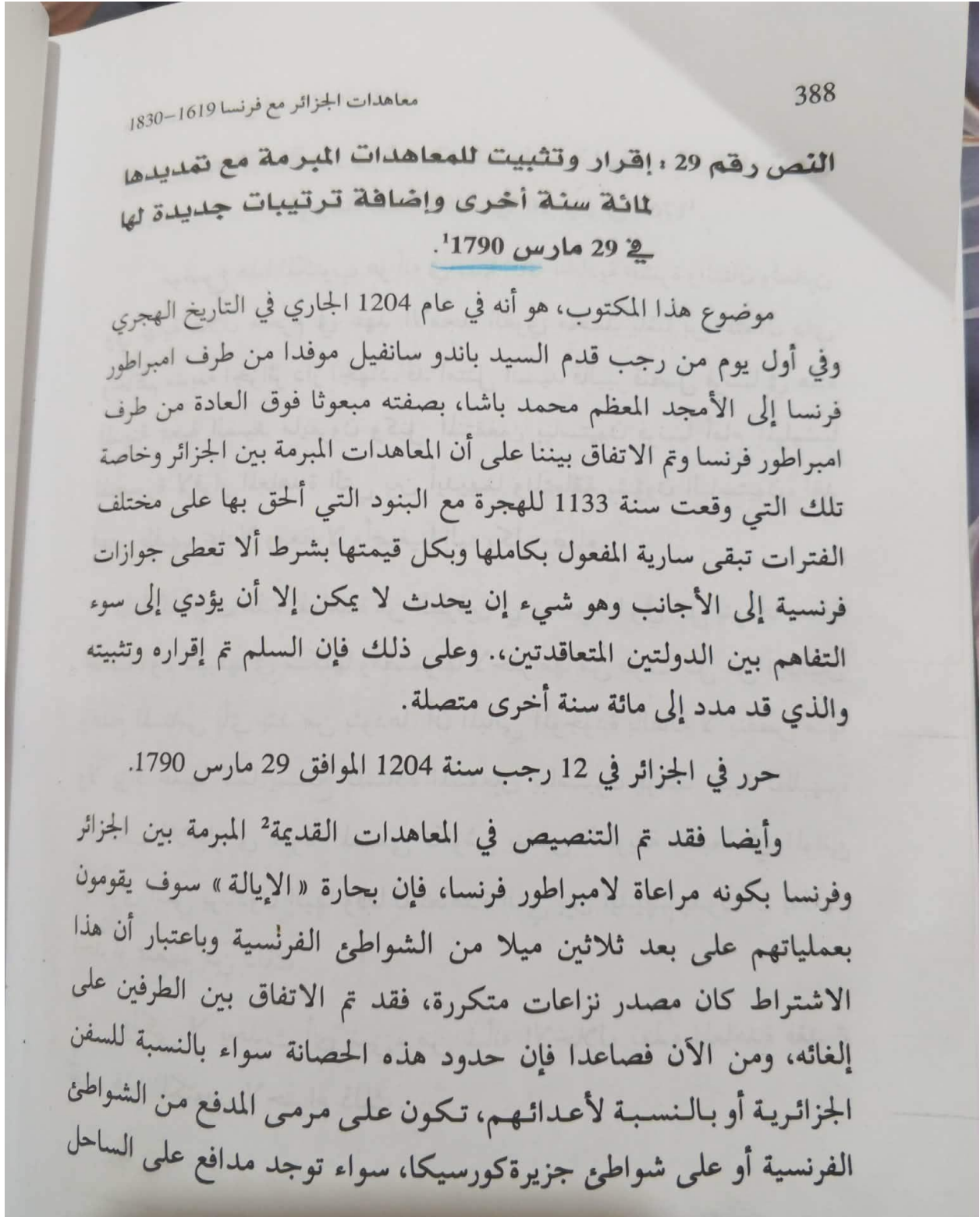
1. المصدر A. N. P. /Marine B⁷ 534. وكذلك: A. E. P. /M. D. Algérie 1. تم الإقرار وتثبيت معاهدة سنة 1689 وألحق بها ثلاثة بنود جديدة أدمجت وتثبيتها في سنة 1724.

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

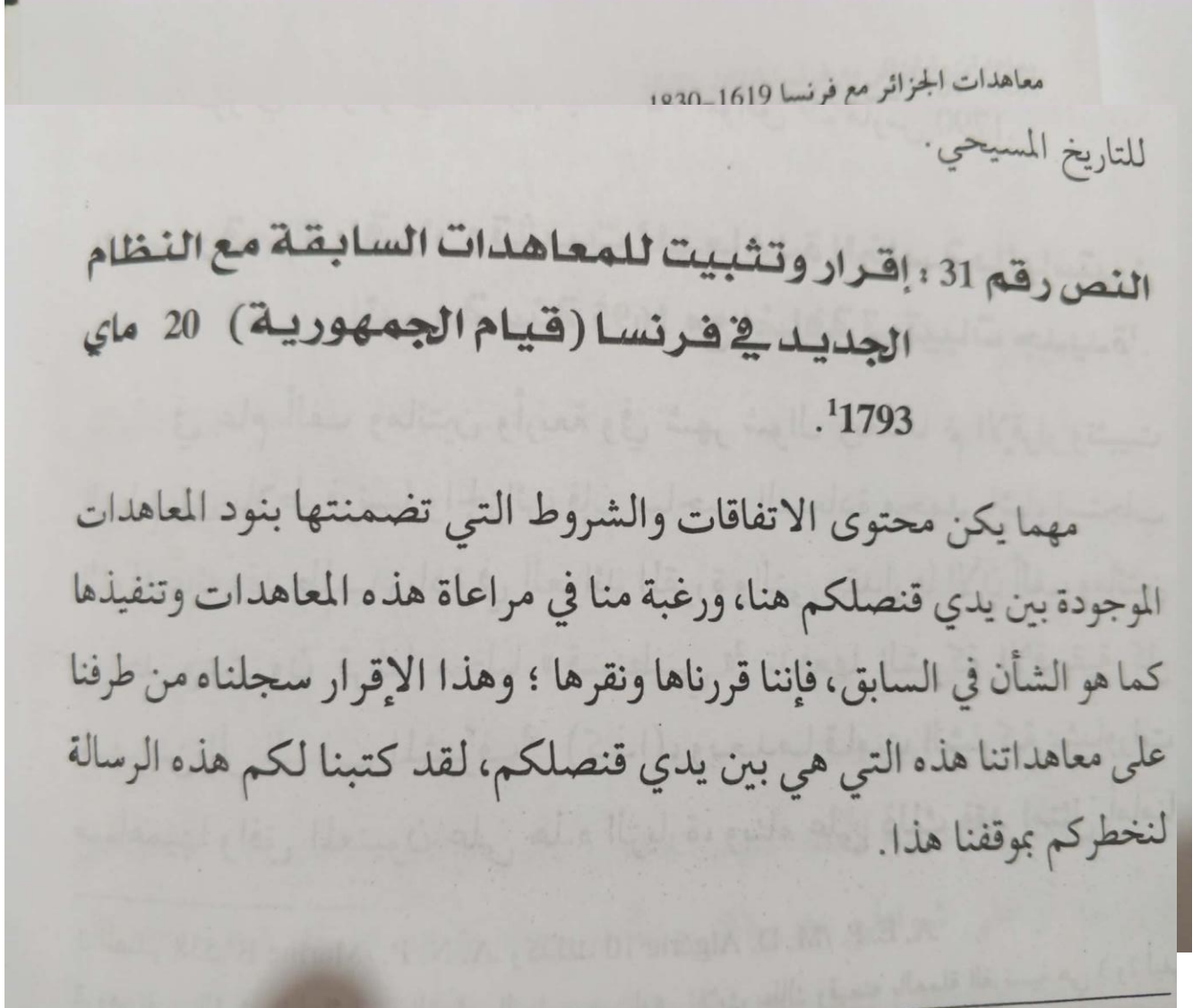
ان انطوان قابريال ديرون المبعوث وممثل إمبراطور فرنسا وملك نافار هنا، وبمقتضى صفته هذه امتثل أمام الديوان وطلب إقرار وتثبيت الاتفاقات المبرمة بين الجزائر وفرنسا، لقد استقبل طلبه العادل بالرضى، وكل البنود المنصوص عليها في هذه المعاهدات التي أبرمت منذ وقت طويل والتي هي بين يديه تمت المصادقة عليها وإقرارها وتثبيتها. وأن كلا من الطرفين تعهدا بإنزال عقوبة مثلى بكل من يقوم بأي عمل من شأنه المساس بترتيباتها في عمومها أو في جزئياتها لأجل المحافظة على الانسجام والوئام بيننا كما في الماضي.

حرر هذا المکتوب وختم من كل من الطرفين في آخر هلال جمادى الخير سنة ألف ومائة وستة وثلاثين.

ملحق رقم 05/ مضمون معاهدة تأكيد السلم 29 مارس 1790م (امتداد لمعاهدة السلم
المئوية)¹



ملحق رقم 06/ مضمون معاهدة إقرار السلم 20 ماي 1793م (امتداد لمعاهدة السلم
المئوية)¹



1 - جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م-1830م، المرجع السابق، ص 390

ملحق رقم 7/ مضمون معاهدة جويلية 1800م (هدنة غير محدودة المدة)¹

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

391

النص رقم 32 : هدنة غير محدودة المدة (جويلية 1800)¹

هدنة غير محدودة أبرمت بين مصطفى باشا داي الجزائر وبين المواطن شارل فرانسوا ديبوا تانفيل المفوض العام للعلاقات الخارجية مكلف بالتفاوض من أجل إقرار السلم مع هذه «الإيالة».

• البند 1 : ابتداء من اليوم تتوقف كل الأعمال العدائية بين الأمتين.

• البند 2 : سيعطي الداوي في الحين أوامره لكل رياس سفنه باحترام العلم الفرنسي كما يتعهد المواطن ديبوان تانفيل بقيام حكومته بإعطاء الأوامر التي تمنع ضباط سفنها الحربية من مهاجمة السفن الجزائرية.

• البند 3 : كل مركب يتم الاستيلاء عليه من طرف أو من آخر بعد 38 ميسيدور (جويلية) سيتم رده مع بحارته وشحنته.

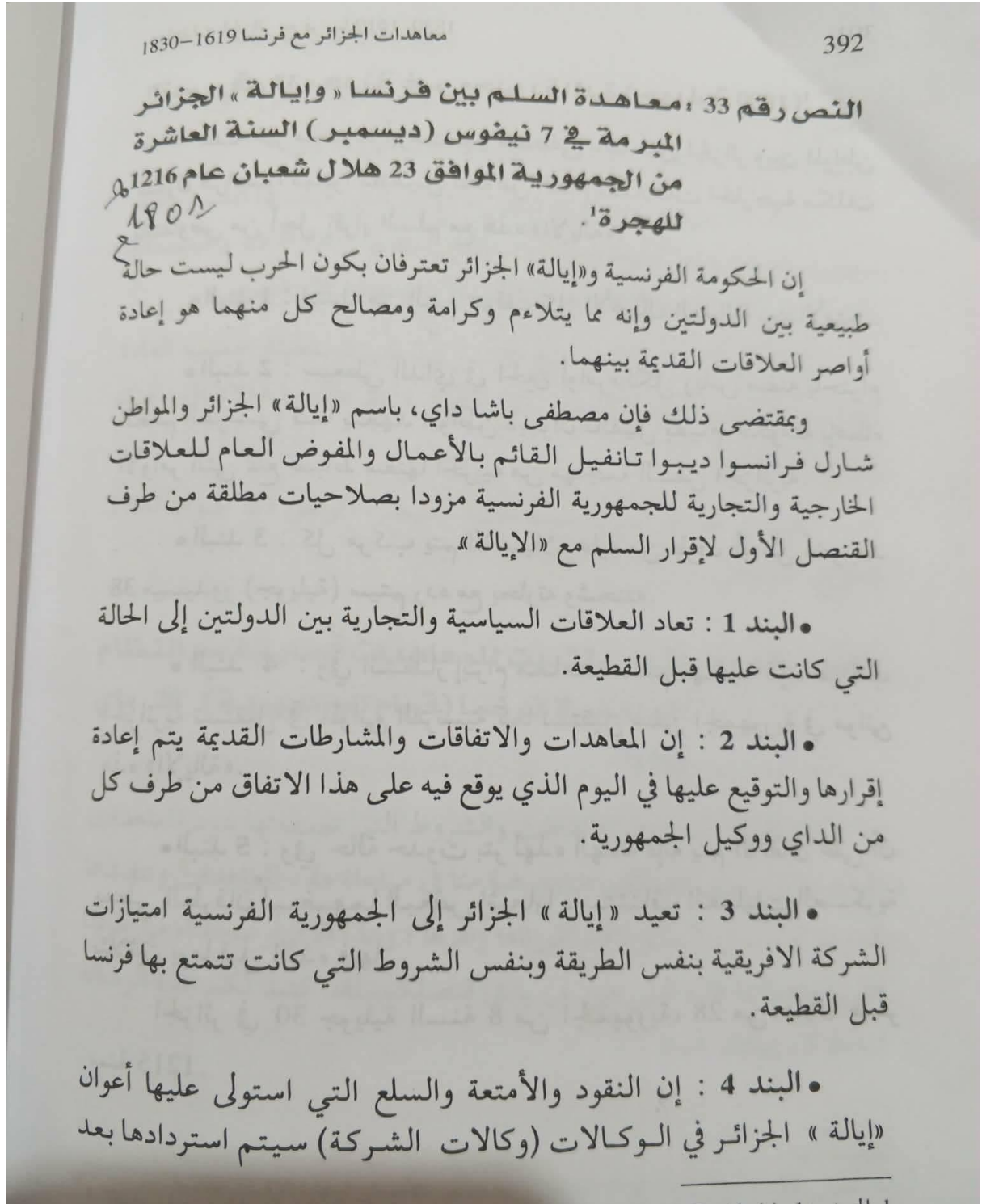
• البند 4 : وفي انتظار إبرام معاهدة سلم نهائية فإن المراكب الجزائرية تستقبل في الموانئ الفرنسية كما تستقبل سفن الجمهورية في موانئ هذه «الإيالة».

• البند 5 : وفي حالة حدوث بتر لهذه الهدنة فإنه يتم الاتفاق على أن يعطي الطرفان لبعضهما البعض إشعارا باستئناف العمليات العسكرية بثلاثين يوما قبل البدء فيها.

الجزائر في 30 جويلية السنة 8 من الجمهورية، 28 من هلال صفر

سنة 1215.

ملحق رقم 08/ مضمون معاهدة 1801م.¹



معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

393

استخلاص المبلغ المستحق من العوائد منها عند إعلان الحرب في 7 نيفوس (27 ديسمبر 1798) من العام السابع، ولهذا الغرض فإن الطرفين يعدان حسابهما لتسوية هذه المسألة بالتراضي.

• البند 5 : لا تدفع الزمة إلا بعد أن يستقر الفرنسيون في مراكزهم.

• البند 6 : وعند هذا التاريخ ولغرض تعويض الشركة الإفريقية عن الخسائر التي تكبدتها فإن الداي يمنحها الإعفاء عن الزمة لمدة سنة.

• البند 7 : لا يمكن استرقاق الأسرى الفرنسيين في مملكة الجزائر في أي ظرف وتحت أي مبرر كان.

• البند 8 : إن الفرنسيين الذين تم أسرهم تحت راية عدو «الإيالة» لا يجوز استرقاقهم حتى ولو قام المركب الذي أسروا عليه بالدفاع عن نفسه، إلا إذا كانوا من بحارة هذا المركب أو جنود وأسروا بأيديهم أسلحة.

• البند 9 : إن الفرنسيين العابرين أو المقيمين في مملكة الجزائر يخضعون لسلطة وكيل الحكومة الفرنسية ولا يجوز لا «للإيالة» ولا لأعوانها أن يتدخلوا في شؤون الإدارة الداخلية لفرنسا في إفريقيا.

• البند 10 : لا يجوز إجبار المراكب الفرنسية سواء منها التابعة للدولة أو للخواص على شحن أي شيء رغما عنها ولا التوجه إلى أية جهة لا تريد الذهاب إليها.

• البند 11 : لا يعتبر وكيل الجمهورية ملزما بتسديد أي دين للخواص من أمته إلا إذا تعهد بذلك كتابة.

• البند 12 : وإذا حدث نزاع بين فرنسي وواحد من الرعايا الجزائريين فإنه لا يمكن محاكمته إلا من طرف السلطات العليا بحضور المفوض (القنصل) الفرنسي.

• البند 13 : إن سعادة الداي يتعهد بتسديد كل المبالغ التي يكون رعاياه قد اقترضوها من الفرنسيين كما يتعهد المواطن تانفيل باسم حكومته بتسديد كل الديون المشروعة المستحقة للرعايا الجزائريين.

• البند 14 : كل ممتلكات الفرنسيين الذين توفوا في الجزائر توضع تحت تصرف المفوض (القنصل) العام للجمهورية.

• البند 15 : يحق للقائم بالأعمال ولأعوان الشركة الإفريقية اختيار مترجمهم وسماستهم.

• البند 16 : إن القائم بالأعمال والمفوض العام للجمهورية الفرنسية يستمر في التمتع بكل الاعتبارات والحقوق والحصانة والامتيازات التي منحتها له المعاهدات القديمة كما يحتفظ بحق السبق والأولوية على كل أعوان الأمم الأخرى.

• البند 17 : إن مسكن المفوض (القنصل) الفرنسي يعتبر حرمة ولا يجوز لأية قوة عمومية (شرطة وجمارك الخ...) الدخول إليه إلا إذا طلب المفوض الفرنسي نفسه ذلك من رئيس حكومة الجزائر.

• البند 18 : في حالة القطيعة، لاسمح الله ! بحدوث مثل ذلك أبداً، فإنه يعطي للفرنسيين مدة ثلاثة أشهر أجلاً لإنهاء أعمالهم، وخلال هذه المدة

معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830

395

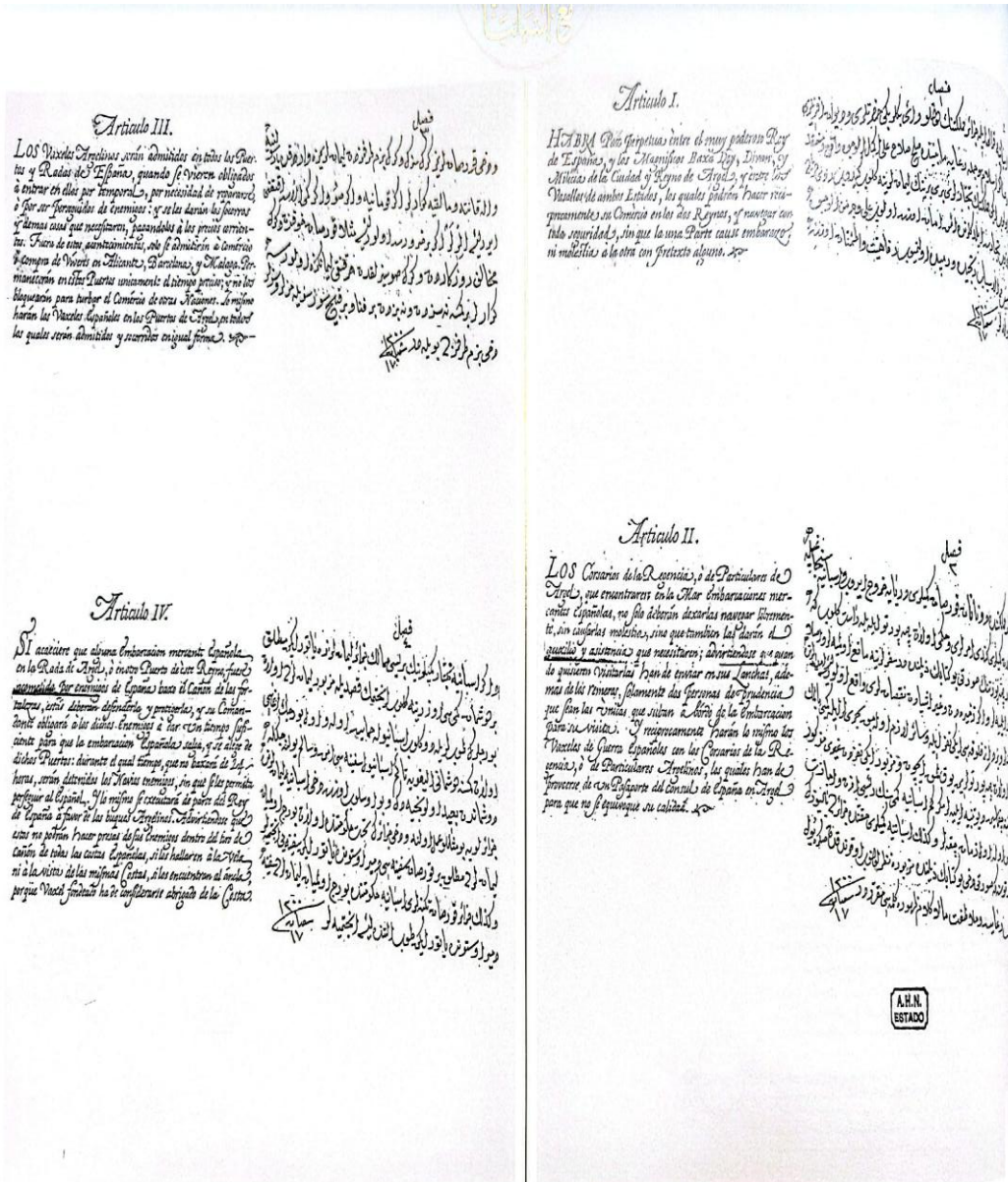
فإنهم يتمتعون بحرية كاملة وحماية مطلقة في ظل المعاهدات كما في حالة السلم والمراكب التي تتراد موانئ المملكة خلال الثلاثة أشهر هذه تتمتع بنفس هذه الامتيازات

• البند 19 : إن سعادة الداى سيعين صالح خوجة للذهاب إلى باريس بصفته سفيراً.

حرر في 27 من شعبان سنة 1216، الداى مصطفى باشا. وبمقتضى الصلاحيات المطلقة الممنوحة من القنصل الأول بونابرت للقائم بالأعمال والمفوض العام للعلاقات الخارجية والتجارية للجمهورية في الجزائر -ديبوا تانفيل-.

ملحق رقم 09/ معاهدة سلم وصداقة بين جلالة الملك الكاثوليكي وداي الجزائر وإيالتها

1786م¹



فعل

فصل
۱۲

اسیانی و کفر و بیواری و غرضی که چون بر جماعت و بر اولاد اهل بیت علیهم السلام
روانید و یکدیگر را از مقام نبوت و پند و اندرز با یوز استیجاب و بر حق داد و بلا حرج است
۱۷

فصل

فصل ۱۴
براسائید اسلام از آنکه منوی و منازم منیر واقع از سه فقه و از ادیان
فصل منوی از این که منوی و منازم منیر واقع از سه فقه و از ادیان
روایه که مادی فصل این است

فصل

[illegible]

15/12

فما

این کتاب در مقامی بود که بر من و قهر بعضی از شیعیان و از راه ایشان
فراوان می خواندند و کلامی را فراموش کرده بودم و آنانی بسیار
از این باب را از انوار التوحید می دانستند

خفا:

[illegible]

مجلس

[illegible]

A.H.N.
ESTADO

[illegible]

El Manifiesto B. ca. Dey podrá, quando le parezca, nom-
brar una persona de circunstancias, que fuese á un Puerto
de España en calidad de Agente de la Nación Arge-
lina

فصل
و بخار و تجمد و سحاب و باد و غیره و در هر یک از اینها
تبدیل و تحوّل و تغییر و تحول و در هر یک از اینها
از اشیاء و اجسام و در هر یک از اینها

*Los Platos de Orin y su Territorio y el Plato de Mar-
aquimur queriendo, como ellos dicen, ser reconocidos
por parte del Consejo de la Aldea. El Rey de Tingo se
les asegura, jura, y el Rey de Chacabana les da la paz
hacer en su aldea, pero en caso de malos sucesos de guerra de
comencia, el Atahualpa del Tingo apacigua quedando
averiguado que si falta mal, apacigua y el dicho Rey de Chacabana,
o quien tiene malicia volutar a vengarse que los Platos y Ter-
ritorio Españoles son reconocidos. La de la Tierra rebelde quedando
el Atahualpa averiguado como sucede, ya se por las partes de
de más aljuna la buena armonía que ya se está haciendo. En tal
Oportunidad se acordó enviar parte del oro del Cuzco.*

[illegible]

فصل
۱۰
که در روزی از روزهای کوه لک که ما کو را بر دزد و باریه ای بود که

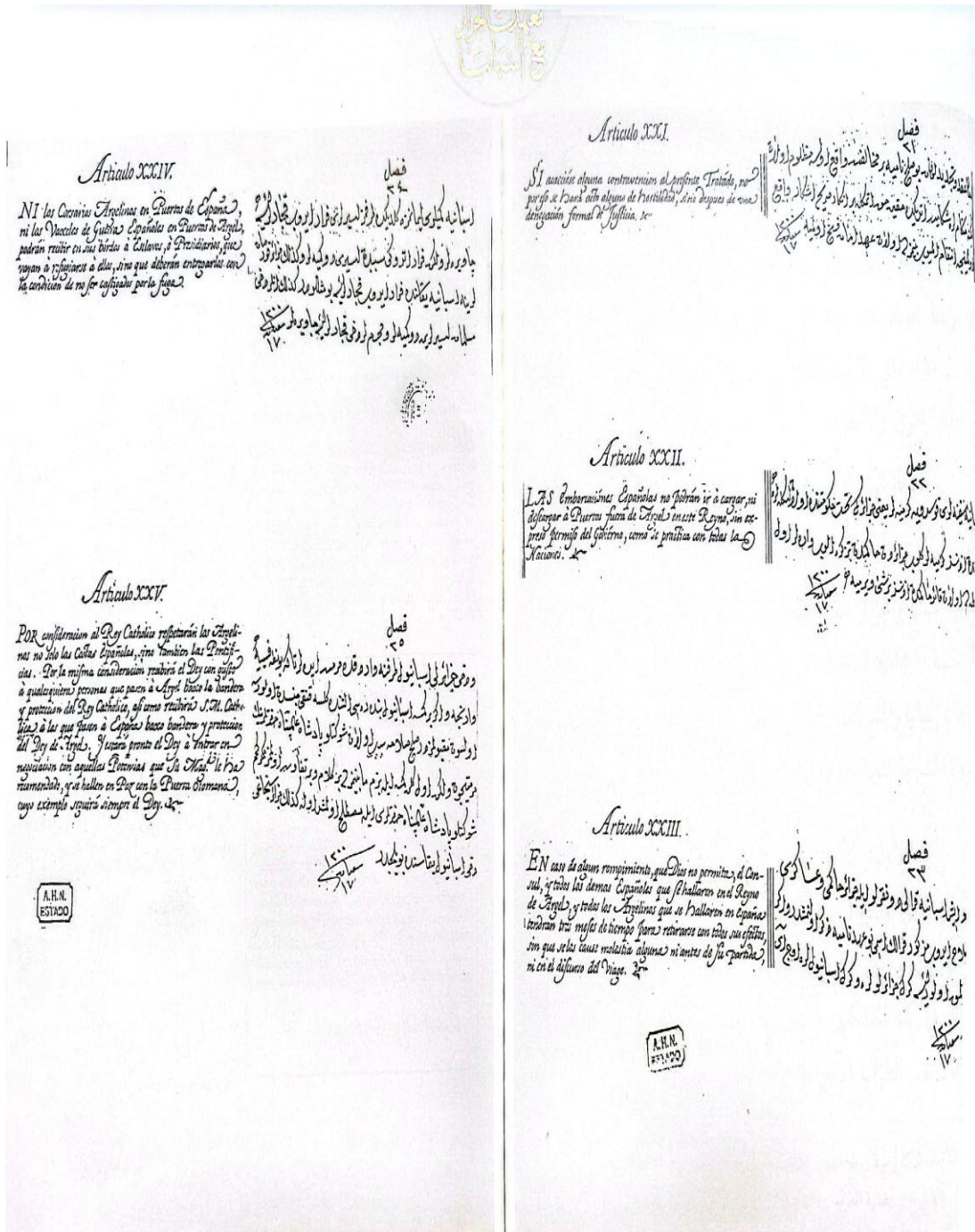
Il primo Esposto riferito al primo Tizio, è Merito, non
potrà sercagliarsi per danno a un Terzo, che non ha dovuto
la causa del Esposto. L'altro da qua in tra Esposto se u-
capace, non forarà sero di Generali responsabile di la fine. R.

[illegible]

SI alors Casario de Esparte, & de Ardel viuent alors
dans le bosque de Juvén, & de Esparte respectivement, par
encouragement en d'Arde, sera calquée, & les Ardenes respec-
tuelles à la repairement de les dantes.

قصه
میکوید و دیو دریاچه بری و بره بخند و غور
الام اوله لاله لاله لاله لاله و غور
مساجه
۱۷

A.H.N.
ESTADO



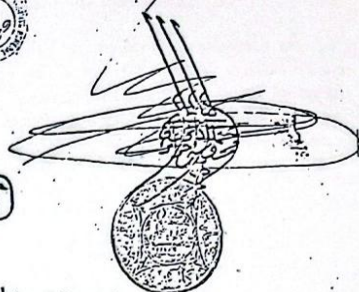
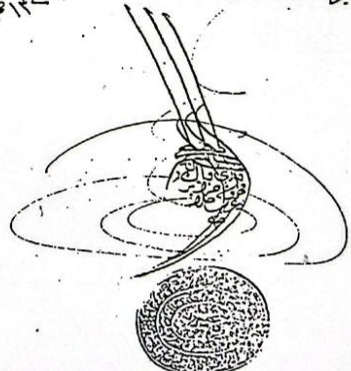
Alabado sea Dios Todo poderoso.

Traduccion
de la Confirmacion del Tratado, la qual
se ve al frente en idioma turco con la fir-
ma y sello del nuevo *Deý Hassan*.

Hassan Deý, habiendo á los 10 de la Luna de Zilkide del
año de 1205 de la Egira (que corresponde á los doce de Julio de
mil setecientos noventa y uno) tomado prosperamente la posesi-
on de la Suprema Dignidad; Confirma con la delincaion
de estos caracteres todos los Artículos del Tratado del difunto
Muhamet Basa, que actualmente subsiste, y fue contratado
con la Corte de España: Y en fe de ello se firmó á los 13 de la
Luna de Zilhigge del año de 1205, que corresponde á los
catorce de Agosto del año de mil setecientos noventa y uno.

Hassan, Deý y Comandante de Argel:
(F. S.)

A. H. N.

[illegible][illegible]



معاهدة سلم وصداقة بين جلالة الملك الكاثوليكي وداي الجزائر وإسبانيا* 1786م.

بعد ذكر العديد من ألقاب الملك كارلوس الثالث الدالة على سعة ملكه وسط نفوذه جاء «بعد ما أطلعت على نص معاهدة سلم ودرسته وبعد أن أمضاه داي الإيالة باسمه واسم كامل الإيالة بحضور الأعضاء الذين يمثلونها هاهنا الختوى والامضاء،
الحمد لله العلي القدير.

في 17 من شعبان 1200 هـ، انعقدت معاهدة سلم وصداقة دائمة بين إسبانيا والجزائر وعليه فقد تمت الاتفاقية في الانضمام الكامل وبالارادة الحسة - مجاملة للسلطان- بين صاحب الجلالة المعظم دون كارلوس الثالث ملك إسبانيا والمند بفضل الله من جهة وصاحب السمو محمد باشا داي والديوان والانكشارية بمدينة الجزائر ومملكها من جهة أخرى.

البند الأول: ستكون السلم دائمة بين صاحب القوة ملك إسبانيا وأصحاب السمو الداي والديوان والانكشارية بمدينة الجزائر ومملكها وكذلك بين من ينتمي إلى الدولتين والذين يستطيعون أن يتعاطوا التجارة - بناء على المعاملة بالمثل في كلتا المملكتين وأن يتنقلوا بحرا في أمن تام بدون أن يقوم طرف بأعمال تضر الطرف الآخر أو ترتجحه متدرا بحجة ما.

* الأستاذ الدكتور مولاي بلحميني، اتفاقية السلم والصداقة بين جلالة الملك الكاثوليكي وداي الجزائر وإسبانيا، مجلة تاريخ وحضارة المغرب - العدد 11 / جوان 1974، ص 12-18

البند الثاني: أن قراصنة الإيالة - أو العاملين لحسابهم بالجزائر - والذين اذا لقوا في البحر سفنا تجارية إسبانية ليس عليهم أن يتركوها تسير إلى حيث تشاء لحسب دون أن يعوقها عائق بل سيقدمون لها المدد والإسعاف اللذين تحتاج إليهما.

وفي حالة ما اذا أرادوا أن يصعدوا على متنها للرقابة فعليهم أن لا يرسلوا في زوارقهم - زيادة على الجذافين سوى رجلين صاحبي ثقة يصعدان إلى المركب، ومعاملة بالمثل فان السفن الحربية الاسبانية ستستصرف نفس التصرف مع قراصنة الإيالة وازاء الجزائريين العاملين لحسابهم على أن ينسلوا من قنصل إسبانيا بالجزائر جواز السفر حتى لا يرتكب أي خطأ في أمرهم.

البند الثالث: يسمح للراكب الجزائرية بالارساء في جميع مواني إسبانيا وفرضها اذا اضطرت إلى ذلك بسبب زوينة أو من أجل اصلاح أو هربا من الاعداء، وتقدم لها المعونات وكل ما تحتاج إليه في مقابل الثمن العادي.

وفي غير هذه الاحوال لا يسمح لها بالدخول قصد التجارة أو شراء المؤن الا بمواني اليكانت Alicante وبرشلونة Barcelona ومالقة Malaga ولا تبقى فيها الا الوقت الضروري من غير أن تسدها التعطيل التجارة مع البلدان الاخرى، وستعامل المراكب الاسبانية نفس المعاملة في المواني الجزائرية حيث تدخل وتحظى بالنجدة هي كذلك.



وإسترداد شحنته، ويدفع المركب عوضاً في مقابل الخدمات والاسعافات دون أن يطلب بدفع أي مكس أو إتادة على السلع المقرغة اللهم الا اذا بيعت أو كان القصد بيعها في مرسى المملكة المذكورة.

البند السابع: يستطيع جميع التجار الإسبان بالموانيء والسواحل الجزائرية أن ينزلوا بضائعهم وأن يتاجروا بحرية دون أن يدفعوا أكثر ما يدفعه الأهالي عادة.

وتتمتع التجار الجزائريون بنفس الحقوق في المراسي الخاضعة للسيادة الإسبانية والمتصوص عليها في البند الثالث.

وإذا ما أزل التجار المذكورون سلعهم لتقصد الأبداع فقط فإن لهم الحق في شحنتها من جديد من غير أن يدفعوا عليها أية ضريبة.

ويدفع الجزائريون بإسبانيا والإسبانون بالجزائر نفس الرسوم الجمركية التي يدفعها الفرنسيون في هذين البلدين ويمثل الطرفان إلى ما تعامل به هذه الدولة.

البند الثامن: لا يقدم الجزائريون أي مدد لمراكب دولة تكون في حالة حرب مع إسبانيا ولا يحجون هذه المراكب حتى ولو كانت للسلميين كما أنهم لا يعينون من حصل على شهادة ضريبة المهنة من طرف هذه الدول المعادية ولا يستطيعون استعمال هذه الشهادات للدخول في الغزو البحري ضد الإسبان، وتتعهد إسبانيا بالتخاذ نفس الموقف إزاء الجزائريين.

البند التاسع: ليس لأحد أن يكره الإسبان بأي سبب أو دعوى على شحن (بضائع) في مراكبهم في موانيء الجزائر وفرضها إذا رفضوا ذلك ولا أن يجبرهم على القيام بأسفار إلى نواحي لا يرغبون في الذهاب إليها.

البند الرابع: في حالة ما إذا وجد مركب تجاري إسباني في فرصة الجزائر أو في أحد مراسي هذه المملكة وتعرض لهجوم من طرف أعداء إسبانيا، فإن كان المركب داخل مرسى مدفعية الحصون، فإن على هذه أن تحميه وعلى قائدها أن يحجر هؤلاء المغيرين على أن يمهلوا المركب وقتاً كافياً يستطيع الخروج والابتعاد، ولا تقل هذه المهلة على أربع وعشرين ساعة تحجز أثناءها سفن العدو ولا يسمح لها بملاحقة المركب الإسباني، وستتخذ نفس الاجراءات من طرف ملك إسبانيا لقائدة مراكب الجزائر، مع الملاحظة أن هذه المراكب لا ينبغي أن تستولي على شيء، لعدوها إذا وجد دون مرسى مدفع وذلك بالشواطيء الإسبانية كلها، والمركب المذكور ينتقل بالشرع، ويكون الأمر كذلك أيضا إذا كان راسيا على مرأى السواحل لأن المركب في حالة الرسو يعتبر محتفيا بالساحل.

البند الخامس: إذا كان معادون للجزائر في مراكب إسبانية أو أسبان في مراكب معادية للجزائر فإنهم لا يقعون في الأسر مهما كانت الحاجة ولو استعصت هذه المراكب ونشب قتال، ويحترم الجانب الإسباني نفس القرار بالنسبة لأعداء إسبانيا الموجودين في مراكب جزائرية أو الجزائريين الموجودين في مراكب معادية لإسبانيا، وعلى المسافرين أن يبرهنوا أنهم جزائريون أو إسبان باظهار جواز سفر يسلمه إياهم قنصل بلادهم في موانيء الاقلاع وأن يعلنوا عن أمتعتهم وعن كل مالهوتابع لهم.

البند السادس: اذا أشرف مركب إسباني على الفرق قرب السواحل الجزائرية، أو اذا لاحقته الاعداء بنفس المكان أو أجبرته رداءة الطقس على الاقتراب من الشواطيء، فلا بد أن ينقذ وأن يقدم له كل ما يلزم لاصلاحه

وتوضع أملاك الإسبانيين المتوفين بمملكة الجزائر تحت تصرف قنصل إسبانيا ليسلمها إلى من له الحق بعدهم من الإسبان أو غيرهم.

وتجوز نفس الاجراءات لفائدة الجزائريين الذين يرغبون في الإقامة بإسبانيا.

البند الخامس عشر: يعفى قنصل إسبانيا بالجزائر من جميع رسوم الجمرك فيما يتعلق بمؤنته وتأثيث منزله.

البند السادس عشر: إذا اعتدى إسباني على تركي أو مغربي فإنه لا يعاقب في غياب قنصله ليدافع عنه وفي حالة ما إذا فر متهم إسباني فإن القنصل غير مسؤول على ذلك القرار.

البند السابع عشر: إذا صادف في البحر أحد القراصنة من الإسبان أو من الجزائر مركبا للجزائر أو لإسبانيا وألحق به ضررا فإنه يعاقب وعلى تجهزي سفينة الغزو تعويض الخسائر.

البند الثامن عشر: إذا اضطر مركب إسباني لطاريء أو لنفاذ الماء أو لسبب آخر إلى الارساء بالموانيء الخاضعة لسيادة الجزائر ولم يشحن أو ينزل بضائع فليس للأغوات أو لأصحاب المراسي المذكورة الحق في انتزاع رسوم الارساء من المركب الإسباني ولا مطالبته بها.

البند التاسع عشر: ويستطيع الباشا الداوي العظيم أن يعين - متى شاء - شخصا يناسب فيستقر بأحد مراسي إسبانيا بصفته ممثلا للدولة الجزائرية.

البند العاشر: سيقم قنصل لإسبانيا بالجزائر ويكون له نفس الامتيازات التي يتمتع بها قنصل فرنسا وستتغل بجميع شؤون الاسبانيين بنفس الكيفية التي يعالج بها قنصل فرنسا قضايا مواطنيه وستكون له سلطة قضائية في الخلافات بين الإسبانين دون أن يتدخل فيها قضاة مدينة الجزائر.

البند الحادي عشر: لجميع الإسبان الموجودين بمملكة الجزائر، كامل الحرية في ممارسة شعائر الدين المسيحي سواء أكانوا بالمستشفى الملكي الإسباني الذي تديره منظمة «الافتدائين الثالوثيين المتعلمين» بمدينة الجزائر - أو - في دور القناصل أو دور نوابهم والتي يستحسن في المستقبل انشاؤها في أماكن أخرى.

البند الثاني عشر: يسمح للقنصل باختيار ترجمانه ووكيله التجاري وزيارة السفن الاسبانية متى شاء، وله أن يرفع علما إسبانيا فوق زورقه أو على منزله.

البند الثالث عشر: عندما تنشأ مشاجرة أو نزاع بين إسباني وتركى أو مغربي فالأمر من عدم اختصاص قضاة المدينة العادين ولا ينظر فيه بمجلس باشا داي والديوان والانكشارية بحضور القنصل أو قائد أحد المراسي أرح العاصمة حيث نشأ الخلاف ويحكم بالعدل وبمحاولة الصلح بين الطرفين.

البند الرابع عشر: ولا يتحمل قنصل إسبانيا بموجب وظيفته مسؤولية فيما كبه من ديوان بعض التجار أو الأشخاص من الاسبانين إلا إذا التزم بذلك كتابة.

عربنا كلمة «مور» بالمغربي لان هذا اللفظ يشمل سكان المغرب من أندلس وحضر وبيروت تلك العناصر غير التركية.
تطور معنى اللفظ راجع مقالة موسى عطية العمودي: لفظ مور أصله ومعناه (غرابطة).



البند الرابع والعشرون: لا يمكن للقراصنة الجزائريين بمواني إسبانيا ولا للسفن الحربية الإسبانية بمواني الجزائر أن يأووا في مراكزهم الرقيق أو المؤدين للأشغال الشاقة من ذوي جنسهم والذين يلتجئون إليهم. بل يجب عليهم أن يسلموهم شرط أن لا يعاقبوا بسبب الفرار.

البند الخامس والعشرون: يحترم الجزائريون -اجلالا للملك الكاثوليكي- لا السواحل الإسبانية فقط بل حتى السواحل البابوية، وعملا بشعور الاجلال هذا فإن الداى يستقبل بفرح وسرور كل شخصية تمر بالجزائر تحت حماية الملك الكاثوليكي وعلمه.

كما أن جلالة الملك الكاثوليكي يستقبل من يمر بإسبانيا تحت رعاية داي الجزائر وعلمه، ويكون الداى مستعدا للدخول في المفاوضات مع الدول التي تحت عليها جلالته وتكون في حالة سلم مع الباب العالي الذي يقتدي الداى بسياسته دائما.

بسم الله العلي القدير: أن المعاهدة الحالية من اجل السلم الدائم صودق عليها اليوم بين إسبانيا وإيالة الجزائر أملا في أن يقبله ويوافق عليه - صاحب العزة الملك دون كارلوس الثالث - أبقاه الله في الازدهار - بعد الموافقة الشاملة من طرف الديوان والمفتي والقاضيين¹ والعلماء الاخيار والأغا. ويجب التوقيع والبصم بالخاتم على النسخ الاصلية الثلاث المحررة باللغتين الإسبانية والتركية الاولى خاصة بجلالة الملك الكاثوليكي والثانية بالداى باشا العظيم والديوان

1. القاضيان: المالكي والحنفي.

البند العشرون: تبقى قاعدة وهران وحصونها وقاعدة المرسى الكبير على ما كانت عليه من قبل بدون اتصال بالضواحي. ولن يهاجمها داي الجزائر أبدا ولا يقوم بأي معسكر بأية غارة إذا لم يتلق أمر من الداى. وبما أن الباى هذا يحكم الناحية باستبداد فإن داي الجزائر العظيم سيوافق على أي اتفاق يحصل بين إسبانيا والباى المذكور الذي تلقى أمرا بمنع الاعتداء على القواعد والحصون الإسبانية.

وإذا قام بعض العصاة والمتشردين والمغتربين من الأهالي بأعمال سلبية فإن ذلك لا يفسد الوثام الذي حل بين الدولتين غير أن النصارى لا يكونون في أمن وسلامة في مكان أبعد من رمية المدفع.

البند الحادي والعشرون: لا يمكن للراكب الإسبانية أن تقصد مراسي معتبر ذلك عملا عدوانيا إلا بعد النفي البات للحق.

البند الثاني والعشرون: لا يمكن للراكب الإسبانية أن تقصد مراسي لملكة الجزائر خارج العاصمة لكي تسجن أو تفرغ حمولتها إلا برخصة من حكومة الجزائر كما هو معمول به في جميع الدول الأخرى.

البند الثالث والعشرون: إذا انقطعت العلاقات - لا قدر الله- بين البلدين إن للتقنصل وجميع الإاسبانيين الموجودين بمملكة الجزائر وجميع الجزائريين لوجودين بإسبانيا مهلة ثلاثة أشهر لمغادرة البلاد وحمل أمتعتهم لا يعرفهم ، ذلك أحد قبل الذهاب أو أثناء السفر.

مُعَاهِدَاتُ الْجَزَائِرِ
عِيسَى اسْتَبَانِيَا

والانكشارية بالجزائر والثالثة تبقى في حيازة القنصل الذي سيقم بهذه المدينة.

نشر هذا النص بقصرنا يوم 17 من شهر شعبان 1200 هـ / 14 جوان 1786 ميلادي.

خاتم وتوقيع محمد باشا.

أقبلت على الإقرار والموافقة على هذه الاتفاقية في الصيغة التي تمت بها كما أنني بمقتضى هذا المكتوب أقر وأوافق عليه أحسن الموافقة وأشملها وأتعهد، إيماناً ووعداً من ملك، بتنفيذه ومراعاته وأمر بتطبيقه واحترامه.

بسان الديفانسو² في 26 أوت 1786م.

خاتم وتوقيع : أنا الملك

(جوزيف مونيرو دي فلوريدا بلانكا)³.

2. قصر لاقرانجا قرب مدريد.

3. تتوجه بالشكر الجزيل للدكتور مقال دي ايلزا على ما قدمه لنا من مساعدة في نقل النص الاسباني.



معاهدة سلم وصداقة مع إسبانيا سنة 1791م (الترجمة العربية للنص العثماني 1791م¹)

بعون وعناية من الله سبحانه وتعالى، تم التفاوض وعقدت معاهدة في أوائل شهر محرم الحرام سنة ألف ومائتين وستة (سبتمبر 1791م) مع الدولن مكاييل دولاربا القائم بالأعمال وممثل قنصلية سعادة الدولن كارلوس الرابع ملك إسبانيا، ونظرا لإقامته بيننا ووساطته في القضايا المتعلقة بقلعة وهران والشروط المحددة بشأنها، فإنه يتعين الأخذ بمايلي:

البند الأول:

في بداية شهر محرم الحرام من عام ألف ومائتين وستة، تحت حكم دولة أفندينا حسن باشا أمير ولاية الجزائر، وطبقا لرغبات سعادة ملك إسبانيا، فإن قلعة وهران التي كانت في السابق تحت حكم الجزائر والتي هي الآن في حوزة إسبانيا، يتم الإنسحاب منها وتركها عن رغبة واختيار من ملك إسبانيا وذلك بدافع الصداقة لدولة أفندينا حسن باشا.

البند الثاني:

إن الإسبانين سيقومون بهدم كل الأبراج التي أقاموها أو بنوها بقلعة وهران السالفة الذكر منذ الإستيلاء عليها من طرف ملك إسبانيا (1732م) وسوف يأخذون منها كل المدافع ومدافع الهاون «المهاريس» التي كانوا

قد نصبوها بها، باستثناء ما سرف يقدمونه منها برغبة من ملك إسبانيا كهدية لدولة حسن باشا، هذا ومنذ قيامهم بنقل ذلك وحتى يتمكنوا من الإنتهاء من إخلاء المدينة من كل تلك الأشياء، فإنه لا يسمح لأي عربي أو أجنبي الإقتراب أو الدخول لقلعة وهران السالفة الذكر، كما لا يعطي لهم إذن بذلك.

البند الثالث:

نزولا عند رغبة أفندينا حسن باشا فإن ملك إسبانيا سوف يترك المرسى الكبير كما فعل بالنسبة لقلعة وهران ويتخلى عنها بشرط أن يشيد في المرسى الكبير وقلعة وهران بأمر من أفندينا حسن باشا أمير وطن الجزائر وحسب رغبة الإسبانين بعض المخازن والمساكن لإقامة التجار الإسبان، وذلك حتى يتمكنوا من القيام بعمليات البيع والشراء وحتى يستطيعوا السكن والإقامة بهما.

البند الرابع:

إن داي الجزائر المحروسة يمنح مقابل استرجاع وهران والمرسى الكبير باختيار ورضا سعادة ملك إسبانيا لطائفة الإسبان بيع وشراء القمح والشعير والبقول والحمص والمواشي والأبقار ومنتجات أخرى كالشمع والجلد والصوف، وأن داي الجزائر لا يسمح لأي شخص من الطوائف الأخرى (من غير الإسبان) بالتجارة ولا لأي سفينة أن تقوم بالشحن والتفريغ في الأماكن المذكورة سلفا.

البند الخامس:

على باي الوطن «باي الغرب» أن يوفر للدار الكريمة 10.000 قيمة قية و 100 قطار عسل كما أشير إلى ذلك سلفا كما له الحق في بيعها بموافقة الباء

1. الأستاذ الدكتور ناصر الدين سعيدوني

مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر - ع 7 - 1993، ص 71-93



في الفصل الثاني والعشرين من الإتفاقية القديمة (1786م) تعتبر ملغاة ولا يمكن العمل بها.

البند الثامن:

أثناء هذه المدة القصيرة يجب السعي لنقل الأموال والأمتعة وإخلاء وهران والمرسى الكبير في الفترة الفاصلة بين تاريخ الإنفاق ويوم الانسحاب، بحيث لا يتعرض الإسبان للمزاحمة أو يمنعوا من القيام بمهمتهم مع التأكيد على عدم السماح بأي تجاوز في هذا الشأن.

البند التاسع:

ينبغي عدم التعرض للتجار الإسبان المقيمين هنا (أي وهران والمرسى الكبير) بأي أذى بغير وجه شرعي، كما لا يجب المساس بتجارهم وينطبق ذلك حتى على الجهات والموانئ الأخرى من الجزائر بحيث يكونون في مأمن من الجور والإعتداء بلا سبب أو مبرر من أي طرف كان.

لم يراه مناسبا وعندما يحل فصل التجارة من كل سنة فإن الباي يعلم الإسبانين بذلك، فإن أرادوا الشراء ورغبوا فيه فستكون لهم الأفضلية إن عرضوا سعرا مساوي ما قدمه غيرهم، فإذا قدم غيرهم سعرا أكثر كانت التجارة من نصيب هؤلاء الآخرين من غير الإسبان.

البند السادس:

اتفق الطرفان (الجزائري والإسباني) على تعويض عوائد الجمارك والرسم المستحقة بفرض قيمة معينة على التجار الإسبانين، بحيث يدفعون مبلغا معيناً كل سنة للدار الكريمة يقدر بـ 1.000 قطعة ذهب جزائري عندما يقومون بالشراء في قلعة وهران والمرسى الكبير، مع عدم إلزامهم عند المغادرة بدفع أي ضريبة أو رسم مستحدث على الأموال والأرزاق والمتاع، إضافة إلى أن أفندينا الباشا سيبيع لهم 10.000 قيمة قمح سنوياً، وأن السفن التي تأتي لنقل هذه الحمولة المشار إليها، تغني من دفع المبلغ المالي المتوجب على غيرها من السفن والمقدر بخمسين ريال صغيراً أو ما يقدر بست قطع ذهبية جزائرية وريال واحد، هذا وعندما يتم بيع هذه الحمولة المقدرة بـ 10 آلاف قيسة في السوق بدون تدخل من باي الوطن فإن التجار الإسبانين سوف يشترونها بنفس الطريقة.

البند السابع:

إبتداء من هذا اليوم فإن سفن الإسبانين سواء الحربية منها أو التجارية تظل لها أن تدخل إلى موانئنا أو تغادرها بلا ترخيص وبدون إذن عندما نطلب إلى ذلك، هذا وأن الشروط المتعلقة بحالة هذه السفن بلا إذن الواردة



فصل خامس

فصل سابع

ودخی وطن یکی بهر سنه ده دار الکریمیه ویره کلد وکی اون بیک اولجوک
بوغدای ویز قنطار بال مومی که أفند مزهرکیمه دلسه بیع ایدر باشا افند یز
اقار ایدر که بهر عام صائق زمانی کلد اسیا نیولره اعلام ایدوب وروور اکر انلر
القی استیوب وغیر یلرین ویردوکی بهانی وروور لایسه انلر فروخت ایدوب بشقه
له بیع ایتییه واکر اخر لرانردن زیاده ورووب وانلر آخردن زیاده ایتمر لرایسه
آخره بیع اولنور.

ودخی بوکندن صکره اسبانیول سفا ینلری کرک حرب وکرک بازر کان
کیلری نزم لیما نلر یزده حین اختیا جلرنده بلا صانع واذ نسز کیروب جقالر
وعهد یمان قد یمده بلا اذن کیر میه لر دیویکرمی ایکنجی فصل ده بیان وشرح
اولنان کلام شمدیدن صکره بطلال وشروط مزبوره دن مرفوع وموجبجه عمل
اولنمز.

فصل سادس

فصل ثامن

ودخی چونکی ایکی طرفینک اتفاقا قریله متناسب وموافق کورلدی که
رائد کمرک وبدعتلرین مقابله سنده اسبانیول تجار لرینه بر مقدار مبلغ معین
بن اولنه تحول وقرار اولدیکی اسبانیول تجار لری بهرایده دار الکریمیه بیک
لیر التونی ویره لرومزبور وهران ولیمان بور جنک قلعه لرنده سائر صاتون
ری واخلراج ایلد کلمی مال ومتاع وارزاقلوه قطعاً هیچ عوائد کمرک ونه
ت ویرمیوب انلردن طلب اولنیمیه ویرمهکه ابرام والزام ایملیه لرو بوندن ما
اشا افند یز دخی بهر سنه ده انلره اون بیک اولجک بوغدای صاتون اله
یزوراون بیک اولجک بوغدای قلدر مغه کلان سفا ینلر سائر کلان سفا
ی معتاد اولان تیمور افچه سنی ویرمییه لراشبو اون بیک اولجک بوغدای
سفا ینلر دن ماعدا معتاد اوزره تیمور افچه سی الی ریال اوفق ویریلور که
لیر التونی ویر ریال اوفق ایدر مزبور اون بیک اولجک بوغدای بازارده
وغی وجه اوزره الورلر.

ودخی اول مدّته که آراولمسيله الدن کلدوکی قدر سعی وجهد اولنوب
تا که وهران ولیمان بورجینک قلعه لرنده هراشیا وامتعته لری نقل ویشالادوب
تفریغ اولور بوزمان مدتین ایچینده طشردن برکسته مانع ومزاحیم اولیبوب
ونجاوز لك کوسترمییه دیو تاکید وتنبيه اولنور.

فصل تاسع

ودخی اوره لرده یعنی وهران ولیمان بور جنک قلعه لرنده مقیم اولان
اسبانیول تجاری وطائفه لرینه بلا وجه شرعی برکسته ونجیده ورمیده ایتمیوب
کرک وسمتلرده وکرک بشقه لیمانلر یزده بلا سبب انلره برکسته ونجیده وجور
ومعتدی اتمیه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر باللغة العربية:

1. ابن عثمان خوجة، حمدان: المرأة، تحقيق وتعريب محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
2. الزهار حمد الشريف: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر، 1980.
3. شالر ويليام: مذكرات وليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة وتحقيق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
4. كاث كارت: مذكرات أسير الداي، قنصل أمريكا في الجزائر، ترجمة وتحقيق وتعليق إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

ثانياً/ المراجع باللغة العربية:

1. أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
2. أرزقي شويتم: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.
3. إسماعيل صبري محلة: العلاقات السياسية الدولية: دراسة الأصول والنظريات، منشورات السلاسل، الكويت، 1985.
4. إكمال الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول.
5. بسام العسلي: الجزائر والحملات الصليبية 1574-1791، ط1، دار النفائس، بيروت.
6. تابليت علي: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات الأمريكية المتحدة 1619م-1830م (د ط) ، ج 2، دار ثالة للنشر، الجزائر، 2013.

قائمة المصادر والمراجع

7. تابليت، علي: الرئيس حميدو أميرال البحرية الجزائرية 1770-1815م، منشورات ثالة للنشر، الجزائر، 2006.
8. جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007.
9. جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م، المؤسسة الوطنية للطباعة، الجزائر.
10. الجيلالي، عبد الرحمن: تاريخ الجزائر العام، ج3، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
11. روبين مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ج1، ترجمة بشير السباعي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993.
12. سعيد محمد أبو عباه: الدبلوماسية: تاريخها، مؤسساتها، أنواعها، قوانينها، ط2، دار الشيماء، العراق، 2009.
13. عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسة والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.
14. عبد العزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.
15. عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
16. عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
17. مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.

18. محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للمستوى الجزائري ما بين 1792-1830م، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
19. محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، جامعة دمشق، 1969.
20. محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية، مطبعة سعد دحلب، الجزائر، 2016.
21. مسعودي، أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830م، دار الخليل، الجلفة، 2013.
22. موالى بلحميس: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، القسم الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
23. مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2007.
24. نادية محمود مصطفى وآخرون: العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.
25. ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي العبدلي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
26. ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830م، ط3، البصائر الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
27. يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر الإسباني في الأرشيف التاريخي الوطني لمدير 1748-1780م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
28. يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
29. يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع ممالك أوروبا 1500-1830م، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2003.

ثالثاً/ المراجع باللغة الفرنسية:

1. Belhamissi, Moulay: Marine d'Alger 1518–1830, Tome 3, Bibliothèque Nationale d'Alger, 1996.
2. Borel, F.: De l'origine et des fonctions des consuls, Chez A. Pluchart, Saint-Pétersbourg, 1807.
3. De Cussy, Ferdinand: Règlements consulaires des principaux États maritimes de l'Europe et de l'Amérique, F. A. Brockhaus, Leipzig, 1851.
4. De Grammont, H.: Correspondance des consuls de France à Alger, Adolphe Jourdan, Paris, 1890.
5. De Steck, J. C. G.: Essai sur les consuls, Frédéric Nicolai, Berlin, 1790.
6. Mézin, Anne: Les consuls de France au Siècle des Lumières (1715–1792), Direction des Archives et de la Documentation, Ministère des Affaires étrangères, 1998.
7. Miltitz, Alex de: Manuel des consuls, Tome 2, A. Asher, Londres, 1838.
8. Plantet, E.: Correspondance des Deys d'Alger avec la Cour de France (1579–1833), Tome 1, Paris, 1889.

رابعاً/ المقالات والدوريات:

1. آيت حبوش، حميد: «معالم الدولة الجزائرية الحديثة في ظل السلطة العثمانية»، مجلة عصور حديثة، ع32-33، جامعة وهران، 2017.

2. بلبروات بن عتو: «معاهدة الصلح بين الجزائر وإسبانيا سنة 1791م»، مجلة العصور الجديدة، مج10، ع2، جامعة الجيلالي الياابس، سيدي بلعباس، 2020.
3. بلبروات بن عتو: «الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته 1766-1791م»، مجلة عصور، ع6-7، جامعة وهران، 2005.
4. جورج خوري: «المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية»، مجلة الدراسات التاريخية، ع1، جامعة دمشق، 1992.
5. رابح كنتور: «الجيش الإنكشاري في الجزائر ما بين 1519-1830م»، مجلة أفكار وآفاق، مج9، ع2، جامعة الجزائر.
6. زكرياء جودي: «دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 17م»، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج4، ع1، 2022.
7. سليم بوحسان ومحمد مكحلي: «دور القناصل الفرنسيين في تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا 1700-1830م»، مجلة آفاق فكرية، مج13، ع1، 2025.
8. صباح نوري الهادي: «معاهدة 1786 محاولة لتهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر»، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، مج3، ع2، 2016.
9. الطاهر تومي: «حملة الكونت أورلي على مدينة الجزائر سنة 1775م»، مجلة الحوار المتوسطي، مج7، ع2، جامعة سيدي بلعباس، 2016.
10. عبد الرؤوف قصاير: «دايات الجزائر بين الارتباط والقطيعة تجاه الباب العالي 1711-1830م»، مجلة عصور جديدة، مج11، ع1، 2023.
11. عبد القادر فكاير: «معاهدة الجزائر مع إسبانيا 1786-1791م: ظروفها وانعكاساتها على العلاقات بين البلدين»، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع10، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017.
12. فاطمة درعي: «مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وأوروبا خلال العهد العثماني»، مجلة الحوار المتوسطي، مج10، ع3، 2019.

قائمة المصادر والمراجع

13. محمد ابن سعيدان: «الأسطول البحري ودوره في إيالة الجزائر خلال القرن 11هـ/17م»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع13، غرداية، 2011.
14. محمد بن موفقي: «الصراع الجزائري الأوروبي أواخر العهد العثماني: الحملات الإسبانية على الجزائر أنموذجاً 1775-1784م»، مجلة الدراسات النفسية والاجتماعية، مج3، ع10، جامعة الجلفة، 2018.
15. محمد رجائي ريان: «مصالح فرنسا الاقتصادية في سوريا 1535-1920م»، مجلة الدراسات التاريخية، ع4، جامعة دمشق، 1987.
16. محمد سعيدان: «التحرير الأول لوهران والمرسى الكبير عام 1708م»، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، مج6، ع2، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2021.
17. مداح محمد وبليل محمد: «واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م»، العبر للدراسات التاريخية والأثرية، مج1، ع2، جامعة تيارت، 2018.
18. مراد بو عباش: «مكانة الجزائر الدولية في العهد العثماني»، مجلة الباحث، ع16، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2016.

خامسا/ الرسائل والأطروحات الجامعية:

أ- رسائل الدكتوراه:

1. عبد القادر فكاير: آثار الاحتلال الإسباني على الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009.

ب- رسائل الماجستير:

1. أحمد الصالح طيباوي: علاقات الجزائر مع فرنسا وإسبانيا في عهد محمد عثمان باشا 1766-1791م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2013-2014.

قائمة المصادر والمراجع

2. أحمد الصالح طيباوي: علاقات الجزائر مع فرنسا وإسبانيا في عهد محمد عثمان باشا (1179هـ-1205هـ/1766م-1791م) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2013م-2014م
3. بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات التجارية الفرنسية 1683-1789م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012-2013.
4. صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.
5. عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984-1985.
6. محمد أمين عطلي: نشاط البحرية الجزائرية في القرن السابع عشر وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2012.
7. محمد بن موفقي: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا 1786-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، قسم التاريخ، غرداية، 2010-2011.
8. محمد لمين محمودي: المبعوث الدبلوماسي: حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدبلوماسي، جامعة الحقوق بن عكنون، 2007-2008.

ج- رسائل الماستر:

1. جميلة عبد اللاوي وأحلام فصيح: التمثيل القنصلي الأوروبي بالجزائر العثمانية: فرنسا وإنجلترا نموذجا 1564-1830م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة ابن خلدون، تيارت.
2. صحراوي زكية ورحي خديجة: العلاقات الجزائرية الفرنسية: مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1700-1830م من خلال كتاب أوجان بالننتيت، مذكرة مكملة لنيل

قائمة المصادر والمراجع

شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يحيى فارس، المدية، 2016-
2017.

3. كنزة بركات: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال عهد الدايات 1671-1830م، مذكرة
مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد
بوضياف، المسيلة، 2016-2017.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

التبويب	الموضوع	الصفحة
	إهداء	/
	شكر وعرفان	/
	مقدمة	أ- و
الفصل التمهيدي/ مفهوم الدبلوماسية والوضع السياسي والمؤسساتي للجزائر قبيل القرن 18م		
المبحث الأول	الوضع السياسي والمؤسساتي للجزائر قبيل القرن 18م:	15
المبحث الثاني	المبادئ العامة للدبلوماسية الجزائرية	17
	1- أدوات العمل الدبلوماسي (الصفارات ، القناصل...)	17
	2- أدوات الضغط والمساومة (القوة البحرية، الامتيازات)	20
الفصل الأول/ العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م		
المبحث الأول	الاطار التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية الفرنسية	26
	1- الخلفية التاريخية للعلاقات قبيل القرن 18م	26
	2- مظاهر الصراع والسلم بين البلدين في الحوض الغربي للمتوسط	27
المبحث الثاني	الدبلوماسية الجزائرية تجاه فرنسا	31
	1- بعثات القناصل والسفراء.	31
	2- قراءة في المعاهدات المبرمة بين البلدين.	36
	3- ملف الأسرى في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية.	40
الفصل الثاني/ العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال القرن 18م		
المبحث الأول	الإطار التاريخي والسياسي للعلاقات الجزائرية الإسبانية:	44

الفهرس

44	1. الخلفية التاريخية للصراع العسكري.	
46	2. طبيعة الاحتكاك والصراع العسكري بين الطرفين.	
50	الدبلوماسية الجزائرية تجاه إسبانيا:	المبحث الثاني
50	1. محاولة إسبانيا الحصول على امتيازات.	
51	2. مسار التفاوض وتحليل المعاهدات الكبرى بين الطرفين.	
57	3. تحول العلاقات من المواجه إلى التهدئة أواخر القرن 18م	
الفصل الثالث/ مقارنة في الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية اتجاه الدولتين		
60	أوجه التشابه	المبحث الأول:
60	1- أساليب التفاوض وآليات الوساطة في عقد وإبرام المعاهدات والاتفاقيات.	
61	2- مكانة الأسرى في السياسة الخارجية لكلتا الدولتين.	
63	3- اعتماد المعاهدات كآليات لتنظيم العلاقات وخاصة الدبلوماسية.	
65	أوجه الاختلاف	المبحث الثاني
65	1- اختلاف المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية بين فرنسا وإسبانيا.	
69	2- اختلاف نمط الضغط الذي مارسه كل طرف.	

الفهرس

72	3-تباين مضمون المعاهدات وشروطها.	
77-76	الخاتمة	
117-79	الملاحق	
126-119	المصادر والمراجع	
130-128	فهرس المحتويات	
133-131	الملخص	

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقات الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا خلال القرن 18م، من خلال دراسة مقارنة لاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع هاتين القوتين الأوروبيتين. وتهدف إلى إبراز طبيعة السياسة الخارجية لإيالة الجزائر، والكشف عن أهم الآليات والوسائل الدبلوماسية التي اعتمدتها في إدارة علاقاتها الخارجية، ومدى تأثيرها بطبيعة المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية لكل طرف.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لرصد الأحداث والوقائع في سياقها الزمني، والمنهج التحليلي لتحليل المعاهدات والمراسلات والوثائق المرتبطة بالعلاقات الجزائرية الفرنسية والجزائرية الإسبانية، إلى جانب المنهج التاريخي المقارن للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في استراتيجية الدبلوماسية الجزائرية تجاه الدولتين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية خلال القرن 18م اتسمت بالواقعية والمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الدولية وموازين القوى في منطقة البحر المتوسط. كما أظهرت أن الجزائر لم تعتمد أسلوباً واحداً في علاقاتها الخارجية، بل نوعت بين القوة العسكرية والمفاوضات والوساطة والمعاهدات وأدوات الضغط والمساومة. وقد تميزت العلاقات مع فرنسا بالاعتماد على الإطار التعاهدي وتنظيم المبادلات والمصالح المشتركة، في حين شهدت العلاقات مع إسبانيا انتقالاً من الصراع والمواجهة العسكرية إلى التفاوض وعقد المعاهدات، وفقاً لمقتضيات الظروف والمصالح المتبادلة.

وتبرز الدراسة المكانة الدولية التي تمتعت بها إيالة الجزائر ودورها الفاعل في الحوض الغربي للبحر المتوسط، وقدرتها على توظيف أدواتها الدبلوماسية والعسكرية في حماية مصالحها وتعزيز موقعها في علاقاتها مع القوى الأوروبية.

الكلمات المفتاحية:

إيالة الجزائر، الدبلوماسية الجزائرية، القرن الثامن عشر، فرنسا، إسبانيا، العلاقات الخارجية، المعاهدات، البحر المتوسط.

Abstract :

This study examines Algerian relations with France and Spain during the eighteenth century through a comparative analysis of Algerian diplomatic strategy in dealing with these two European powers. It aims to highlight the nature of the foreign policy of the Regency of Algiers and to identify the main diplomatic mechanisms and instruments used in managing its external relations, as well as the extent to which these relations were influenced by the political, military, and economic interests of each party.

The study adopts the historical method to examine events within their chronological context, the analytical method to analyze treaties, correspondence, and documents related to Algerian-French and Algerian-Spanish relations, and the comparative historical method to identify the similarities and differences in Algerian diplomatic strategy towards the two countries.

The study concludes that Algerian diplomacy during the eighteenth century was characterized by realism, flexibility, and the ability to adapt to international developments and the balance of power in the Mediterranean region. Algeria did not rely on a single approach in its foreign relations; rather, it combined military power, negotiation, mediation, treaties, and various means of pressure and bargaining. Relations with France were mainly characterized by a treaty-based framework aimed at maintaining stability and regulating exchanges and mutual interests. In contrast, relations with Spain evolved from military confrontation and conflict towards negotiation and the conclusion of treaties, according to changing circumstances and mutual interests.

The study also highlights the international position of the Regency of Algiers and its influential role in the western Mediterranean, as well as its ability to employ diplomatic and military instruments to protect its interests and strengthen its position in relations with European powers.

Keywords:

Regency of Algiers, Algerian Diplomacy, Eighteenth Century, France, Spain, Foreign Relations, Treaties, Mediterranean Sea.

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: العلاقات الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا خلال القرن 19
دراسة مقارنة في إستراتيجية الديبلوماسية

إعداد الطلبة:
1- محمد بن إسماعيل رقم التسجيل:
2- رقم التسجيل:
القسم: التاريخ الشعبة: التاريخ التخصص: تاريخ الجزائر الحديث
إشراف: د/ راجي عبد العزيز الرتبة: استاذ محاضر

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طويلة الموسم الجامعي: 2025/2026 وأسمح
بإيداعه على مستوى إدارة القسم للمناقشة.

رئيس القسم

رئيس فريق الاختصاص

موافقة وإمضاء المشرف(ة):



Signature of the Head of the Specialized Team

Signature of the Supervisor



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



الجامعة الجزائرية للدراسات والبحوث
Université Algérienne des Études et de la Recherche

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Dean's Office of the College for Studies and
Student Affairs

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نوابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالكلية
الرقم: 2025/

تصريح شرعي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي (ة) أدناه :

السيد (ة): صخراري إسمهان

الصفة (طالب، استاذ باحث، باحث داعم)، طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1198911165003650000

الصادرة بتاريخ: 03-01-2024، عن دائرة: بير قاصد علي

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية، التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 25083066212

والمكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: العلاقات الجزائرية تجاه فرنسا وإسبانيا خلال القرن 18م، دراسة مقارنة في استراتيجيات الدبلوماسية

أصرح بشرفي بأنني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة

الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

المسجلة في: 17-09-2026م

امضاء المعني (ة): Seth

مستقبل 2026
77
ليس مصلحة التظلم والشؤون العامة
مصلحة الوبس

المرجع: القرار الوزاري رقم: 935 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.